وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

المصطلح النحوي عند ابن مالك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب :

يعقوب قدور

إشراف الدكتور :

الأمين ملاوي

السنة الجامعية : 1434/1433 هـ

2012 / 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤
ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ وَٱلنَّجۡمُ ۝٥ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا
وَوَضَعَ ۝٧ ٱلۡمِيزَانَ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ
وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩ وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى أمّي وأبي وإخوتي... إلى

أصدقائي وأساتذتي

أهدي هذا الجهد العلمي.

شكر وعرفان

الشكر والعرفان إلى كل من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا...إلى الدكتور: الأمين ملاوي،

أما الشكر الذي هو من نوعٍ خاص، فنحن نتوجه به إلى: كل من لم يقف إلى جانبنا ..ومن وقف في طريقنا ... إلى كل من مد يد العون فلولا وجودكم لما أحسسنا بمتعة البحث....ولا حلاوة المنافسة....ولولاكم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر والثناء.....

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد:

المصطلحات عناوين العلوم ومفاتيحها، إذ لا يمكن الولوج إليها إلا عبر تحديد المصطلح وما يحمله من مفاهيم دالة على العلم، فهي التي تميّزه في موضوعه وأفكاره، لذلك لا يجد الدّارس بُدا من الإلمام بها قبل مباشرة الدّراسة، ذلك أن المفاهيم هي فرع من الاصطلاح تتقيد بكثير من خصوصيته، وهو الذي يمنحها أيضا طبيعتها، فلا عجب أن نجد اهتمام العلماء بدراسة المصطلحات وتخصيصها بمؤلفات.

وينشأ المصطلح مواكبا للعلم ظهورا وتطورا، وحال ذلك حال المصطلح النحوي في التراث العربي، فمنذ عمل أبي الأسود الدّؤلي وتلاميذته من بعده، والمصطلح النحوي يتشكل عبر رحلة طويلة من النشوء إلى الاستواء، فقبل أن يستقر المصطلح النحوي مرّ بمراحل عديدة كُتب لبعضها البقاء، وقضى على بعضها بالفناء والاندثار، مع ما وقع فيه النحاة من خلاف في وضع المصطلحات.

وكان لبعض النحاة الفضل في استقرار المصطلح النحوي وانتقاله بمفاهيمه إلى الدّرس اللغوي العربي الحديث، منهم ابن مالك الذي كان له إسهامه في ذلك، فقد كان له سبق التفرد بالإبداع في مجال الاصطلاح النحوي، وإليه يعود الفضل في استقرار المصطلح النحوي حتى أصبح المعتمد في الكتابات الحديثة. وللاقتراب أكثر من جهود ابن مالك في دراسة المصطلح النحوي وصياغته جاء عنوان هذه المذكرة بـ « **المصطلح النحوي عند ابن مالك** ».

وتكمن أهمية البحث في المصطلح النحوي في أمرين هما:

- إسهامه في فهم المفاهيم النحوية وإدراكها.
- ارتباطه بطرق البحث في المصطلح عند النحاة ومناهج تفكيرهم.

وللبحث عن المصطلح عند ابن مالك على وجه الخصوص أهمية تكمن في دوره في استقرار المصطلح النحوي واستمراره.

لذلك قام البحث على إشكالية عامة مردّها إلى مجموعة من الأسئلة منها: كيف تعامل ابن مالك مع المصطلح النحوي؟ وما مرجعيته في اختيار مصطلح دون غيره؟ وهل كان مجدّدا أو لم يتجاوز جهده إعادة ما قاله السابقون؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة انبنى البحث على ثلاثة فصول تتقدمها مقدمة وتتلوها خاتمة:

خصص الفصل الأول لدراسة: مصطلحات المفاهيم وعُنون بـ : "**المصطلح والتأسيس المعرفي لعلم النحو**"، تم فيه الوقوف عند مفهوم المصطلح، وضوابطه العلمية، وشروط صياغته، وضرورة البحث في المصطلح النحوي لما له من أهمية كبيرة، وعرض صغير لمسيرة المصطلح النحوي من النشأة للاستواء، ليُختم الفصل بمشروعية البحث عن المصطلح النحوي عند ابن مالك.

أما الفصل الثاني فتطرق إلى: "**الجهاز المفاهيمي لتأسيس المصطلح عند ابن مالك**"، وبدأ بالمصطلح وأشكال التعريف عند ابن مالك، ثم تطرق البحث إلى قضية مهمة وهي قضية التناسب الاصطلاحي أي مناسبة المصطلح للمفهوم، ثم إلى تسلط الدلالة اللغوية على المصطلح، ليقف في الأخير على المصطلح وتعدد المفاهيم النحوية.

وانبرى الفصل الثالث لبيان مرجعية المصطلح فكان عنوانه: "**مرجعية المصطلح عند ابن مالك بين التبعية والاستقلال**"، حيث تطرق البحث إلى إشكالية تداخل المصطلحات النحوية مع الثقافة العربية والتراث الإسلامي، وارتباطه واستعاراته من هذه العلوم، متخذا نماذج تحليلية في علم أصول الفقه، والحديث، والكلام، والجدل، والمنطق، ثم فُصِّل القول

في المصطلح النحوي عند ابن مالك بين سلطة السلف والاجتهاد، ليُختتم الفصل بأهم المصطلحات النحوية التي طورها ابن مالك وجدد مفاهيمها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على استقراء المصطلحات النحوية الواردة في مصنفات ابن مالك، وتخلّلته مقارنات بين آراء ومصطلحات النحاة السابقين، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور المصطلحات النحوية.

اعتمد البحث على مراجع في مقدمتها كتب ابن مالك من بينها: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، و"شرح التسهيل"، و"شرح الكافية الشافية"، و"شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ"، و"الألفية"، و"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح".

أهم ما واجه هذا البحث من صعوبات تلك التي تكمن في تتبع كل ما كتب ابن مالك في مؤلفاته، بالإضافة إلى ذلك ندرة المراجع التي تخدم المصطلح النحوي، وصعوبة الوصول إلى مصنفات ابن مالك والتي أخذت وقتا طويلا لكي يتم العثور عليها.

ختاماً لا يسع الطالب في هذا المقام إلا أن يتقدم بخالص شكره وتقديره إلى المشرف على هذا البحث الأستاذ: "الأمين ملاوي"، الذي أنار درب البحث وذلل صعابه، ووفر كل السّبل لإتمامه، وتحمله عناء البحث طيلة فترة إعداده، والشكر موصول إلى كل من مد يد العون سواء من قريب أو بعيد.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

المصطلح والتأسيس المعرفي لعلم النحو

المبحث الأول: المصطلح بين الشكل والمفهوم

المبحث الثاني: المصطلح والضوابط العلمية

المبحث الثالث: ضرورة البحث في المصطلح النحوي

المبحث الرابع: تاريخ المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستواء

المبحث الخامس: مشروعية البحث عن المصطلح النحوي عند ابن مالك

أولا: المصطلح بين الشكل و المفهوم

المصطلحات هي مفاتيح العلوم والسبيل الأقصر للتواصل بين العلماء، فهي إذن رموز لغوية تحمل بين طياتها مفاهيم علمية مختلفة، وتسعى إلى ضمان عملية التواصل.

والمصطلحات لها أهمية كبيرة في شتى العلوم مما يجعلها جديرة بالدراسة قبل الخوض في موضوعاته. لذلك كان من الضروري أن أقف بداية مع مفهوم المصطلح بصفة عامة، ثم أتطرق إلى القضايا الأساسية للمصطلح أي ما تعلق بضوابطه العلمية وشروط صياغته، ثم نتطرق إلى المصطلح النحوي وضرورة البحث فيه، لأعرج بعدها على مسيرة المصطلح النحوي منذ ظهوره حتى استوائه، من خلال جهود النحاة على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم، وصولا إلى مشروعية البحث عن المصطلح النحوي عند ابن مالك وهو الموضوع الأساس لما تحتويه مصطلحات هذا المصنف من أهمية كبيرة واختصار جعلت الكثير من النحاة تتبنى مصطلحاته.

1- مفهوم كلمة مصطلح:

"المصطلح" في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلح)[1]، وتتفق المعاجم العربية في تأصيلها للدلالة المعجمية لـ (المصطلح) على أنه من أصل المادة (ص.ل.ح) حيث حددت المعاجم العربية دلالة هذا الأصل بأنه:

- الصلاح: ضد الفساد، تقول: صلح الشيء يصلح صلوحا، قال الفراء: وحكى أصحابنا صلح أيضا بالضم.. وقد اصطلحا وتصالحا واصالحا أيضا مشددة الضاد، والاصلاح: نقيض الفساد[2].

- اصطلح القوم إذا وقع الصلح بينهم وأصلح ما بينهم: أزال ما بينهم من عداوة. والصلاح بكسر الصاد: مصدر المصالحة، والعرب تؤنثها، والاسم الصلح يذكر

[1]) محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 7.

[2]) الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (صلح)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 2، لبنان، 1979، ص: (383/1).

ويؤنث، وأصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة وصلاحا[1]، حيث أن هناك تقاربا دلاليا بين المعنيين، فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم[2].

ولقد ورد الفعل (اصطلح) في عدد من الأحاديث النبوية ممثلة في العبارات الآتية[3]: « اصطلح على أن لنوح ثلثها»، « اصطلح أهل البحيرة»، « اصطلحوا على وضع الحرب»، « اصطلحنا نحن وأهل مكة»، « يصطلح الناس على رجل»، حيث توضح هذه المواضع دلالة الفعل (اصطلح) بأنه مرادف للفعل (اتفق).

مما سبق يمكن القول إن مدلول المعجمي لمادة (ص.ل.ح) يحيل إلى المعنى الذي تعارف عليه الناس في الاستعمال اللغوي وهو التصالح والاتفاق، وهذه المعاني تقترب من المدلول الاستعمالي للفظة (مصطلح)؛ فمعنى اصطلح أي اتفق القوم على الأمر وتعارفوا عليه مما يعني حصول إجماع يفضي إلى تداول الاسم المبتكر وشيوعه فكأن الناس اختلفوا في تسمية مدلول جديد عند ظهوره ، ثم تصالحوا أو تسالموا على تسمية واحدة. فالاصطلاح بهذا المعنى يتطلب الاتفاق، لأن التسمية الجديدة لا يمكن أن تدخل حيز اللغة إلا إذا كانت محل اتفاق أصحاب هذه اللغة، وكلما ظهرت مسميات جديدة بادروا إلى الاصطلاح على أسماء لها.

فكلمة اصطلاح، إذن تعني (الاتفاق) وهذا الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية، وهو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي، والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية، فالسيارة في اللغة: القافلة، والقوم يسيرون، وهي في الاصطلاح الفلكي اسم أحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس، وفي الاصطلاح الحديث الأتوموبيل[4].

---

[1]) ابن منظور: لسان العرب، باب الصاد مادة (صلح)، دار صادر، لبنان، ص: (517/2).
[2]) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص:7.
[3]) نفسه، ص 8،7
[4]) عوض حمد القوزي: المصلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، عمادة شؤون جامعة الرياض، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1981، ص: 23.

1-1 المصطلح ومدلوله الاستعمالي عند اللغويين العرب:

من خلال تتبع هذا اللفظ في ثنايا الدراسات العربية لمسنا عند اللغويين جهودا ملحوظة في مجال فهم المصطلح، حيث عرف الجرجاني المصطلح بقوله:« الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول لمناسبة بينهما، أو مشابهتها في صفة أو غيرها» [1]، ويقول أبو البقاء الكفوي في تعريف الاصطلاح: « هو اتفاق قوم على وضع شيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد» [2]، ويقول مرتضى الزبيدي: « هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص» [3].

توضح التعريفات السابقة سمتين أساسيتين من سمات المصطلح هما:

- الاتفاق القائم بين المتخصصين.
- انتقال المعنى، حيث يكتسب المصطلح مدلولا استعماليا جديدا نابعا من مبدأ انتمائه إلى حقل معرفي معين.

كما أن هذه التعريفات تبين لنا عملية وضع المصطلح؛ وتتمثل في تحويل المفردة التي كانت تدل على معنى من المعاني في اللغة العامة، إلى مفردة تدل على معنى جديد شريطة وجود ما يربط بين المعنى الأول وبين المعنى الجديد.

ثم إن دائرة المصطلح لا تغلق والحاجة إليه دائمة، فكلما جد جديد في حياة الإنسان اصطلح على اسم له. يقول مصطفى الشهابي: « المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى المعاني العلمية» [4]. وبهذا فإن عملية الاصطلاح إذن لا تنتهي عند حد لأنها مرتبطة بنمو المعرفة الإنسانية وتطورها.

---

[1]) الجرجاني (الشريف علي بن محمد):التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط 1، لبنان، 1985، ص: 28.

[2]) أبو البقاء الكفوي: الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط 2، مصر، 1993، ص: 93.

[3]) مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ص.ل.ح)، تح: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، 1969، ص: (551/6).

[4]) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي، سوريا، 1988، ص: 6.

ولهذا حرص العلماء في القديم والحديث على تعريف المصطلح وتحديد مفهومه، وهذا الحرص نابع من أهميته ودوره في نقل العوم و المعرفة من جهة، وفي ربط الصلات بين الشعوب والتواصل بينها من جهة أخرى; إذا يشكل القاموس المصطلحي قاعدة للتأسيس التي تحض دراية أهل الاختصاص وهي علامات واسمة لتصوراتهم العلمية، يقول عبد السلام المسدي: « إن السجل الاصطلاحي في كل فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعية سياجها» [1].

في إطار هذا التحديد الأولي اهتم المحدثون بتعريف المصطلح وما يعكسه من مرجعيات فكرية، يقول فاضل ثامر: « المصطلح هو تعميم أو تجديد ذهني لظاهرة أو حالة أو إشكالية علمية أو ثقافية، ولهذا فهو يقترن بنضج ظاهرتي التعريفات و التصنيفات العلمية في أية ثقافة إنسانية» [2].

ويقول محمد حلمي هليل: « المصطلح الفني هو لفظ وافق عليه المختصون في حقل من الحقول المعرفة والتخصص للدلالة على مفهوم علمي» [3]، أما عبد الله بوخلخال فإنه يعرفه بقوله: « المصطلح هو عبارة عن وعاء يوضع فيه مضمون من المعاني، وهو أداة تحمل رسالة جد خطيرة، تسهم في تطور العلم والمعرفة النظرية منها والتطبيقية، على مبدأ الحضارات المختلفة، والأنساق الفكرية المتعددة والعقائد والمذهبيات المتميزة»[4]، ويعرفه جرمانوس فرحات فيقول: « والاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع شيء كاتفاق أهل الصرف على وضع الحرف للصوت المعتمد على مقطع من مقاطع الحلق واللسان أو الشفتين ومن هذا القبيل أسماء جميع العلوم وما يضعه أهل كل علم من الأسماء»[5]. يفهم من هذه التعريفات أن المنظومة الاصطلاحية تقوم على أساس نقل الدلالة من الاستعمال الأصل إلى الدلالة المحدثة، حيث تعبر المصطلحات فيها على دلالات جديدة

---

[1]) عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي وآليات صياغته، علامات (كتاب يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي)، مج2، المملكة العربية السعودية، 1993، ص: (56/8) .

[2]) فاضل ثامر: اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي،ط 1، لبنان، 1994، ص: 170.

[3]) محمد حلمي هليل: المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة (دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي اللغة)، مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، 1983، ع: 21، ص: 122.

[4]) عبد الله بوخلخال: مصطلح السيميائية في البحث اللساني العربي الحديث: النشأة والتطور والمفهوم والتعريف، ضمن أعمال السيميائية والنص الأدبي، أعمال ملتقى معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 1995، ص: 74.

[5]) جرمانوس فرحات: بحث المطالب في علم العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2، لبنان، 1995، ص: 7.

تخرج من دلالتها السابقة، وتصبح دالة على أشياء لم تكن تدل عليها، إلا أن هناك علاقة من نوع ما بين الدلالة اللغوية و الدلالة المصطلحية؛ ففي المصطلح العربي الصوتي – مثلا– نرى أن الهمس لغة هو الخفاء، واصطلاحا هو جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج، والشدة في المصطلح اللغوي العربي هي لغة القوة، واصطلاحا انحباس مجرى الصوت عند النطق بالحرف لكمال الاعتماد على المخرج[1].

ومما يلاحظ أننا أثناء استقرائنا لتعريف المصطلح في ثنايا الدرس العربي التراثي لمسنا أنه يغلب على العلماء عدم التفريق بين كلمتي "مصطلح" و "اصطلاح"؛ فقد استخدم المصطلحان وكأنهما مترادفان، فهذا الجاحظ يقول في حديثه عن صياغة المصطلح في العربية: « وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع» [2]، فالعملية الاصطلاحية عنده عبارة عن إيجاد أسماء لمسميات جديدة أفرزتها الحاجة.

أما الخوارزمي (387هـ) فإنه استخدم لفظة "اصطلح" إذ يقول في وصفه لكتابه "مفاتيح العلوم" أنه جعله « جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، مضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات» [3]، أما ابن فارس ت(395هـ) فقد استخدم اللفظين بمعنى واحد إذ يقول: « حتى لا يكون الشيء منه مصطلحا عليه» [4]، ويقول في موضع آخر « لو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا لم يكن أولئك في الاحتجاج بأولى منا ، ينالوا اصطلاحنا على لغة اليوم ولا فرق»[5]، مم يدل دلالة واضحة أن ابن فارس لم يفرق بين الاصطلاح والمصطلح واستخدمهما مترادفين.

---

3) المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة، ص 112.

[2]) **الجاحظ (أبوعثمان عمرو بن بحر)**: البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط 4، **لبنان**، ص (139/1).

[3]) **الخوارزمي** (محمد بن أحمد بن يوسف): **مفتاح العلوم**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط 1، **لبنان**، 1984، ص 32.

[4]) **ابن فارس (أبو الحسن أحمد)**: **الصاحبي في** فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: **عمر فاروق الطباع**، **مكتبة المعارف**،ط 1، **لبنان**، 1993، ص 37.

[5]) نفسه، ص 37.

أما في العصر الحديث فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات حول استخدام لفظي "مصطلح" و "اصطلاح"[1]:

الاتجاه الأول: ولم يأت على ذكر لفظ "مصطلح" واكتفى باستعمال لفظ "اصطلح" للدلالة على معنى اللفظ الذي دخل في نطاق اللغة المتخصصة؛ يقول صاحب معجم الوسيط « الاصطلاح مصدر اصطلح وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته» [2].

الاتجاه الثاني: استخدم اللفظين باعتبارهما مترادفين، فلا فرق بين "المصطلح" و "الاصطلاح" فكلاهما استخدما من طرف المختصين للدلالة على المفاهيم العلمية المشكلة للمنظومة الاصطلاحية؛ فقال سليمان الياقوت: « فالاصطلاح أو المصطلح كلمة تم نقلها من المعنى اللغوي الذي نجده في بطون المعجمات إلى معنى آخر جديد.. » [3]، ويقول محمد فهمي حجازي: «.. تخصّصت دلالة الاصطلاح لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، وبهذا المعنى استخدمت – أيضا– كلمة مصطلح وأصبح الفعل اصطلح يحمل – أيضا– هذه الدلالة الجديدة المحددة» [4].

الاتجاه الثالث: وقد فرق بين اللفظين باعتبارهما شيئين مختلفين، فهذا عبد الصبور شاهين يقول: « فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة "اصطلح" معناها المصدري، الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف ونقصد في استعمالنا لكلمة "مصطلح" معناها الاسمي الذي يترجم كلمة (Term) الانجليزية، ولذلك لا نجد بأسا في أن نقول: (إن اصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث)، وهو أولى وأفضل من أن تقول: (إن اصطلاحنا على اصطلح) بهذا التكرار الرقيق» [5].

---

[1]) ينظر: إبراهيم كايد محمود: **المصطلح ومش**كلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، سوريا، 2005، ع: 97، ص 22.
[2]) مصطفى إبراهيم وآخرون: **المعجم** الوسيط، تح: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 2004، ص (442/2).
[3]) محمد سليمان الياقوت: مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص 14.
[4]) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 8.
[5]) عبد الصبور شاهين: اللغة العربية لغة العلوم والتقنية دار **الإصلاح**،ط 1، **الدمام**، المملكة العربية السعودية، 1983، ص 119.

يمكن القول إن اللغويين العرب المعاصرين قد أطبقوا على استعمال كلمة "مصطلح" فذاعت في مصنفاتهم، حيث أن "المصطلح" مصدر ميمي نقل إلى الاسمية بتخصيصه لهذا المدلول الجديد.

1-2 المصطلح ومفهومه في المؤلفات اللسانية الأوربية الحديثة:

لم تهتم المعجمات الأوربية المتخصصة في مصطلحات علم اللغة بكلمة Term (مصطلح) إلا في السنوات الأخيرة، عندما أخذ علم المصطلح مكانه بين أفرع علم اللغة التطبيقي، وكان يقابله لفظ Mot أي كلمة[1] وهذا المعنى لا يفيد في علم المصطلح، وأقدم تعريف أوربي معتمد لهذه الكلمة نصه: « المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد» [(2)]، يوضح هذا التعريف ارتباط المصطلح باللغة المتخصصة وأنه ينتمي إلى مجال ينسب المصطلح إليه، ولكنه – في الوقت نفسه– قابل للانتقال إلى الاستخدام في اللغة العامة دون أن يفقد علاقته بالتخصص.

وهناك تعريفات حديثة للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الذي يدل عليه، منها التعريف التالي: « المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة موروثا أو مقترضا و يستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة» [(3)]، وهذا التعريف يجعل المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة، فالمصطلح قد يكون كلمة أو مجموعة من الكلمات، كما أن هذا التعريف يوضح أيضا أن المصطلح يعبر عن المفاهيم والأشياء المادية، وهنا نجد تأثيرا واضحا للنظرية العامة لعلم المصطلح التي تجعل المفاهيم و الأشياء المادية منطلق البحث وتجعل المصطلحات وسيلة للتعبير عنها.

ويرى المتخصصون أن أفضل تعريف أوربي للمصطلح هو التعريف التالي: « الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأخرى استخدمها وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق

[1]) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح،10.
[2]) نفسه، ص 11.
[3]) نفسه، ص 11.

النظام الخاص بمصلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[1]، وهذا التعريف لا يقصر المصطلح على الكلمة المفردة فقد يكون المصطلح عبارة مركبة.

تؤكد تعريفات حديثة للمصطلح في إطار علم المصطلح قضية موقع المصطلح الواحد في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصص، منها التعريف التالي: « المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية (تسمية لشيء)، ويكون منظما (أي في نسق متكامل) ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما» [2]، ولهذا فإن وضوح المصطلح المفرد مرتبط في المقام الأول بوضوح المفهوم الذي يدل عليه المصطلح ويتحدد في إطار نظام المفاهيم داخل التخصص الواحد.

ويجب أن نشير هنا إلى أن الاصطلاحيين في تعريفهم للمصطلح قد ربطوا بينه وبين المفهوم أو التصور فعرفوه بأنه الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد; ولقد عرف فيلبر (H.Felber) المفهوم بقوله: « إنّه عبارة عن بناء عقلي... فهو بإيجاز الصورة الذهنية لشيء معين موجود في العالم الخارجي أو الداخلي... ولكي تبلغ هذا البناء العقلي – المفهوم– في اتصالاتنا، يتم تعيين رمز له ليدل عليه» [3]، يبين هذا التعريف بوضوح مدى ارتباط المصلح بالمفهوم والصورة والرمز.

ثانيا: المصطلح والضوابط العلمية

إنّ الاسم في لغة الإنسان القديم قد اقترن من الوهلة الأولى بالمسمى، « وبابتداء العقل البشري بالرقي بدأ الإنسان يهتم بالأبعاد المحيطة به، وبدأ يصنع لها المصطلحات تماشيا وعلاقة اللغة بالفكر، ومسايرة للتطور الحضاري أصبح للمصطلح دور أساس في تنمية اللغة بإضافة الجديد المبتكر من العقل البشري، هذا المصطلح الذي كان لغة اعتباطية في مرحلة ما» [4]. لكن متى يمكن أن نقول عن مفردة ما أنها تشكل مصطلحا؟.

---

[1]) مرجع سابق، ص 12.

[2]) نفسه، ص 12.

[3]) علي توفيق الحمد: المصطلح العربي شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، الأردن، مج2، ع: 01، 2005، ص 2.

[4]) محمد الدرويش: لغة الظار وظار اللغة، تق: أحمد العلوي، منشورات الفكر،ط 1، المملكة المغربية، 2009، ص 63.

من أجل أن تكون للألفاظ اللغوية حدا تصبح فيه مصطلحات في مجال ما من المجالات يجب عليها أن تنتقل من مجال كانت تكتسي فيه صفة نونية القراءة (متعددة المعاني) إلى مجال تتصف فيه بأحادية القراءة (مفهوم واحد)، فيصير المصطلح ذا معنى محدد دون غموض أو اشتباه[1].

الكلمة في مستوى المعجم العام نادرا ما تكون أحادية القراءة؛ أي حاملة لمعنى واحد إذ أن معظم الكلمات يجوز لها أن تحمل عدة معاني ذلك بالنظر إلى السياق المؤلفة فيه لأن الكلمة وحدها لا تحمل أي معنى بذاتها، بمعنى أنّ « اللفظ المفرد لا يفيد البتة مسماه لأنه ما لم يعلم كون تلك اللفظة موضوعة لذلك المعنى لم يفد شيئا، لكن العلم بكونها موضوعة لذلك المعنى علم بنسبة مخصوصة بين ذلك اللفظ وذلك المعنى، والعلم بالنسبة المخصوصة بين أمرين مسبوق بكل واحد منهما، فلو كان بذلك المعنى مستفادا من ذلك اللفظ لزم الدور وهو محال... والإشكال المذكور في المفرد غير حاصل مركب، لأن إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها إفادة وضعية، أما التركيبات فعقلية، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك المركبات فظهر الفرق» [2].

وعليه نميز وفقا للرازي بين نوعين من الدلالة:

- دلالة عرفية وضعية تصيب الألفاظ المفردة وهذه لا تتحقق إلا في إطار سياقات تؤلف بينها.
- دلالة عقلية وهي التي تحصل بمجرد تركيب الألفاظ.

ونشير إلى أن المصطلح لا تصيبه الدلالتان كما حددهما الرازي، لأن للمصطلحات مفاهيم محددة دون إمكان الاشتباه فيها، وهي مقترنة بالوحدات المعجمية مفردة كانت أم مركبة شريطة أن تربط بالمجال المعرفي فيه مصطلحا،فالمصطلح لفظة لغوية اقترنت بمفهوم مجرد ذي إحالة داخلية في الإطار النظري المستخدمة فيه، والوحدة الاصطلاحية في مجال علم المصطلح داخل "علم" من العلوم لا تحمل إلا مفهوما واحد بالنظر إلى

[1]) مرجع سابق، ص 64.
[2]) فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، لبنان، 1981، ص (31/1).

"العلم" الموظفة فيه من جهة والواضع من جهة ثانية[1]. وحاصل الأمر، أن الاصطلاح في معناه العام نقل من معجم عام إلى معجم خاص أو وضع الألفاظ بالنظر إلى طرق وآليات الوضع المتعارف عليها كالنحت الذي هو ظاهرة متأصلة في اللغة العربية وله أثر كبير في صوغ مصطلحاتها، والاشتقاق الذي ينشأ عن تقاطع المادة اللغوية مع الصيغة الصرفية، والاقتراض والمجاز الذي يعتبر جسر عبور بين الحقول المفهومية.

تجدر الإشارة إلى أن الاختيار المصطلحي له شروطه ومكوناته التي تلحق به عملية الاصطلاح، فالبحث لا يتمكن منه إلا موجها توجيها نظريا، بمعنى أن وضع المصطلح موجه هو النسق النظري التمثيلي الذي تمليه تأملات الدارس في موضوع اشتغاله، فلئن كان الاصطلاح إخراجا لمفهوم تحتويه العبارة اللغوية بشكل من أشكال الاحتواء دون شرط شرطا مطلقا أن يكون لهذا المفهوم أصل في اللغة، حتى يصبح المفهوم مع المفردة يشكلان بناءا قاعديا دونما إمكان الفصل بينهما داخل النسق التمثيلي، فإن ذكرت المفردة فهم المقصود والمراد، فإن العبارة عن المفاهيم المرتبطة بالصناعات و المعارف تنتج عن أمرين اثنين: أولهما التمكن من صناعة موضوع الدراسة، وثانيهما اكتساب طواعية الجهاز اللغوي عبر اكتساب المخزون اللغوي العام وطرق وأساليب الوضع، ولعل العلاقة التي تربط المفردة بالمفهوم علاقة مبررة ومفسرة، لأن المنطق الثاوي وراء الاختيار الاقتراني الحاصل منطق مناسبة ومشاكلة بين هاته الوحدات نفسها، وبينها وبين الصناعة التي تستخدمها[2].

والحاصل أن اختيار الوحدات الاصطلاحية يتم عبر البحث عن المناسبة والمشاكلة بين هاته الألفاظ وبين الصناعة الموضوعة فيها، وهذا أمر يختص به أهل الصناعة أنفسهم إذ يضعون ألفاظا « بعد امتحان سواها، فلم تلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مشاكلا بينها وبين تلك الصناعة» [3].

فاختيار المفردة إذن يتم بالنظر إلى دلالتها في الوضعية الأولى فتحصل مناسبة بينها وبين المفهوم الذي يبتغي العبارة عنه في قلب النسق المعرفي المعين، ثم تصبح الوحدة

[1]) ينظر: **لغة الظار وظار اللغة**، ص 64.
[2]) نفسه، ص 65.
[3]) **الجاحظ**: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، مصر، 1965، ص (368/3).

اللغوية علاقة توازي منطقي، لأن اختيار وحدات اصطلاحية لا يجوز أن يكون اعتباطا، بل إنه يتم بتوجيه نظري من قبل مقدمات وأزعومات الصناعة الموظفة فيها هاته الألفاظ الاصطلاحية، ولأن منبهات النظرية تتضح لديها كليات وجزئيات الواقع المدروس في خضم واقع مفاهيمي اعتباري، بالنظر إلى أن الاصطلاح أمر اعتباري بمعنى أن لا وجود له إلا في النظر المعتبر والحاجة إلى العبارة عن التصورات الاعتبارية والمفاهيمية دعت إلى ترجمة مفاهيم هذا النظر والتطور والخيال التمثيلي، فكانت المصطلحات[1].

والمتصور في علم من العلوم يقوم في وضعه للمصطلح بعملين اثنين:

– إمّا أن ينقل اللفظ من دلالته الوضعية الأولى إلى تعبير اصطلاحي؛ أي دلالة طارئة تعاقب الدلالة الأولى وهاته – أي الطارئة – يقتضيها المفهوم المراد العبارة عنه، وعملية النقل هاته أو التحويل الدلالي « ضرب من الاصطلاح العالمي، فهو بمثابة الاعتباط المسند إلى اعتباط قبله فيكون من تفاعل اعتباطيين اثنين تولد عقلاني كما لو تفاعل سالبان فأثمرا موجبا» [2].

– وإمّا أن يختر للعبارة عن هذا المفهوم المولد لفظا لم يسبق أن قال به أحد، وهذا أمر جوزه القدماء والمحدثون على السواء، فبينما سماه القدماء اختراع اللفظ للدلالة على مفهوم طارئ، اصطلح عليه المحدثون بالتوليد الصوري[3].

يدل على جواز هذا الأمر عند القدماء قول قدامة ابن جعفر: « فإني لما كنت آخذا في استنباط معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها، احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء أخترعها، وقد فعلت ذلك، والأسماء لا منازعة فيها إذا كانت علامات، فإن قنع بما وضعته، وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها أحب فليس ينازع في ذلك» [4].

– معايير صياغة المصطلح:

---

[1]) ينظر: لغة الظار وظار اللغة، ص 65.
[2]) نفسه، ص 66.
[3]) نفسه، ص 66.
[4]) أبو الفرج قدامة ابن جعفر: نقد الشعر، مطبعة الجوائب،ط 1، قسنطينة، الجزائر، 1302هـ، ص 6.

وهناك معايير يجب مراعاتها حتى يصبح المصطلح سمة تميزه وتكون له الأحقية بالاتصاف بكلمة مصطلح وأهمها:

– لغة التخصص تتوخى الدقة والدلالة المباشرة، وكلتاهما سمة جوهرية في المصطلحات العلمية فاللغة العامة تختلف عن اللغة الخاصة، على الرغم من أنها من صلب اللغة المشتركة[1].

– يتسم المصطلح بسمة الوظيفية، حيث يدل على معنى التعريف.

– ينبغي أن يكون المصطلح العلمي لفظا لا عبارة (بدل، ترجمة، فاعل) أو تركيبا (ما لم يسمى فاعله، اسم فاعل، اسم فعل).

– ليس من الممكن أن يحمل المصطلح كل الصفات والمعلومات الموجودة في المفهوم.

– بمرور الزمن يتضاءل أصل اللغوي، لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله، ومثال ذلك "الصفقة" التي أصلها من التصفيق بالكف مرة واحدة وكانت عادة عند إنهاء البيع بالاتفاق، والآن تستعمل بمعنى العملية التجارية التي يتم فيها البيع.

ومن سمات المصطلح كذلك:

– أن يتصل بالنسق التصوري العام للغة.

– أنه مع غيره من لغة التخصص يشكل معجما قطاعيا.

– أن فهمه يستغلق على من ليس له دراية بالعلم[2].

– إن أسماء العلوم وتبويبها من فروع وأصول يختلف من لغة إلى أخرى فالألفاظ تكشف عن البعد المعرفي والفكري للمصطلح اللغوي والحال أن مشاركة السمات بين مدلول المصطلح والمفهوم، ليس أمرا واردا في الحالات جميعا، إذ أن هناك مبدأ آخر أكثر أهمية هو مبدأ المواضعة والاصطلاح، وهي المواضعة التي تأتي في الدرجة الثانية أي اتفاق مجموعة من الباحثين من أجل اختيار تسمية لمفاهيم معينة والمصطلح كما هو

[1]) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 14، 15، 16.
[2]) عبد القادر فاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، ط 1، 1986، ص 396، 397.

معروف، قد ينشأ ارتجالا مع وجود مناسبة ومشاركة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي.

– ومن خصائص المصطلحات العلمية انتظامها في نسق اصطلاحي مربوط بواسطة الحدود والتعريفات بنسق المفاهيم المعتمدة، ويعني ذلك أن يحدد لكل مصطلح مفهومه بالنظر إلى باقي المصطلحات التي تتوارد معه في النسق، ومن ثم فإنه لا يجوز أن نتحدث في مجال المعرفة العلمية عن مصطلحات معزولة أو عن مفاهيم معزولة، وإنما على أنساق المصطلحات وأنساق المفاهيم; إذ بفضل هذا الأنساق يتم تنظيم المعرفة العلمية وتصميم هندستها، وليس للمصطلح أو المفهوم المتعالق معه قيمة علمية خارج نسقه ونظامه المعرفي[1].

– كما يجب تجنب تعدد الدّلالات للمصطلح الواحد في الحقل العلمي الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

– من خصائص المصطلح العلمي عالمية مفهومه، فبمجرد إنتاجه واستعماله يكتسب صفة العالمية، ويروج مفهومه بين كل المختصين بغض النظر عن مصدره الثقافي والحضاري.

– كما أن المصطلحات تشكل مكونا من مكونات العلوم، حتى إنه لا يمكن تصور قيام علم دونها، بل يمكن قياس درجة نضج علم من العلوم بمدى توقفه في بناء أنساقه الاصطلاحية متعالقة مع أنساقه المفهومية، فالمصطلح يتم تحديد الموضوع العلمي في مجال مخصوص، وبالمصطلح يتم وصف ظواهر الموضوع المحدد في علم من العلوم، وبالمصطلح يتم وضع القواعد وصوغ المبادئ التي تفسر سلوك الظواهر، وبالمصطلح تبنى النظريات وتقام المناهج.

[1]) ينظر: عز الدين البوشيخي: دور المصطلحات في بناء العلوم الإسلامية، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، مطبعة المعارف الجديدة، المملكة المغربية، 1996، ص 7،6.

ثالثا: ضرورة البحث في المصطلح النحوي

ليس البحث في المصطلح النحوي ترفا علميا ولكنه ضرورة ملحة، فلقد دونت مصطلحات العلوم الأخرى منذ أجيال وظل مصطلح النحو دون دراسة منهجية متخصصة، ولما كانت مصطلحات النحو هي جوهر الموضوع وغرضه فالأجدر بنا أن نبدأ بمعرفة ماهية النحو.

النحو في اللغة العربية له معان كثيرة منها[1]: القصد والجهة، كنحوت نحو البيت، والمثل: كزيد نحو عمر، والمقدار: كعندي نحو ألف، والقسم: كهذه علي خمسة أنحاء، والبعض: كأكلت نحو السمكة، وأظهرها وأكثرها الأول، وقد جمع الإمام الدّاودي معاني النحو في اللغة فقال[2]:

النَّحوُ سَبْعُ مَعَانٍ وَقَدْ أَتَتْ لُغَة جَـمَعْتُـهَا ضِـمْنَ بَـيْتِ مُـفْرَدِ كَـمُـلاَ

قَصْدٌ، وَمَثَلٌ، وَمِقْدَارٌ، وَنَاحِيَـةٌ نَوْعٌ، وَبَعْضُ، وَحَرْفٌ، فَالحْفَظِ المَثَلاَ

ثم استقر معناه إلى إعراب أواخر الكلم، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب وأرادوا به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، ويرى ابن جني أنه: «انتحاء سمة كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس بأهل العربية بأهله في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها» [3]، وقد حكم السيوطي على هذا التعريف، أنه أليق حدود النحو، وقد سبق القول بأن الاصطلاح هو اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما وعلى هذا الأساس فإن المصطلح النحوي هو اتفاق بين النحاة على ألفاظ معينة، تؤدي إلى معان ومفاهيم مستقرة عندهم كالفعل والفاعل والمفعول والمرفوع والمنصوب والمبني والظرف..إلخ، والمصطلحات المذكورة، إنما هي ثمرة اتفاق النحاة حسب المناسبات على بعض المفاهيم واختلافهم إنما يرجع إلى اختلاف المناهج العلمية، على الرغم من أن الأصول قد تبلورت، تلك الأصول النظرية التي قام عليها

[1]) **محمد الخضري**: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، مصر، ص 10.
[2]) نفسه، ص 10.
[3]) **ابن جني (أبو الفتح عثمان)**: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ص (24/1).

الدرس اللغوي والمتمثلة في القياس، السماع، العامل وهي الأصول التي يسلم بها علماء العربية جميعا.

وقد تداخل المصطلح النحوي مع غيره من المصطلحات العلمية، وإن وجه التداخل الأبرز حادث في المصطلحات الفقهية، لذلك فمن الضروري أن نبحث ونهتم بالمصطلح النحوي باعتبار أن دراسة المصطلح النحوي يهدف إلى توخي فهم كتاب الله واستنباط الأحكام منه، لذلك نجد مختلف علوم التراث المعرفي العربي تشترك إلى حد بعيد في أدوات البحث ومصطلحاته العلمية، ففي مجال تحليل علاقة المصطلحات النحوية بالأصولية « يجب أن نفرق –بحسب أبو المكارم– بين نوعين من المصطلحات النحوية لكل منهما مستواه ومصدره: أولهما ذلك النوع من المصطلحات التي يمكن أن يطلق عليها "مصطلحات منهجية" ويراد منها أن تتناول بالضرورة ما يتصل بالأصول العامة للتفكير النحوي وأساليب الاستدلال، والنوع الثاني مصطلحات يصح أن تسمى "مصطلحات تطبيقية"، ويقصد بها ذلك النوع من المصطلحات التي تنصب التفصيلية والقواعد التطبيقية» [1]. وتبلغ قيمة المصطلح النحوي في صلته الوثيقة بالمصطلح الفقهي والأصولي « فجميع المصطلحات التي استخدمت في التراث النحوي في هذا المجال ترجع إلى أصل أصولي بيد أننا نلحظ فوارق تجعل من هذه المصطلحات الأصولية الأصل، قسمين: قسما تطور مفهومه بعد انتقاله إلى مجال الدراسات النحوية.. » [2]، فمن المصطلحات المنهجية: قياس العلة، قياس الطرد، قياس الشبه، الإجماع، الإيماء، الواجب، الممتنع[3]، فالمصطلحات النحوية والفقهية والأصولية تعتبر مصطلحات مكملة لبعضها وكل منها يحتاج إلى الآخر.

لذلك توجب علينا دراسة المصطلح النحوي وضرورة البحث فيه لارتباطه وتداخله بعدة علوم أخرى كالفقه كما أسلفنا سابقا، وعلوم الفلسفة والاجتماع وغيرها من العلوم، فالمصطلح النحوي يعيننا ويساعدنا على شرح القواعد النحوية، ولا يكفيه في هذا الشرح بالأمثلة التي يقدمها والشواهد التي يستشهد بها والمقارنات التي يجريها؛ بل إنه من

[1]) علي أبو المكارم: تقويم الفكر العربي، دار الثقافة، ط 1، لبنان، 1975، ص 231.
[2]) نفسه، ص 231.
[3]) رياض عثمان: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، ص 115.

ضروريات وضوح الشرح واكتماله هو الاستعانة بالمصطلحات النحوية فيوردها في أثناء الشرح والعرض معينة ومساعدة، ومن فائدته أيضا معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز عن الخطأ في اللسان، وغايته الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله الموصول إلى خير الدنيا والآخرة، والأولى تقديمه على سائر العلوم; لأن الكلام بدون مصطلح نحوي لا يفهم حق الفهم وقد لا يفهم أصلا إلا به، بالإضافة إلى ذلك فإنه يحفظ اللسان عن الخطأ في النطق، ويعصم القلم عن الزلل في الكتابة والتحرير، كما أنه يمكن الطالب من استيعاب المادة النحوية بالتطبيق العلمي. كل هذه الفوائد ومميزات المصطلح النحوي تؤكد لنا أهمية البحث في هذا المجال واستخلاص مفاهيمه العلمية.

رابعا: تاريخ المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستواء

نشأة المصطلح النحوي مرتبطة ارتباطا وثيقا بنشأة النحو، لذلك عندما نتتبع قضية نشأة المصطلح النحوي نجد فيه نوعا من الإبهام، والسبب في ذلك راجع إلى الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، وأن أغلب الباحثين حينما يتكلمون عن النحو العربي؛ فإنهم يعالجون القضية في مرحلة ناضجة من خلال كتاب سيبويه، أو من خلال الرواية التاريخية التي تتكلم عن وضع النقط على أيدي أبي الأسود الدؤلي، وعمدتنا في هذا ما رواه ابن النديم في أن أول من وضع في النحو كلاما كان أبو الأسود الدؤلي قائلا: « كان محمد ابن إسحاق يتكلم عن رجل بمدينة الحديثة، يقال له محمد ابن الحسين يعرف بابن هرة... كانت له خزانة للكتب، وفيها خطوط لعلماء على مصاحف، ومنها خط خالد أبي الهياج صاحب علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، وخطوط الإمامين الحسن والحسين، وخطوط العلماء في النحو واللغة مثل أبي عمر بن العلاء، وأبي عمر الشيباني والأصمعي، وابن الأعرابي ترجمتها: هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه من خط يحي بن يعمر» [1]، هذه الرواية تدفع بنا إلى معرفة نحو أبي الأسود و اصطلاحاته، وهو بالطبع نحو يمثل الطفولة المبكرة لهذا العلم، خال من التعليل والتقعيد، لا يخضع إلا لأسلوب العرب في الكلام ولا نطمع أن نرى فيه شيئا من التقعيد

[1]) ابن النديم، الفهرست، شرح: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 1996، ص 63، 64.

والتجريد، ونستطيع أن نقسم بدايات نشأة المصطلح النحوي إلى عدة مراحل كل مرحلة ولدت من رحم مرحلة سابقة; أي أن المراحل مكملة لبعضها البعض وهذه المراحل هي:

- المرحلة الأولى:

تتمثل في جهود أبي الأسود ت(69هـ) من خلال الخطوة التي خطاها وهي تنقيط المصحف وضبط النص القرآني كله ضبطا إعرابيا فيما عرف بنقط الإعراب، وذلك عندما سمع قارئا يقرأ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَرِیۤءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة/03] بكسر الهاء، فقال: « ما ضننت أن أمر الناس آل إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فاليبغني كاتبا لقنا يفعل ما أقول، فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه فأتي بآخر، فقال له: « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فالنقط نقطة فوقه، فإن ضممت فمي فالنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن تبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين» [1]، ويعني بالغنة هنا التنوين. فنقط أبي الأسود ليست إلا ضبطا للنص القرآني، وهو بذلك تكلم عن الضم والفتح والكسر والغنة، كما تكلم على علامات الإعراب التي هي نقط فوق الحرف، أو تحته، أو بين يديه، أو نقطتان، وحدد موقع الكلمة من التركيب اللغوي ووظيفتها في هذا التركيب، وهو بهذا يصف الظاهرة وصفا لغويا ولم يعبر عنه بالاصطلاح لأنه لا يستطيع ذلك، وبهذا فهي « خطوة أولية في سبيل النحو تتماشى مع قانون النشوء وممكن أن تأتي من أبي الأسود، وواضح كذلك أن هذا يلفت النظر إلى النحو، فعمل أبي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع قواعد له» [2].

هناك عدة مصطلحات وأبواب –وإن كنا نتحفظ على لفظ أبواب– نسبت لأبي الأسود أولها باب التعجب، يقول حرب ابن أبي الأسود: « أول باب رسم أبي باب التعجب»[3]، وأكده السيرافي في إيراد قصته مع ابنته حين أرادت أن تتعجب من حسن السماء فقالت

---

[1]) جمال الدين أبو الحسن علي ابن يوسف القفطي: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار **الفكر العربي**،ط 1، مصر، 1976، ص (40/1).

[2]) أحمد أمين: ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص (286/2).

[3]) **إنباه الرواة**، ص (12/1).

له: « يا أبت ما أحسن السماءُ؟ فقال: أي بنية نجومها، فقالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت لحسنها، فقال: إذن قولي: ما أحسنَ السماءَ» [1].

ثاني باب نسب لأبي الأسود هو باب "الفاعل والمفعول"، ويبدوا أن تسميته هذا الباب كان متأخرا عن زمان أبي الأسود، « وإنما نسبت إليه لأنه أول من فكر في وضع علامات الرفع والنصب» [2]، فلما سمى بعض العلماء ضروب الرفع فاعلا، وبعض ضروب النصب مفعولا قالو: « إن أبا الأسود وضع باب الفاعل والمفعول» [3]، وهناك أبواب أخرى نسبت إليه كباب المضاف، وحروف الجر، والرفع والنصب والجزم، وباب الإمالة.

من خلال ما تطرقنا إليه نجد أن أول ما فعله أبو الأسود لعلاج ظاهرة اللحن هو أن يبدأ بإعراب القرآن الكريم، ولكنه ما كان ليعرف معنى الإعراب ولامعنى حركات الإعراب، فظهرت تلك الحقيقة في اصطلاحاته التي سمى بها الحركات أو على الأصح وصف بها الحركات ولم يسمها.

أما الأبواب التي نسبت إليه فبينت مقدار جهوده فيها، وأنّها لا تتعدى الأمثلة والاستعمالات الشائعة دون التقعيد والتحديد والتجريد، وأن تلك الأبواب التي نسبت إليه لم يكن يقصد إليها قصدا، وإنما دفعه إلى ذلك حادث معين، أو سبب من الأسباب المتصلة بجوهر اللغة، وأنه وإن وضع شيئا لم يدر بخلده أنه يصنع نحوا.

- المرحلة الثانية:

تتمثل هذه المرحلة في جهود تلاميذ أبي الأسود وأهمهم: عطاء ابن أبي الأسود، ونصر بن عاصم ت(89هـ)، ويحي بن يعمر العدواني، كل هؤلاء اشتركوا في إرساء ما كان أصله أبو الأسود، واستطاعوا أن يطوروا بعض الاصطلاحات بل ونقلوا بعضها من المعنى اللغوي الذي شاهدناه عند أبي الأسود إلى المعنى العلمي وأضافوا إلى ذلك مصطلحات عدة إلى الدرس اللغوي العربي أهمها:

---

[1]) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده،ط 1، 1955، ص 14.

[2]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 36.

[3]) نفسه، ص 36.

– الرفع، النّصب أو الوضع: وهما أوّل المصطلحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة[1]، وقد استعملها يحي بن يعمر في قصته مع الحجاج ابن يوسف الثقفي حين سمع لحنه في قوله تعالى: ﴿ قُل إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة/24]، فقال له: « فترفع أحب وهو منصوب» [2]، أو (أحبَّ) فتقرؤها (أحبُّ) بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان[3]، أو « أنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع» [4]، فيحي بن يعمر يتابع مصطلحات أستاذه أبي الأسود مثل الرفع والنصب لكننا نلحظ له مصطلحا جديدا وهو "الوضع" ويعني به "النصب"، وهو ما يشير إلى أن المصطلح النحوي لم يستقر حتى ذلك الوقت[5]، كما نقرأ له مصطلحا جديدا هو (خبر كان)، وهذا يدل على أنه أول من روي عنه هذا المصطلح[6]، مم يعني أن رحلة بناء النحو وانبثاق مصطلحاته قد سار سيرا حثيثا، وتطور على أيدي التلاميذ. وشهدت مصطلحات جديدة زادها التلاميذ وأضافوها، فهناك مصطلح آخر انبثق من التلاميذ هو "التنوين" الذي رمز له بنقطتين على الحرف، وسماه غنة ليكمل تلاميذه المسيرة، فاهتدى نصر بن عاصم بذلك فقد « روى محبوب البكري عن خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم: كيف تقرأ قوله تبارك اسمه:﴿ قُل هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص/1،2] فلم ينون فأخبرته أن "عروة" ينون، فقال: بئسما قال وهو للبؤس أهل، فأخبرت عبد الله بن أب إسحاق الحزمي ت(117هـ) بقول ناصر

---

[1]) مرجع سابق، ص 43.
[2]) أخبار النحويين البصريين، ص 23.
[3]) أبو عمر عثمان بن سعيد الداني: **المحكم في نقط المصحف**، تح: عزة حسين، منشورات الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1960، ص 5،6.
[4]) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط 2، مصر، (دت)، ص 27.
[5]) **إنباه الرواة**، ص (20/3).
[6]) طبقات النحويين واللغويين، ص 24.

بن عاصم، فمازال يقرأ بها حتى مات» [1]، فنجده هنا يستعمل مصطلح التنوين بدل الغنة ليستقر هذا المصطلح حتى يومنا هذا، ولا يضيف المتأخرون إليه إلا وضح حدوده فقط.

بالإضافة إلى ذلك هناك ما سمي "بنقط الاعجام" « لإزالة العجمة عن الحروف المشتبهة، يقال أن نصر بن عاصم أو يحي بن يعمر أول من نقط المصحف، فوضع النقط أفرادا وأزواجا وخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف» [2].

نرى أن تلاميذ أبي الأسود تقدموا بالنحو خطوة لا بأس بها عما كان عليه عند أبي الأسود، وأن اصطلحات جديدة ظهرت على أيديهم بمعناها الفني، وقد وصلت إلينا ولا نزال نستخدمها إلى يومنا هذا، كمصلح التنوين، خبر كان، والمصطلحات الخاصة بأسماء الحركات، أما ما أضافوه من نقط إلى نقط أبي الأسود فقد زادت تحصينا للقرآن الكريم من اللحن، بالإضافة إلى ذلك فقد عالجوا بها ظاهرة التصحيف التي يقع فيها الكثير فلا يميزون بين الأحرف المتشابهة في الرسم.

- المرحلة الثالثة:

وتتمثل في تلاميذ تلاميذ أبي الأسود وأهمهم: عبد الله بن أبي إسحاق ت(117هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي ت(149هـ)، وأبو عمر بن العلاء ت(154هـ)، والنحو هنا منذ أن حمل رايته عبد الله بن أبي إسحاق تقدم خطوة فاسحا « فلم مجرد ملاحظات عابرة، بل أخذت تنفذ في حيلة اللغة العربية.. لذا فالحضرمي يمثل انعطافا كبيرا في الدرس اللغوي، لأن القوم قبله كانوا يعنون باللغة من جمع لها، وفهم لغريبها، وإحاطة بلهجاتها، أما هو فقد أخذ ينفذ إلى دقيق تعبيرها ويلمح اطراد أصولها» [3]، فالنحو الذي بين أيدينا نشأ مع القرن الثاني، و من تكلم في مسائله عبد الله بن إسحاق[4].

---

[1]) عصام نور الدين: تطور المصطلح النحوي حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي، مجلة علوم اللغة، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، مج9، 2006، ع 1، ص 47.

[2]) أبو حمد العسكري: ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تح: عبد العزيز أحمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1960، ص 13.

[3]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 51.

[4]) نفسه، ص 51.

وقد سبق البيان عن ظهور اصطلاح "النحو" بالمعنى الفني على يديه[1]، ونضيف هنا أن اصطلاح "القياس" واتباعه في النحو ليس إلا من اختراعاته استعاره ابن الحضرمي من الفقهاء ليطبقه على اللغة فكان له ما أراد، فقد أسهم في تثبيت ما أخذه الأولين وفي تطويره، وفي استنباط مصطلحات جديدة حتى قال ابن سلام إنه « أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل» [2]، ففي هذه المرحلة تم تجاوز ملاحظة الظواهر اللغوية الأولية كالرفع والنصب والجزم والتنوين، إلى البحث عن أسباب الرفع والنصب و التنوين والحذف، كما يفهم من الحوارات التي كانت تدور بين أبي إسحاق والفرزدق، فهو يقول بعدما سمعه ينشد[3]: [البسيط]

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحَالِنَا عَلَى زَوَاحِفِ تُزْجَى مُخُهَا رِيرِ

فيقول له: « أسأت ! إنّما هي (مخها ريرُ)، وكذلك القياس في هذا الموضع» [4]، أو أنه قال له: « أسأت ! موضعها رفع وإن رفعت أقويت» [5]، وكان يونس بن حبيب يجيز رواية الفرزدق لاتفاق ذلك مع قواعد النحو، والبغدادي يرى الخفض في (ريرِ) جيد وتقديره (على زواحف رير تجزى)[6].

وقد وقع صدام في الرأي أيضا بين بن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء حين أنشد الفرزدق[7]: [الطويل]

وَعضّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَم يَدَع مِنَ المَالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

---

[1]) ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ص (15/1).
[2]) ينظر: طبقات فحول الشعراء، ص (15،14/1)، طبقات النحويين واللغويين، ص 31.
[3]) ينظر: لسان العرب، ص (130/9).
[4])طبقات فحول الشعراء، ص (17/1).
[5]) عبد القادر عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ص (237/1).
[6]) نفسه، ص (238/1).
[7]) ينظر: لسان العرب، ص (41/2).

فقال بن أبي إسحاق: « على أي شيء ترفع "أو مجلف؟"، فقال: على ما يسوءك وينوءك، فقال أبو عمرو: قلت للفرزدق: أصبت، وهو جائز على المعنى أي لم يبقى سواه» [1]، ولولا اختلاف المنهج لما حصل مثل هذه المواقف.

والذي يلفتنا هو عبارات بن أبي إسحاق ومصطلحاته التي جابه الفرزدق بها كقوله: موضع رفع، والخفض، ولحنت، وبم رفعت أو مجلف؟، ما يعني أن عباراته تشير إلى ثبات عدد من المصطلحات في استعمال العلماء، وهو ما يعني كذلك انتقال الدرس اللغوي مادة ومنهجا ومصطلحات من الملاحظة البسيطة للقضايا المتناثرة، ومن جمع المتشابهات، ومن بعج النحو وإطلاق القياس ومده، إلى قضية جديدة ومعقدة نسبيا على الدرس النحوي ألا وهي نظرية "العامل".

تطور المصطلح النحوي إذا تطورا ملحوظا على يد بن أي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن يعمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء؛ لأنهم استعملوا اصطلاحات جديدة نتجت عن دراساتهم ومناقشاتهم ومحاوراتهم ومد أقياسهم، ومازلنا نستعمل بعضها حتى اليوم، ومن أهم المصطلحات التي جاء بها هؤلاء:

مصطلحات (النداء) و (الإضمار)، و(العطف على موضع المنادى)، والتي تلفظ بها عيسى بن عمرو الثقفي، وأبو عمر بن العلاء، عندما درسا التركيب اللغوي في قوله تعالى:﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ/10]، فإنهما اتفقا على نصب كلمة (الطير) ولكنهما اختلفا في التأويل، فكان عيسى يقول على "النداء"، كقولك: (يا زيد الحارث)؛ أي أنه منصوب بالعطف على موضع المنادى، وكان أبو عمرو يقول: « لو كانت على النداء لكانت رفعا ولكنها على إضمار "وسخرنا الطير" كقوله على إثر هذا (ولسليمان الريح) [سبأ /11]؛ أي سخرنا الريح» [2].

بالإضافة إلى ذلك فالمصطلحات التي أطلقوا أسماءها، أو حاموا حولها هي:

المفعول به، المفعول معه، المفعول المطلق، الحال، التمييز، والاستثناء، المنادى، اسم إن، لا النافية للجنس، ما الحجازية، والتوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل، كما تكلموا

[1]) ينظر: خزانة الأدب، ص 237.
[2]) ينظر:طبقات فحول الشعراء، ص (21،20/1)، طبقات النحويين واللغويين، ص 41.

عن كسر همزة (إن) وفتحها، وعلى (رب)، والنعت السببي، والعطف على المحل، عمل اسم الفاعل غير المنون، ونصف المضارع، والممنوع من الصرف، ونصب المصدر الواقع موقع الفعل، والنسب والهمزة، والقف، والإعلام، والأفعال الخمسة، وضمير الفصل أو العماد، والتصغير أو التحقير، وصيغ الأفعال وتصريفها، والإعلال و إضمار الحرف، والنصب على الظرفية والاشتغال [1].

وقد ثبتت نسبة بعض المصطلحات إلى هؤلاء الثلاثة نسبة صريحة في كتاب سيبويه، وفي مؤلفات النحاة، كما ثبت أنهم اشتغلوا ببعضها الآخر، وألمحوا إليه ولكنهم لم يهتدوا إلى إطلاق المصطلح المناسب، فبقي عملهم يصف الحالة اللغوية أو النحوية أو التركيبية من دون أن يطلق عليها اسما أو مصطلحا.

ومما لاشك فيه أن هؤلاء العلماء لهم نشاط كبير وجهد ملموس في ميدان النحو، وهم الذين مهدوا لظهور كثير من المصطلحات النحوية بمعناها العلمي والفني بما أثر عنهم من استخدامات لغوية معينة في الشعر و القراءة، وكان للتالين من تلاميذهم فضل تسميتها باصطلاح قد نزال نستخدمه حتى اليوم، كما أن هذه المرحلة من حياة المصطلح النحوي كانت شديدة الارتباط بالقرآن الكريم، حتى أن عيسى بن عمر ليعد من مشاهير القراء، وأن أبا عمرو بن العلاء ليعتبر أحد القراء السبعة المشهورين[2].

- جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي ومصطلحاته:

إن المصطلحات النحوية وضعا واستعمالا ودراسة، لم تقف عند هؤلاء المؤسسين بدءا بأبي الأسود وتلاميذه وتلاميذ هذه الطبقة، بل نمت وتطورت أيدي يونس بن حبيب والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، تطورا قربها من الكمال.

إن تتبع مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(170هـ) في مضامينها يشير إلى أنه قد بدأ يتعامل مع المصطلحات اللغوية والنحوية تعامل المقتدر، الذي يأخذ المعنى اللغوي ويطوره، ليخصصه، فينتقل به من المعنى العام إلى المعنى التخصصي الذي لا

[1]) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص (55-73).
[2]) ينظر: **أبو عمر الداني**: التيسير في القراءات السبع، تح: **أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، مج1، لبنان**، 1984، ص 5.

يفهم إلا في شبكة المصطلحات العلمية لهذا العلم، وإلا في تقابله أو تعارضه مع بقية المصطلحات منفردة ومجتمعة، و الدليل على ذلك قوله مثلا: « فالرفع نقيض الخفض»[1] وكذلك « الخفض نقيض الرفع»[2]، و « النصب ضد الرفع في الإعراب»[3]، إنّ هذه العبارة النحوية المصطلحية تعيدنا إلى الكلام على المصطلح النحوي المنسوب إلى الخليل، في كتب منسوبة إليه، وفي "الكتاب" لسيبويه، الذي نقل على الخليل معظم مصطلحاته، وفي ذلك يقول الدكتور جعفر عبابنة: « لا نعدو الصواب إذا قلنا إن المصطلحات المتعددة التي يمتلئ بها كتاب سيبويه ترد كلها تقريبا على لسان الخليل، ولكنا لا نعرف بالضبط ما وضعه النحاة قبله من هذه المصطلحات وما وضعه نفسه منها » [4]، فالخليل هو الذي وضع رموز الشكل المعروفة لضبط الكتابة العربية بالحركات التي نعرفها اليوم، فقد روى أبو الحسن بن كيسان عن محمد بن يزيد المبرد أنه قال: « الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف، فالضمة واوٌ صغيرة الصورة في أعلى الحرف؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف» [5].

وإذا عدنا للحديث عن جهود الخليل في صناعة المصطلحات النحوية فإنا نواجه صعوبة بالغة أدركها كثير من الباحثين المعاصرين الذين تعرضوا لكتاب سيبويه بشيء من الدرس والتمحيص[6]، وذلك بسبب ضياع كثير من الجهود المبذولة في التراث النحوي من عهد أبي الأسود الدؤلي حتى عصر الخليل، الأمر الذي جعل القطع بنسبة هذا المصطلح أو ذاك للخليل أو لغيره صعباً، إذ لا يبعد أن يروي سيبويه اصطلاحاً عن الخليل، يكون الخليل نفسه قد لقفه من أساتيذه، وليس من اختراعاته، لكن عدم وجود دليل على ذلك، ولما عرف عن الخليل من الذكاء الخارق والقدرة على الاختراع والاستنباط والتعليل[7] . لكل هذا ليس أمام الباحث بدٌ من نسبة المصطلحات المروية عن الخليل إليه

[1]) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مادة (ع ر ف) وتقلباتها، تح: مهدي مخزومي وإبراهيم السمرائي، مؤسسة الأعلمي،ط 1، لبنان، ص (125/6).
[2]) نفسه، مادة (ح ص ف) وتقلباتها، ص (178/4).
[3]) نفسه، مادة (ن ص ب) وتقلباتها، ص (135/7).
[4]) جعفر عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي، دار الفكر، ط 1، 1984، ص 160.
[5]) المحكم في نقط المصحف، ص 7.
[6]) ينظر: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ونشر الرسائل الجامعية، مصر، 1964، ص 437.
[7]) طبقات النحويين والغويين، ص 47.

حتى يقوم الدليل على غير ذلك، بالرغم من وجود شيء من شعور الاطمئنان بأن النحو لم يتخذ اصطلاحاته العلمية إلا على يدي الخليل، وأنه أسسه على قواعد وأصول ثابتة، واستحق أن يوصف بأنه « المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي الذي وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه» [1] .

إذا تتبعنا المصطلحات الواردة على لسان الخليل نجدها أكثر شيوعا واستخداما إلى يومنا هذا، وذلك دليل على الحس اللغوي لديه –إن كان هو صاحبها– وإلا فلدى البصريين عامة، وهذه المصطلحات هي كالآتي: الفاعل، المعرفة، النكرة، المبتدأ، الخبر، الاسم، الفعل، المذكر، المؤنث، التعجب، المدح، الذم، حروف الرفع، حروف كان، حروف إن، الإعراب، الرفع، النصب، الخفض، الجزم، المجازات، النداء، المفرد، الإضافة، الترخيم، الأمر، النهر، الإضمار، الإغراء، التحذير، التمني، الاستفهام، التبرئة، ما يجري وما لا يجري، الصرف، المنقوص، التنوين، الكنية، المفعول، الاثنين، الجمع، الاستثناء.[2]، بالإضافة إلى مصطلحات: الجحد، الغاية، النسق، النعت، الصفة، ما لم يسم فاعله[3].

نستطيع القول إن الخليل بن أحمد قد استفاد من تراكم المصطلحات اللغوية التي خلفها السابقون، كما استفاد من ملاحظاتهم ومناهج البحث التي اعتمدوا عليها، ومن أقياسهم وعللهم وأسئلتهم، واستطاع أن يستفيد من هذا التراكم أكثر من الآخرين نظرا لما يتمتع به من ذكاء وعقل رياضي قل مثيله، وثقافة متخصصة وجامعة، وقدرة على التنظيم والتفكيك وإعادة التركيب، والبحث عن الأسباب والعلل وربطها ببعضها البعض من أجل تجاوز القضايا اللغوية المتفرقة إلى شمولية القضايا اللغوية أو النحوية، وصولا إلى التجريد واستنباط القوانين والقواعد والأسباب والعلل، في اجتهاد حرص الخليل على إبقائه مفتوحا، بل مشروعا أمام الباحثين.

---

[1]) **بروكلمان**: تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف،**ط 3، مصر، 1974، ص (131/2)**.

[2]) ينظر: أحمد عفيفي: المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل ابن أحمد الفراهيدي، دار الكتب المصرية، ط 1، **مصر، 1995، ص 85**.

[3]) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 75،74.

- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه (180هـ) :

تتمثل هذه المرحلة في كتاب سيبويه كأهم أثر نحوي وصل إلينا، وكتاب سيبويه يعد ثمرة من ثمار علم الخليل بن أحمد، ويعد مرحلة نمو وإبداع الدرس النحوي، كما أن المصطلحات النحوية بدأت تتضح وتتطور على يد سيبويه. ويجمع كتاب سيبويه ما تفرق من أقوال وآراء من تقدمه من العلماء، كأبي عمر بن العلاء، والخليل، والأخفش، ويونس، وأكثر نقل سيبويه كان عن الخليل بن أحمد، وكان أمينا في نسبة كل رأي لصاحبه.

ويقتصر سيبويه في أكثر مصطلحات الكتاب على التعريف بالمثال، قاصدا به إيضاح المعرف، فيقول في تعريفه لمصطلح الاسم: « فالاسم رجل وفرس وحائط» [1]، وفي تعريف الضمير: « وأمّا الإضمار فنحو هو إياه وأنت وأنا ونحن»[2]، وفي تعريف أسماء الإشارة: « وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان»[3]، ونلاحظ هنا أن مصطلح "أسماء الإشارة" يقابله عند سيبويه "الأسماء المبهمة"[4]، وكان سيبويه يعجز – أحيانا– عن إطلاق مصطلح موجز من لفظ واحد أو اثنين، فيحوم حول المفهوم الذي يريد التعبير عنه، ويعمد إلى شرح ذلك المفهوم وتوضيحه، فيبدوا كأنه يصنع تعريفا بدلا من الاصطلاح، وهذا نجده في مصطلحاته المركبة والجمل ومثال ذلك: « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول» [5]،« وهذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعرف مبني على مبتدأ»[6]، ونلاحظ هنا أنه يذكر المادة النحوية تفصيلا دون ذكر مصطلح واضح، أو يقول: « اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب» [7]، وهنا يعبر سيبويه عن مصطلح المنادى المضاف عن طريق ذكر علامته الإعرابية وهي النصب بتقدير فعل محذوف، ثم يعبر عن المصطلح المفرد أيضا بذكر علامته إذ يقول "والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"، ونجده هنا يستخدم

---

[1]) سيبويه: **الكتاب، تح**: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط 1، **لبنان**، 1973، ص (12/1).
[2]) نفسه، ص (6/2).
[3]) نفسه، ص (5/2).
[4]) ينظر: **محمد المختار ولد أباه**: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، ط 2، **لبنان**، 2008، ص 83.
[5]) **الكتاب**، ص (34/1).
[6]) نفسه، ص (86/2).
[7]) نفسه، ص (182/2).

اصطلاح الرفع مكان البناء على الضم في المنادى المفرد[1]، وفي بعض الأحيان يذكر سيبويه حدود المصطلح إذا اشتبه بغيره فيميزه أو يجمع صفاتهما معا في تعريف واحد ليخلص لقاعدة نحوية تجمعهما، مثل تعريفه لـ "نون التوكيد الخفيفة " و "التنوين" إذ يقول: « النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة، كما أن التنوين ساكن وهي علامة المتمكن فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف وذلك في قولك اضربا إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة» [2]، ولو فصلنا هذا الحد لكل مصطلح لوحده وجدناه حدا يجمع بعض صفات المعرف وعناصره، فمن خلا المقولة السابقة لسيبويه فإن التنوين هو حرف نون زائد ساكن تلحق آخر الاسم المتمكن وتحذف عند الوقف، ويكتفي بذكر خواص نون التوكيد التي تشابه فيها نون التنوين، ولا يذكر اختصاص نون التوكيد بالأفعال، ويفرق بينهما بالتمثيل لا التعريف[3].

وكان سيبويه يحوم حول المصطلح الذي يحس بفجاجته وعدم دقته، فيعمد إلى وصفه أو تصويره أو التمثيل عليه، وأحيانا بذكر النقيض أو الضد، ونجد هذا في تحديده لمصطلح الحرف بقوله: « وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» [4]، وفي مثل هذا لن نستطيع معرفة الحرف دون أن تدون مدركا لمصطلحي الفعل والاسم.

استخدم سيبويه في كتابه رموزا لغوية (لفظا أو كلمة) للدلالة على مفهوم معين، ثم يعود ويطلقه على مفهوم آخر، وهذا ما يطلق عليه المشترك اللفظي، وهو عيب من عيوب المصطلح وقع فيه مصطلحنا التراثي اللغوي، وإن كنا نرى عذرا فيه شيء من التسويغ لسيبويه، وهو أن كثيرا من تلك المصطلحات المشتركة ربما استخدمها لأنه أحس بين مفاهيمها ومدلولاتها علاقة معنوية أو منطقية، ومن هذه المصطلحات: مصطلح "الحرف"؛ إذ أطلقه سيبويه معبرا عن مفهوم معين، هو حرف المعنى، ثم أطلقه بمعنى

[1]) ينظر: جنان التميمي: الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، (مخطوط)، ص 67.
[2]) الكتاب، ص (521/3).
[3]) ينظر: الحدود النحوية في التراث، ص 69.
[4]) الكتاب، ص (12/1).

حرف الهجاء، وقد أطلقه أيضا يريد به المبنى –البناء– الصرفي بعامة (اسم أو فعل أو حرف)[1].

وهناك مصطلحات وردت في الكتاب؛ ولكنه عاد وعبر عن مفاهيمها نفسها بمرادفات اصطلاحية أخرى، وهذا الصنيع يدل على عدم استقرار تلك المصطلحات بعد; وعلى أن سيبويه كان في حالة من التردد في اختيار مصطلح واحد محدد للتعبير عن مفهوم واحد معين والثبات عليه، وهذا يكون فقط في المراحل الأولى من حياة المصطلح ووجوده، ومن الأمثلة على تلك المصطلحات: (العطف، والشركة، والإشراك، والاشتراك، والضم)، هذه مصطلحات كلها مترادفة استخدمها سيبويه للدلالة على العطف بالحرف أي عطف النسق[2]، ويلاحظ الباحث غلبة استخدامه مصطلح الشركة ومشتقاتها، ومصطلح الإشراك، وقلما استخدم الضم والعطف بهذا المعنى، كما يلاحظ أن مصطلحات: الإشراك، والشركة، والضم ربما قصد منها للدلالة اللغوية العامة، وإن كان المصطلحان الأول والثاني قد شاعا شيوعا نسبيا، وبخاصة في العصور السابقة التي تلت سيبويه، لكن الغلبة كتبت فيما بعد لمصطلح العطف حتى يومنا هذا.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن سيبويه كان يضع مصطلحاته في ثلاثة أطر:

- الأولى: أن يصف المصطلح وصفا ويشرحه بالأمثلة دون أن يسميه.
- الثانية: قد يسمي المصطلح عرضا ولكنه ربما رأى أن هذا الاصطلاح لا يكفي لنقل فكرة هذا الباب فيلجأ إلى دعمه بالوصف والتمثيل، وأن يعبر عن الفكرة الواحدة بأكثر من مصطلح.
- أمّا الثالثة: فكان أن عبر عن بعض المصطلحات النحوية بالتعبير الناضج المستقر الذي لا نزال نستخدمه حتى اليوم.

[1]) مرجع سابق، ص (4/ 244، 245، 246، 247، 248، 249).
[2]) ينظر: علي توفيق الحمد: قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مج9، مصر، 2006، ع 1، ص 93.

- جهود علماء البصرة والكوفة في استقرار المصطلح النحوي:

بعد سيبويه ظهر نحاة كبار ارتقوا بالمصطلح النحوي البصري، فصقلوا ما نقلوا وزادوا على ما وجدوا وطوروا وابتكروا، ووفوا المصطلح حقه من الدقة والإيجاز والوضوح، ومنهم قطرب محمد بن المستنير ت(206هـ)، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت(211هـ)، وأبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق ت(225هـ)، وأبو عثمان المازني بكر بن محمد ت(249هـ) فقد استطاع هؤلاء البصريون بمناقشتهم الخصبة أن يرقوا بمصطلحات النحو إلى مرحلة من النضج قاربت الكمال.

وفي هذه الحقبة نفسها ظهر نحاة الكوفة، وأبرزهم: علي بن حمزة الكسائي ت(189هـ)، ويحي بن زياد الفراء ت(207هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ت(291هـ)، وحاولوا أن يصوغوا آراءهم بمصطلحات جديدة، فلم يصيبوا إلا حظا يسيرا من التوفيق ودل الدرس النحوي على أن مصطلح الكوفيين للمواد النحوية مصطلح لا يتصف بالشمول والسعة.

لقد كان لاختلاف المناهج بين المدرستين أثر كبير في اختلاف المصطلحات، فقد فرض المنهج الدراسي لمدرسة البصرة أو الكوفة من بعدها، أن تكون هنالك فروقا أهمها:

- أنّ الكوفيين يقبلون كل ما وصل إليهم من كلام العرب، ويجعلونه أصلا من الأصول اللغوية التي يقاس عليها، حتى ولو كان ما وصل إليهم بيتا واحدا من الشعر. أما البصريون فلم يكونوا يكتفون باستخلاص القاعدة بالمثال الواحد أو الأمثلة القليلة، وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على ألسنة العرب الفصحاء، وقد كان من عادة الكوفيين أنهم إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر أو كلام، جعلوه بابا أو فصلا، ولو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه[1].

- إن الأمثلة في النحو البصري توضع لتلائم الأصول الموضوعة بحث إذا اصطدم بأصل منها فزع للتأويل والتقدير، فإن لم يخضع له وصفه بالشذوذ، أو بالندرة أو

[1]) ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف،ط 7، مصر، 1992، ص 161.

بالتخطئة[1]. أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصل وفقا للأمثلة المسموعة المستعملة، ولذلك كان القدماء يرون أن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين إتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر; أي أن المدرسة البصرية تنقذ المسموعات، وتطرح ما لا يتفق مع قواعدها الموضوعة بينما تقبل المدرسة الكوفية جميع المسموعات التي تكون مجموعة لا بأس بها من المواد[2].

يعتمد البصريون في تقسيم الظواهر اللغوية على القوانين العقلية والافتراضية، وأصول المنطق، و ذلك ليعوضوا تخلفهم في مجال الشعر والرواية، فهم قد برعوا في استخدام المنطق، ولجأوا أحيانا إلى النظر المجرد. ويمثل هذا الاتجاه البصري أحسن تمثيل قول أبي علي الفارسي: « لأن أخطئ في خمسين مسألة من باب الرواية خير عندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من باب القياس » [3]. أمّا الكوفيون فقد درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي. وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة، حين سئل في مجلس يونس عن قولهم: (لأضربن أيهم يقوم) لما لا يقال: (لأضربن أيهم) ؟ فقال: أي هكذا خلقت هي جوهر المنهج الوصفي[4]، وعلى الرغم أن المادة كانت واحدة إلا أن الاختلاف في المصطلحات كان نتيجة ما تميزت به كل بلدة من بيعة جغرافية، وثقافة وظروف وتأثير علوم وسيطرتها في بلد دون آخر. كل هذه العوامل ساعدت على أن يكون الاختلاف حاصلا في المنهج، والمصطلح والتفكير.

وفي الآتي طائفة من المصطلحات البصرية وما يقابلها من مصطلحات كوفية[5]:

[1]) **يظر**: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، ط 3، **لبنان**، 1986، ص 379.
[2]) نفسه، ص 349، 350.
[3]) المدارس النحوية، ص 264.
[4]) ينظر: **عبده الراجحي**: دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1992، ص 50.
[5]) علي عبود الساهي: المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية، مطبعة الجامعة، ط 1، **بغداد**، 1984، ص 218.

عند البصريين	عند الكوفيين
النعت	الصفة
البدل	الترجمة
الظرف	الصفة أو المحل
حروف الجر	حروف الخفض وتسمى أيضاً حروف الصفة أو حروف الإضافة
الجر	الخفض
المصروف وغير المصروف	المجرى وغير المجرى
واو المعية	واو الصرف
ضمير الشأن	ضمير المجهول
العطف	النسق
الضمير والمضمر	الكناية والمكنى
اسم الفاعل	الفعل الدائم
حروف الزيادة والإلغاء	حروف الصلة والحشو
اسم الفعل	الفعل
التمييز	المفسر

وخلاصة القول، أن النحاة إنما جاؤوا بهذا العلم لخدمة كتاب الله عز وجل فاحتاجوا إلى مصطلحات اتفقوا عليها حسب المقامات، والمناسبات. فالعلماء الأولون بداية من أبي الأسود الدؤلي، مرورا بالقراء ووصولا إلى الخليل وسيبويه والكسائي والفراء، هم الذين كان لهم السبق في إرساء هذه المصطلحات مهما كان من خلاف قائم بين المدرستين، حتى وصلنا بهذا الاكتمال. وظلت هذه المصطلحات مستقرة حتى اليوم.

خامسا: مشروعية البحث عن المصطلح عند ابن مالك(*)

لعلنا لا نجد مؤلفا ممن صنفوا في القواعد العربية قد نال الحظوة عند الناس والإقبال على تصانيفه قراءة وشرحا وتعليقا مثل أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ت(672هـ) صاحب التأليف المفيد والتصنيفات الممتعة وأفضل من كتب في علوم العربية.

وكان لابن مالك مؤلفات كثيرة متعددة المشارب مختلف المناحي، وقل أن نجد من بينها كتابا لم يتناوله العلماء منذ ومنه إلى اليوم بالقراءة والبحث مبينا معانيه بوضوح الشروح الوافية والتعليقات عليه ومن هذه المؤلفات كتابه "الخلاصة" الذي اشتهر بين الناس باسم "الألفية" والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف في أسلوب ظريف يسهل على الطالب حفظها مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانا.

نقصد بالمصطلح النحوي المالكي اللفظ الذي قرنه ابن مالك بمفهوم عن طريق تحريف دلالات اللغة الطبيعية، هذا المفهوم مرتبط بإطار نظري رصدت له الألفاظ والمفاهيم لوصف وتفسير العبارات اللغوية، ومجموع المصطلحات النحوية التي استخدمها ابن مالك يمثل الشبكة المصطلحية المرتبطة بنموذج التحليل العباري عند هذا الرجل[1]. وانفرد ابن مالك بمنهج خاص به، إذ كان يبسط القول في تحليل العبارات اللغوية معتمدا على ثقافة واسعة والضاربة في مذاهب النحاة بصريين وكوفيين، فقد كان يعرض تحليله للعبارة اللغوية ناظرا إلى النحو نظر المجتهدين، عارضا للحكم مناقشا أدلته مناقشة حرة، مبتعدا عن التكلف والتأويل والتقعيد في إيراد الدليل غير متعبد بآراء القدماء، غير مهمل لها وإنما ينظر فيها، ويناقش أدلتها[2]، فلم يكن من النحاة الذين التزموا الحياد أو التبعية، بل

(*) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بابن مالك (600 هـ-672 هـ)، هو عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِد بالأندلس، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفت باسم "ألفية ابن مالك". وتلقى تعليمه على عدد من علماء الأندلس كأبي علي الشلوبين ثم إرتحل **إلى المشرق فنزل حلب** واستزاد من العلم من ابن الحاجب وابن يعيش. **وقد كان إماماً في النحو واللغة وعالماً بأشعار** العرب والقراءات ورواية الحديث, ومما يذكر عنه أنه كان يسهل عليه نظم الشعر مما جعله يخلف منظومات شعرية متعددة منها **الألفية** النحوية وكذلك الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت وغيرها.

[1]) ينظر: **لغة الظار وظار اللغة**، ص 120.

[2]) نفسه، ص 121.

إن ما ميزه هو استقلاله في الرأي حتى ولو وافق غيره في قضايا التحليل والنتائج فإنه ينماز عن هذا الموافق له بطريق عرضه وتحليله واستنتاجه، لقد تدبر ابن مالك أمر العبارات اللغوية وفق ما سطره من برنامج في نموذجه النحوي إذ عمد إلى الاستقصاء في القضايا اللغوية، والتبسيط في العلل النحوية والصرفية والصوتية قصد إخضاع الحصيلة اللغوية لقوالب القواعد التي صنعها صناعة محكمة البناء دون زيغ عن تلك الحدود المرسومة، والرسوم المحددة في مقدماته وأصوله النظرية الموضوعة.

وقد تميز ابن مالك عن غيره من النحاة بالاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة التي بدت للنحاة أنها تخالف القواعد النحوية التي تواضع عليها النحاة، ورأى أنها لا تخرج عن القواعد النحوية مؤلفا كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "[1]، الذي ضمنه واحدا وسبعين مبحثا انصبت على الأحاديث الشريفة مدعما تخريجاته بآي القرآن الكريم والشعر العربي القديم[2]. وجدير بالذكر في هذا المقام أن بن مالك ذهب مذهب القول إن عدم الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة حيف سقط فيه القدماء، وبين أن الكلام النبوي الشريف كلام يجوز أن يخضع لقواعد العربية كما رصدها النحاة، إلا أنه على النحوي أن يبحث عن وجه من وجوه التأويل والتخريج لكل ما ظهر أنه مخالف للقواعد النحوية العامة في نموذج من النماذج قلب النظرية العاملية العامة[3].

كلّ هذا يعطينا الحق للتأمل فيما صنعه ابن مالك من آراء واجتهادات ومصطلحات نحوية تعدّ بحق ذخرا للغة العربية، ومادة دسمة للدّارسين والباحثين نظرا لما كان يتمتع به من عبقرية فذة، مكنته من التحرر من التبعية والعبودية لكل قديم، ونظرا لما تميزت به مصطلحاته من سعة ونضج كبيرين من خلال استدراكه لهفوات ما سبقه من النحاة، وقد كتب لكثير من اصطلاحاته الظهور والبقاء على ما عداها رغم تقادم العهد وطول الأمد وهذا ما سنتطرق إليه في الفصول القادمة بشيء من التفصيل.

---

[1]) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص (267-314).

[2]) ينظر: **لغة الظار وظار اللغة**، ص 123.

[3]) نفسه، ص 123.

الفصل الثاني

الجهاز المفاهيمي لتأسيس المصطلح

عند ابن مالك

المبحث الأول: المصطلح وأشكال التعريف

المبحث الثاني: التناسب الاصطلاحي (مناسبة المصطلح للمفهوم)

المبحث الثالث: المصطلح وتسلط الدّلالة اللغوية

المبحث الرابع: المصطلح وتعدد المفاهيم النحوية

أولا: المصطلح وأشكال التعريف

يؤدي التعريف دورا هاما في الحياة الاجتماعية العامة فضلاً عن العلمية، فلا يتم التفاهم بين شخصين في حديثهما دون معرفة تعريف أو معنى كلّ لفظ ينطقان به، فبدون التعريف لا يتبيّن حدود المصطلح ومعناه الذي تفرضه الحاجة العلمية لحماية دلالته ومجاله المعرفي. وفي بعض الأحيان يحدث الخلاف بين المتحدثين بسبب عدم معرفة التعريف الدقيق لبعض المصطلحات الذي قد يتحدث بها أحدهم. ومعلوم أنّ المصطلحات مفاتيح العلوم إذ تتطلب وضع حدود بارزة لها تميزها عن غيرها من المصطلحات، وتمييّز كل مصطلح في مجاله. ومعرفة الحدود والتعريفات الدقيقة في علم من العلوم توفر لطالب العلم الجهد والوقت في تحصيل العلم. وهي في الحقيقة أصل كل علم، فمن لا يحيط بها علما لا يفلح في العلم الذي يطلبه.

1- مفهوم الحد والتعريف:

أ- عند اللغويين والنحاة:

جاء في لسان العرب التعريف بمعنى: "الإعلام، والتعريف أيضا؛ إنشاد الضالة، وعرّف الضالة؛ نشدها"[1] وفي المعجم الوسيط بمعنى: « تحديد الشيء بذكر خواصه المميزة»[2].

فالتعريف عند اللغويين: هو إعلام عن حدود الشيء، بذكر خواصه التي تمييزه عن غيره.

وجاء في معجم مقاييس اللغة: « (حد) الحاء والدال أصلان الأول المنع والثاني طرف الشيء، فالحد الحاجز بين الشيئين»[3]، ويذكر ابن سيده في معجم المحكم أنّ الحد: « الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر وجمعه

---

[1]) **لسان العرب**، ص (140/3).
[2]) المعجم الوسيط، ص (595/2).
[3]) **ابن فارس** (أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا): معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط 2، بيروت، لبنان، 1999، ص (3/2).

حدود، وفصل ما بين كل الشيئين حد بينهما ومنتهى كل شيء حده»[1]، وفي معجم تاج العروس الحد: « (تمييز الشيء عن الشيء) وقد حدّدت الدّار أحدّها حدّا والتحديد مثله وحدّ الشيء من غيره يحدّه حدّا وحدّده ميّزه وحدّ كلّ شيء منتهاه لأنّه يردّه ويمنعه عن التمادي والجمع الحدود»[2]. ويجمع اللغويون في تعريف الحد بأنه « قول دال على ماهية الشيء على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز »[3] .

والحد عند النحويين « هو الدال على حقيقة الشيء»[4] و « هو الكاشف عن حقيقة الحدود»[5] و « تمييز الحدود عما يشاركه»[6] و « ما يمييز الشيء عن ما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا»[7]، ويجتمع النحاة في حد الحد بما ميّز الشيء وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له، و « الحد والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد»[8].

والحدود أو التعريفات كالقواعد، لأنها تتضمن قواعد كليّة، وكلّ ما يوجد فيه قيود التّعريف كان داخلا قي المعرّف، فهي حكم كليّ ينطبق على جميع أفراده، لتعرف أحكامه من هذه القواعد. « فالحدود النحوية مثلا: تمثل أصلا أو قاعدة استنبطت من كلام العرب وكل ما وجد من كلام العرب يشابه هذه القاعدة يأخذ حكمها وينطبق عليه. والتعريف يبين المقصود من المصطلح ويحدّده، وهو بذلك يحصر ما يدخل تحت هذا المصطلح في أشياء محددة، ولا يترك الباب مفتوحا لإدخال كل ما يؤدي المعنى الذي يؤديه هذا المصطلح، كما في "الاستثناء" مثلا يمكن تأدية المعنى الاستثنائي بوسائل متنوعة تخالف الاستثناء النحوي الاصطلاحي ولكنها لا تسمى استثناءا في اصطلاحهم، لعدم انطباق

---

[1]) ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل): المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 2000، ص (2/ 504).
[2]) تاج العروس من جواهر القاموس، ص (7/7).
[3]) التعريفات، ص 72.
[4]) الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق): الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس،ط 5، بيروت، لبنان، 1986، ص 46.
[5]) العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، ط 1، سوريا، 1992، ص (47/1).
[6]) العكبري: اللباب في علل البناء والاعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، ط 1، سوريا، 1996، ص (45/1).
[7]) الفاكهي (جمال الدين عبد الله بن أحمد): شرح الحدود النحوية، تح: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط 1، لبنان، 1996، ص 42.
[8]) نفسه، ص 17.

تعريف الاستثناء وأحكامه عليها»[1]. فالاستثناء في اصطلاح النحاة له تعريف خاص عنده أدوات وأحكام نحوية يتميز بها عن الاستثناء في الفقه مثلا: « أن يقول الحالف إن شاء الله تعالى فيه رد ما قاله بمشيئة الله تعالى»[2] لأن الحالف يحلف ليفعلن هو أو غيره غيره كذا، أو لا يفعل هو أو غيره كذا فيقول: (إن شاء الله) فيستثني مشيئة الله، لأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فإن وقع الفعل كان الله شاءه، فلا حنث عليه، وإن لم يقع لم يكن الله شاءه فلا حنث عليه.

ب- الحد والتعريف عند الأصوليين:

يُذكر التعريف عند الأصوليين بمعنى الحد، والحد بمعنى التعريف دون التفريق بين المصطلحين، فمعناهما عندهم واحد[3]. وهذا ما نجده عند ابن أمير الحاج في قوله : «... التعريف الاسمي والتعريف "الحقيقي"، ثم لما وقع التنبيه على هذا ولم يثبت خلاف صريح في جواز وجود الحقيقي وغير الحقيقي من حيث هما ولا في جواز كون غير الحقيقي مقدمة للشروع، وإنما ثبت في جواز الحقيقي مقدمة للشروع أشار إلى ذلك فقال (ابن برهان): (واختلف فيه) أي في الحد الحقيقي»[4]، فنجده يقول في بداية كلامه (التعريف الحقيقي) ثم يقول آخرا (الحد الحقيقي). وفي موضع آخر يقول: « وسمي التعريف حدا لمنعه الداخل من الخروج، والخارج من الدخول»[5]، ويذكر الزجاجي أن «الحدّ والتعريف في عرف المناطقة والفلاسفة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه، أو هو القول الدّال على حقيقة الشيء أو هو قول وجيز يدل على طبيعة الشيء الموضوع له»[6].

---

[1]) الحدود النحوية في التراث، ص 4.

[2]) القونوي (قاسم بن عبد الله بن أمير علي): أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تح: أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1986، ص (244/1).

[3]) ينظر: الحدود النحوية في التراث، ص 5.

[4]) ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية،ط 1، بيروت، لبنان، 1999، ص (46/1).

[5]) نفسه، ص (271/1).

[6]) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار الفائس،ط 5، لبنان، 1986، ص 46.

والحد عند ابن حزم هو: « لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه»[1]، وقيل: « كل لفظ وضع لمعنى»[2]، وقيل: « هو اللفظ الوجيز المحيط بالمعنى، وقيل هو الجامع المانع، وقيل معناه أنه يجمع الشيء المقصود به ويمنع دخول غيره عليه، وقد قيل الحد هو النهاية التي إليها تمام المعنى»[3]، و « الحد: القول الدّال على ماهية الشيء وقيل أنه قول دال على ما به الشيء هو ما هو»[4]، « وحدود الشرع موانع وزواجر لئلا يتعدى العبد عنها ويمتنع بها»[5].

ج- الحد والتعريف عند المحدثين:

يصب اهتمام المحدثين من علماء اللغة عند الحديث عن التعريف على التعريف الاسمي[*]. فهم يبحثون عن معنى اللفظ بحكم ما تواضع النّاس عليه في طريقة استعمالهم للغة[6]، ويقصد بالتعريف « الوصف اللفظي لمفهوم ما يسمح بالتفريق بينه وبين مفاهيم أخرى داخل منظومة التصورات»[7].

ويُعرّف أيضا بأنه: « عملية شرح الرموز اللغوية... والتعريف وصف لغوي للمفهوم قوامه ذكر عدد من الخصائص التي توصل معنى المفهوم»[8]، و « هو بناء يخضع لمبدأ الترتيب التدرجي للسمات الدلالية التي تمكّن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من

---

[1]) **ابن حزم** (علي بن أحمد بن سعيد): الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، ط 1، القاهرة، مصر، 1984، ص(37/1).

[2]) **السبكي** (تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي): **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، تح: علي محمد معوض، عالم الكتب،ط 1، بيروت، لبنا، 1998، ص (349/1).

[3]) **السمعاني**(أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار): **قواطع الأدلة في الأصول**، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 1997، ص (33/1).

[4]) السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين): معجم مقاليد العلوم، تح: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط 1، مصر، 2004، ص (24/1).

[5]) **الأنصاري** (أبو يحي بن زكرياء): الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر،ط 1، لبنان، 1991، ص (66/6).

*) التعريف الاسمي: وهو ما يعبر عنه بشرح الاسم، وهو ما لا يعد تعريفا منطقيا تاما مكونا من الجنس والفصل، أو الجنس والعرض، والتعريف الاسمي يوضح ماهية المعنى؛ أي تفصيل ما دل عليه الاسم اجالا، لتميزه عن غيره في الذهن تمييزا تاما.

[6]) ينظر: الحدود النحوية في التراث، ص 11.

[7]) نفسه، ص 11.

[8]) **محمد خطابي**: المادة المصطلحية الحديثة في "**معجم المفصل في الأدب**" **لمحمد التونجي**، **مجلة اللسان العربي**، الرباط، المملكة المغربية، 1997، ع: 47، ص 765.

العلامات وحصر العناصر السياقية المكونة له»[1]، « ويمكن تعريف الكلمة في تقديم جملة مرادفة مساوية لها دلاليا»[2]، والتعريف « هو الأداة الأساسية التي تترجم المفهوم إلى رموز لغوية»[3].

وبهذا فإن أكثر المحدثين يتفقون على أن التعريف عبارة عن: « مجموعة من الكلمات أو الرموز لتوضيح معنى كلمة أو رمز لغوي، ويضم أي تعريف طرفين رئيسيين أولهما اللفظ المراد تعريفه ويسمى المعرَّف (Definiendum) والطرف الآخر التعريف (Definition) وربما يحدد بمجموعة من الكلمات، أو الرموز»[4].

2- أشكال التعريف وأنواعه عند ابن مالك:

سعى ابن مالك جاهدا لضبط المصطلحات النحوية بوضع الحدود والتعريفات؛ إذ ليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل العلم أو الصّناعة على مدلول خاص فحسب؛ بل إنه قائم على معايير. إنّ أي محاولة للتصنيف في أقسام ينبغي أن تقوم على وجوه شبه أو خلاف في كل ما يدخل في القسم المفترض وتميزه عمّا عداه، ولهذا لجأ أهل الاصطلاح إلى التّعريف لكي يحدّوا به المعّرف بحيث يكون جامعا مانعا. واتخذ التعريف عند ابن مالك عدة مسالك وأشكال منها:

أ- التعريف بالتمثيل أو المثال:

يعتمد هذا النوع من التعريف على ذكر المثال للكلمة كتعريف لها لتوضيحها، « وهو لا يعتبر تعريفا، بل وسيلة مقرِّبة للتعريف»[5]، لأن القياس عليه يؤدي إلى تمييز المصطلح عن غيره من المصطلحات، وكثير من تعريفات ابن مالك تشتمل هذه الوسيلة مع وسائل أخرى مثل قوله في باب الكلام وما يتألف منه[6]: [الرجز]

---

[1]) الحدود النحوية في التراث، ص 12.
[2]) نفسه، ص 12.
[3]) محمد خطابي: المعجمات الأدبية العربية الحديثة (1974-1996): دراسة تحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، المملكة المغربية، 2003، ع: 4، ص 155.
[4]) الحدود النحوية في التراث، ص 13.
[5]) أحلام الجلاني: تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، إتحاد الكتاب العرب، ط 1، سوريا، ص 115.
[6]) أبو فارس الدحداح، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة العبيكان، ط 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 3.

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الكَلِمْ

الكلام عند النحاة « هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه»[1]، لكن ابن مالك « اختصر هذا التعريف بقوله: "كاستقم" حيث استغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها، فكأنه قال: "الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم»[2]، إلاّ أن هناك خلافا بين بعض شرّاح الألفية من حيث كون قوله: "كاستقم" تمثيلا لإتمام تعريف الكلام، أو تمثيلا بعد تمام التعريف، فقد ذهب ابن الناظم إلى أن قول ابن مالك: "كاستقم" تمثيل لإتمام التعريف، فقال: « فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل»[3]، وقال المرادي: « قوله "كاستقم" تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده، لا تتميما للحد خلافا للشارح»[4]. ومنهم من ذهب إلى أن الخلاف لفظي، فمن حمل "المفيد" "المفيد" على المفيد مطلقا قال تتميم: « ومن حمله على الفائدة التامة جعله تمثيلا بعد تمام التعريف» [5].

لا يكتفي ابن مالك بعرض المثال فقط بل يشرحه ويحلله محاولة منه الوصول إلى أقرب صورة توضح معنى المصطلح المذكور، ومن التعريف بالمثال أيضا قوله: «المضمر ما دلّ على نفس المتكلم نحو: أنا وتاء فعلتُ، وإياي، وياء أكرمتني، أو على المخاطب نحو: أنت، وتاء فعلت...»[6] وقوله: " أنا وتاء فعلتُ، وإياي، وياء أكرمتني.. أنت، وتاء فعلت" تعريف تمثيلي.

---

[1]) ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، 1991، ص 490.

[2]) ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر،سوري، 1985، ص (14/1).

[3]) ابن الناظم (أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 2000، ص 5.

[4]) المرادي (ابن أم قاسم): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،ط 1، مصر، 2001، ص (15/1).

[5]) المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي): شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، الكويت، 1993، ص (1/ 6).

[6]) ابن مالك:شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1977، ص 142.

ب- التعريف بالمرادف:

أو ما يسمى "التعريف اللفظي" وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد، أو أن « يضع لفظا واحدا محل المعرّف لأنهما يشتركان دلالة»[1]، ونجد هذا النوع من التعريف عند ابن مالك حيث نجده يعرف مصطلح "المستكن" بـ "المستتر"[2]، ومصطلح "المضارعة" بـ "المشابهة"[3] وهو بهذا يعرّف المصطلح بلفظ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد.

ج- التعريف بالضد أو النقيض:

ويكون التعريف فيه بالمخالف أو المنافي أو السلب أو المقابل ويسمى: "التعريف بالسلب"[4]. والتعريف بأحد الضدين لا يثبت حقيقة الضد المقابل، « فإذا قلت عرّفني البياض؟، لا يقع الجواب أنه ضد السواد، لأنك تريد أن تتعرف على واقع البياض من حيث هو دون معرفته عن طريق الضدية»[5]، ويكثر استخدام هذا النوع من التعريف عند ابن مالك والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة منها قوله في تعريف "المفرد": « ما لا تركيب فيه»[6]، وهنا يعرف المصطلح بنفي التركيب فيه، وقوله: « العمدة: ما لا يصلح للسقوط»[7]، وقوله في "الضمير المنفصل": « ما ليس كالمتصل»[8]، وفي "الجامد": « ما ليس صفة تتضمن معنى فعل وحروفه»[9]، وفي مثل هذه التعريفات لن نستطيع معرفة معرفة المعرّف دون أن تكون مدركا لمفهوم الضد الذي عُرّف به؛ لأنه يفترض مسبقا أن القارئ على معرفة بالضد، لأن الهدف من التعريف الوافي هو وضع القارئ أمام دلالة واضحة للمصطلح، وليس إحالته إلى شيء آخر.

---

[1]) **احسن توبي**: التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية، مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، 1999، ع:48، ص 247.

[2]) **ابن مالك**: شرح الكافية الشافية، تح: **عبد المنعم** أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1986، ص (213/1).

[3]) نفسه، ص (170،169/1).

[4]) ينظر: الحدود النحوية في التراث، ص 30.

[5]) حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي (**الاستقراء**- التحليل- التفسير)، **دار الشروق**،ط 1، الأردن، 2002، ص 143.

[6])**شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ص (1284/3).

[7]) شرح الكافية الشافية، ص (247/1).

[8]) نفسه، ص (240/1).

[9]) نفسه، ص (338/1).

د- التعريف الشكلي:

يقوم هذا التعريف على وصف الشكل أو الجانب اللفظي الصوري للمصطلح ويظهر هذا النوع من التعريفات بصورة كبيرة عند ابن مالك، ومن ذلك قوله: « المقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة كـ (الفتى)...»[1] ونلاحظ هنا أن هذا التعريف يصف الجانب اللفظي الصوري للأسماء المقصورة وهو أنها تنتهي بألف لازمة ثم يستعين بالمثال لتوضيح التعريف، ومن التعريف الشكلي كذلك قوله: « التثنية جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعا، ويا مفتوح ما قبلها جرا ونصبا، تليهما نون مكسورة، وفتحها لغة، وقد تضم... »[2]، ويذكر التعريف الشكلي للنكرة فيقول في ألفيته: [الرجز]

نَكِرَة قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوقِعَ مَا قَد ذُكِرَا[3]

فالنكرة ما يقبل "أل" وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل "أل"[4]، وكلّ هذه التعريفات تشير إلى خصائص الجانب اللفظي أو الشكلي للمصطلح وما يطرأ على الكلمة من زيادة أو تغيير في أولها أو آخرها.

هـ- التعريف بالتقسيم:

يعمد ابن مالك أحيانا إلى ذكر التقسيمات التي تندرج تحت المصطلح مباشرة ويعرّفها ويكتفي بذلك في تحديد مفهومه دون أن يعرف به عموما، ومن التعريف بالتقسيم قوله: «الاسم المقصور هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة وينقسم إلى قسمين اثنين: المقصور السماعي: هو ما لم يكن كالاسم المقصور القياسي، المقصور القياسي: هو كل معتل الآخر فتح ما قبل آخره نظيره الصحيح لزوما أو غلبة كاسم مفعول غير الثلاثي ومصدر فَعِلَ اللازم والمَفعَلَ والمِفعَلَ مرادًا به الآلة...»[5] ويلاحظ على هذا التعريف أنه يذكر

---

[1]) **ابن مالك**: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: **محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر**، 1968، ص 146.
[2]) **لغة الظار وظار اللغة**، ص 156.
[3]) شرح ألفية ابن مالك، ص 32.
[4]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص (86/1).
[5]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص (258/1)

الأقسام ثم يعرفها، « والتقسيم لا يغني عن التعريف ويمكننا أن نستفيد من تعريف المصطلح وتوضيح مفهومه في أن نقسم ما يندرج تحت مصطلح ما إلى فروع وأصول حسب توفر خواص المصطلح المعرّف فيه»[1]، ويستخدم ابن مالك هذه الطريقة كثيرا في تعريفاته إذ يذكر تعريف المصطلح بأي وسيلة ثم يعمد إلى تقسيم عناصره التي تندرج تحت تعريفه، ومن ذلك قوله: « الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منوي معه، كذلك وهي اسم وفعل وحرف»[2] ونلاحظ أنه يعرف الكلمة أولا بقوله "لفظ مستقل بالوضع تحقيقا أو تقديرا" ثم يذكر أقسامه "اسم وفعل وحرف"، وقوله كذلك: « المعرفة: مضمرٌ، وعَلَمٌ، ومشارٌ به، ومنادى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداةٍ»[3]، وهذا حد ببيان التقسيمات.

و- التعريف الدلالي:

ويقتصر على تحديد المصطلح من حيث دلالته على معنى معين، ومن ذلك تعريف ابن مالك "الحال" من الجانب الدلالي فيقول: « الحال هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة»[4] ونلاحظ أن تعريف الحال هنا يراعي الدلالة المعنوية فقط إذ الحال لفظ يدل على الهيئة دون أن يكون تابعا ولا عمدة، ويعرف ابن مالك المضمر دلاليا فيقول: « هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته»[5]، ومن التعريفات التي اعتمدت على الدلالة مع إضافة المثال قوله: « النكرة هي الاسم الدال على معنى شائع في جنسه وعلامته في اللفظ قبول "أل" مؤثرة في معناه أو وقوعه موقع ما هو كذلك فالأول كـ (رجل) و (مرأة) والثاني كـ (مَن) بمعنى إنسان»[6]، إنسان»[6]، فكما نلاحظ هنا فإنه يعرف المصطلح دلاليا ثم يستعين بالمثال.

---

[1]) الحدود النحوية في التراث، ص 125.
[2]) لغة الظار وظار اللغة، ص 202.
[3]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص (21/1).
[4]) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5، لبنان، 1399هـ، ص (293/2-359).
[5]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص(1/ 22).
[6]) شرح الكافية الشافية، ص (1341/3).

ي- التعريف بالمعنى الوظيفي:

يعتمد التعريف الوظيفي على تمييز وظيفة المصطلح من غيره من المصطلحات في مجال معين، إذ تأخذ الكلمة باعتبارها وحدة لفظيه –أي مجموعة أصوات منظمة– وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي، فيكون لها وظيفة دلالية ووظيفة صرفية ووظيفة نحوية. ومن خلال معرفتنا لهذه الوظائف نستطيع أن نتبين مدلول الكلمة بوضوح، ذلك أن دلالة الكلمة وظيفيا تبرز لنا من خلال استعمالها[1]، ومن هذا ما نجده عند ابن مالك حيث يعرف مصطلح "الفاعل" بقوله: « وهو المسند إليه فعل، أو مضمن معناه تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و (الباء) الزائدتين»[2] إذ تتمثل الوظيفة النحوية للفاعل في الإسناد إليه على جهة قيامه بالفعل ضمن الجملة النحوية، ويقول في تعريف "الاسم": « الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها»[3] إذ تتمثل الوظيفة النحوية للاسم في الإسناد ضمن الجملة النحوية وفي استخدام الاسم مسندا إليه.

وقد يمزج ابن مالك بين أشكال هذه التعريفات في تعريف واحد فيقول في تعريف التمييز[4]: [الرجز]

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَه يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَه

كَشِبْرٍ أَرْضًا وَقَفِيزٍ بُـرًا ومَـنَوَيْـنِ عَـسَـلاً وَتَـمْـرَا

فقول ابن مالك: " اسم بمعنى من مبين نكره" تعريف دلالي، وقوله: " ينصب تمييزا بما قد فسره" تعريف وظيفي شكلي، وقوله: " كشبر أرضًا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا" تعريف تمثيلي.

[1]) ينظر: الحدود النحوية في التراث، ص 129.
[2]) شرح الكافية الشافية، ص (577،576/2).
[3]) لغة الظار وظار اللغة، ص 139.
[4]) شرح ابن عقيل، ص (286/2).

ثانيا: التناسب الاصطلاحي (مناسبة المصطلح للمفهوم):

المصطلحات هي مفاتيح المعاني والمفاهيم، لذلك يقوم الاصطلاح على شرعية العلاقة بين المصطلح والمفهوم، إذ في ذلك دلالة عليه، وتميزه في العلم الذي ينتمي إليه، فلابد من وجود علاقة منطقية وتناسب بين المصطلح ومفهومه لكي يكون العلم سليما خاليا من الإبهام فمن غير المعقول أن نطلق مصطلحا في مجال معين يتناقض مع معناه اللغوي والاصطلاحي، ودراستنا هنا عن المصطلح النحوي وما مدى مناسبته للمفهوم الذي وضع من أجله، سنتعرض في هذا المبحث على بعض المصطلحات النحوية مبينين من خلال هذه الدراسة العلاقة الموجودة بين المصطلح والمفهوم النحوي الذي وُضع من أجله وهل يوجد تناسب فيما بينهما.

1- المبتدأ:

يعرفه ابن مالك بقوله: « وهو ما عَدِمَ حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً مِنْ مُخْبَرٍ عنه، أوْ وَصْفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصَل وأغْنى، والابتداءُ كونُ ذلكَ كذلك»[1].

وجاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية أنّ المبتدأ « هو اسم مرفوع يذكر غالباً في أول الجملة للدلالة على أن حكماً سيُنسب إليه»[2].

وكما نلاحظ في مفهوم المبتدأ فإنه يشير إلى الموقع الذي يمثله الاسم المسند إليه في الجملة الاسميَّة، وهو مجيئه في بداية الكلام (والابتداءُ كونُ ذلكَ كذلك) لذلك أطلق عليه مصطلح "المبتدأ" فالتناسب بين المصطلح والمفهوم متحقق في هذا التعريف.

2- الحال:

ورد في شرح التسهيل لابن مالك: « الحال هو ما دل على هيئة وصاحبها، متضمنا فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة»[3].

---

[1]) ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (د ب)، (د ت)، ص (267/1).

[2]) محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط 1، لبنان، 1985، ص 17.

[3]) شرح التسهيل، ص (321/2).

فعندما أقول: (جئت ماشيا) فهذا يدل على الهيئة أو الحالة التي جئت بها وهذا ما تضمنه مفهوم الحال بقوله: "ما دل على هيئة وصاحبها" فحال الشيء هي هيئته وبالتالي فإن المصطلح يناسب مفهومه، وقوله: "حقه النصب" فهو يتكلم عن الحالة الإعرابية التي يأتي بها الحال في الجملة.

3- المضارعة:

هي المشابهة[1] وقد سمي الفعل المضارع بذلك لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل[2].

كما يبين لنا التعريف فإن المضارعة هي المشابهة وأطلق على فعل "المضارع" هذه التسمية لمضارعته الأسماء أي مشابهته إياها، ومعنى المضارع المشابه يقال ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله[3]، إذن مصطلح المضارعة يوازي المشابهة وهذا ما نجده في التعريف مما يعني أن المفهوم الذي وضع لمصطلح المضارعة مناسبان لبعضهما البعض هذا من الجانب الشكلي؛ بمعنى أن المضارع تسمية إعرابية لعلاقة الفعل باسم الفاعل، إلا أن دلالته على الزمان، أو علاقة الصيغة بمعناها فلا وجود لهما في تسمية "المضارع" وهذا يجعل من دلالة مصطلح "المضارع" على ما جعل له غير وافية لمقومات الاصطلاح الفني.

4- المتعدي:

جاء في شرح التسهيل في باب تعدي الفعل ولزومه: « إن اقتضى فعل مصوغًا له باطراد اسم مفعول تام نصبه مفعولاً به وسمي متعديًا وواقعًا ومجاوزًا..»[4]، وفي معجم المصطلحات النحوية والصرفية: « هو الفعل الذي لم يكتف بفاعله بل يتعداه إلى اسم آخر يقع عليه ولهذا يسمى واقعا لوقوعه على المفعول به كما سمي مجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به»[5].

---

[1]) شرح الكافية الشافية، ص (1/169،170).
[2]) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 132.
[3]) نفسه، ص 132.
[4]) شرح التسهيل، ص (2/148).
[5]) **معجم** المصطلحات النحوية والصرفية، ص 146.

التعريفان السابقان يشتركان في أن مفهوم التعدي هو المجاوزة؛ فعندما نقول: (جاوزت فلانا) فهذا يعني أني تعديته، والتعدي هنا نقصد به الأفعال التي لا تكتفي بفاعلها فقط إنما تتجاوز أو تتعدى ذلك إلى مفعول به، وبهذا فإن مصطلح المتعدي يناسب مفهومه من الناحية النحوية.

5- الفاعل:

« وهو المسندُ إليه فعلٌ أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول»[1] « وهو مرفوع بما أسند إليه»[2]، وشرحه ابن مالك بقوله: « الفاعل يكون اسماً أو غير اسم» إلى أن قال: « فلذلك قلت المسند إليه، ولم أقل الاسم المسند إليه»[3]، وورد في كتاب معاني النحو للسمرائي أن الفاعل « ما أسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو القيام به»[4]. فالعامل يشمل الفعل، نحو قام زيد، وما ضمن معناه، كالمصدر واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم الفعل، والظرف والمجرور[5]. وقولهم على على جهة وقوعه منه، نحو ضرب زيد، وقيامه به كمات زيد[6]. وجاء في شرح الأشموني: « الفاعل في عرف النحاة هو الاسم الذي اسند إليه فعل تام، أصلي الصيغة، أو مؤول به»[7].

فالفاعل في عرف النحاة ليس مختصاً بمن أوجد الفعل، بل قد يكون ذلك وقد يكون من كان الفعل حديثا عنه، سواء قام بالفعل أم لم يقم، نحو (مات زيد) و(انكسر القلم) و(وعر الطريق). فكما جاء في التعاريف السابقة التي تبين بوضوح مدى اتفاق المصطلح مع المفهوم الذي وضعه النحاة له.

---

[1]) شرح التسهيل، ص (105/2).
[2])شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص (180/1).
[3]) شرح التسهيل، ص (106/2).
[4]) فاضل السمرائي: معاني النحو، دار الفكر،ط 1، الأردن، 2000، ص (44/2).
[5]) نفسه، ص (44/2).
[6]) السيوطي: الهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980، ص (159/1).
[7]) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط 1، لبنان، 1955، ص (168/1).

6- النداء:

يقول ابن مالك في شرح التسهيل: « المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بأنادي لازمَ الاضمار»[1]، النداء كذلك هو: « طلب الإقبال بحرف ناب مناب (أدعوا) لفظا أو تقديرا»[(2)]، فالتعريف الأول يصف الجانب الشكلي للنداء، والتعريف الثاني يعبر عن وظيفة النداء، وهذا الأسلوب يكثر في تعريفات ابن مالك، وكما هو معروف فإن لفظة "الدعاء" مُقابِلة للنداء، وكذلك "طلب الإقبال" يعد نداءًا وهذا يعني أن المفهوم الذي وضعه النحاة لمصطلح "النداء" يتلاءم معه فهما مناسبان لبعضهما.

7- المبني:

يعرفه ابن مالك بقوله: « ما لزم آخراً سكونا أو حركة أو حذفا قائما مقام السكون أو حرفا قائما مقام الحركة»[(3)]. ويقول ابن منظور: « وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزما ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول»[(4)].

تظهر العلاقة بين المصطلح ومفهومه واضحة من خلال تعريف ابن مالك وابن منظور للمبني؛ فالبناء عندهما يحمل معنى لزوم ضرب واحد وموضعا واحدا، والبناء في النحو هو لزوم لآخر الكلمة علامة واحدة في جميع أحوالها مهما تغير موقعها الإعرابي، أو تغيرت العوامل الداخلة عليها، لذلك فقد جاء مصطلح البناء له علاقة بما وضع له اصطلاحا.

8- التنوين:

نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظا وتسقط خطًا[(5)]. من هذا المفهوم يبدوا واضحا مصطلح التنوين ومفهومه متناسبان.

---

[1]) شرح التسهيل، ص (385/3).
[2]) عبد الله صالح الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، ط 1، (د.ب)، 1999، ص (250/2).
[3]) لغة الظار وظار اللغة، ص 205.
[4]) لسان العرب، مادة (بنى)، ص (94/14).
[5]) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص 4.

9- الجزم:

يقول ابن مالك في الألفية[1]: [الرجز]

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمًا فِي الفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

فالجزم عند ابن مالك هو: « حالة إعرابية. ويكون بالسكون في الفعل دون الاسم، – كما جاء في الألفية– ولقد خص الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض عن الجر»[2]، ويقول المبرد: « إنما سمي في النحو جزمًا؛ لأن الجزم في كلام العرب القطع فكأنه قطع الإعراب عن الحرف أو قطع الحرف عن الحركة الإعرابية، والجزم للمعرب دون المبني؛ لأن السكون في موضع الكلمة وأوّليتها لا يسمى جزما لأنه لم يكن لها حظٌ فقصرت عنه»[3]. نلاحظ هنا أن مصطلح "الجزم" عند ابن مالك والمفهوم الذي وضعه المبرد هما مناسبان لبعضهما، والجزم كما جاء في التعريف الأول يخص الأفعال فقط دون الأسماء.

10- الندبة:

يقول ابن مالك: « الندبة هي عبارة عن نداء ما هو مفقود أو في حكم المفقود»[4]. ويقول أيضا: « المندوب هو المذكور بعد (يا) أو (وا) تفجعاً لفقده حقيقةً أو حكماً، أو توجعاً لكونه محلّ ألم أو سببه. ولا يكون اسم جنس مفرداً، ولا ضميراً، ولا اسم إشارة، ولا موصولاً بصلة لا تعنيه، ويساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام والأحكام. ويتعين إيلاؤه (وا) عند خوف اللبس»[5]. وما يلاحظ من خلال التعريفين أن مصطلح الندبة يقابل يقابل النداء ولكن النداء هنا يكون تفجعا أو توجعا أو ألماً، ومما يلاحظ أيضا أن هذا المصطلح جاء متناسقا مع المفهومين وبالتالي حصل التناسب بينهما.

---

[1]) شرح ألفية ابن مالك، ص 461.
[2]) ينظر: لغة الظار وظار اللغة، ص 167.
[3]) لسان العرب، مادة (جزم)، ص (619/1).
[4]) شرح الكافية الشافية، ص (1383/3).
[5]) شرح التسهيل، ص (413/3).

يتبين لنا مما سبق أن النحاة لم يضعوا مصطلحاتهم النحوية عبثا إنما كان اختيارهم لهذه المصطلحات في غاية الدقة والوضوح بالرغم من أن المفاهيم تتعدد وتختلف من نحوي إلى آخر وهذا ما لاحظناه من خلال وقوفنا على بعض المصطلحات النحوية حيث لاحظنا مدى ارتباط وتناسب كل مصطلح نحوي بمفهومه الذي وضع له وهذا يدل على أن النحاة وعلى رأسهم ابن مالك قد أعطوا للمصطلح النحوي أهمية كبيرة وهذا ما يؤدي إلى بناء أسس قوية للقواعد النحوية.

ثالثا: المصطلح وتسلط الدّلالة المعجمية واللغوية

لا شك أن مرجعية المصطلح تكتسب حضورها بدرجة كبيرة من دلالتها اللغوية، ذلك أن اللغة تمارس سلطة على مفاهيم المصطلح مما يجعلها حاضرة في علاقة رابطة بين اللغة والمصطلح. فاللغة أساس مهم للعمل الاصطلاحي، ومصدر لا بد من أن يصدر عنه، بل هي من أهم أدوات القائمين على وضع المصطلحات ودراستها، والمصطلح النحوي عند ابن مالك ليس بمنأى عن ذلك فهناك جملة من المصطلحات التي فارقت المعجم إلا أنها بقيت مع صلة به بشكل أو بآخر، سنحاول في هذا المبحث أن نجد العلاقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمصطلح النحوي وما مدى هيمنة الدلالة اللغوية على المصطلحات النحوية معتمدين في ذلك على مجموعة من الكتب التي تناولت المفاهيم النحوية بالرغم من أن المفاهيم النحوية تتفاوت من كتاب إلى آخر. وهذا ما سنعرضه في الجدول التالي:

المصطلح	المعنى المعجمي واللغوي	المعنى الاصطلاحي النحوي
المبتدأ	البدء: فعل الشيء أوَّلُ "وبدأت الشيءَ: فعلتُه ابتداءً"[1] وفي كل ما يُشتق من هذا الجذر معنى البداية، وأول شيء، فالله "بدأ الخَلق بدءاً وأبدأهم بمعنى خلقهم"[2]. كما أخذ منه مصطلح عروضي هو (الابتداء)، ومفهومه "كل جزء يعتل في أول البيت بعلة لا يكون في شيء من حشو البيت"[3]، فكل ما جاز في "جزئه الأول ما لا يجوز في حشوه فاسمه الابتداء"[4].	اسم مبدوء به في الكلام، مجرد من العوامل اللفظية للإسناد، مخبر عنه أو وصف سابق رافع لمنفصل[5].
الخبر	الخَبَر: ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر[6]. وعند ابن سيده: الخبر النبأ[7]. وخبَّره بكذا وأخبره: نبَّأه[8].	الجزء المُتمُّ الفائدة المحصِّل لها[9] لها[9] مع مبتدأ غير الوصف[10]
الضمير	الضمير: ما يخْفَى، فالضمير هو السرّ وداخل الخاطر، وهو الشيء الذي تُضمره في قلبك.. وأضمرتُ الشيءَ أخفيتُهُ، والاسم الضمير، والمضمَر: الموضع والمفعول[11]. وعند الجرجاني الإضمار: إسقاط الشيء لا	قسم من أقسام المعارف يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب مع تعدد أقسامه[12].

[1]) لسان العرب، مادة (بدأ)، ص (223/1).
[2]) نفسه، ص (224/1).
[3]) نفسه، ص (224/1).
[4]) نفسه، ص (224/1).
[5]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص (184/1).
[6]) لسان العرب، مادة (خبر)، ص (1090/2).
[7]) نفسه، ص (1090/2).
[8]) نفسه، ص (1090/2).
[9]) حاشية الصبان، ص (194/1).
[10]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص (194/1).
[11]) التعريفات، ص 46.
[12]) ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (83/1).

	معنى وترك الشيء مع بقاء أثره.	
الجملة	جمل الشيءَ: جَمَعَهُ، والجُملة: واحدة الجُمل، والجُملة: جماعة الشيء. وأجملَ الشيء: جَمَعَهُ عن تفرقة... وأجملت الحسابَ إذا جمعتَ آحادَه وكمَّلتَ أفراده؛ أي أحصُوا وجُمِعُوا فلا يُزاد فيهم ولا يُنقَص[1]. قال الأزهري: كأن الحبل الغليظ سُمِي جِمالة لأنها قوًى كثيرة جُمعت فأُجملت جملة، ولعل الجملة اشتُقَّت من جملة الحبل[2].	القول المركب من فعل مع فاعله أو المبتدأ مع خبره (مسند ومسند إليه)[3].
الفعل	الفعل: كناية عن كلّ عمل متعدٍّ أو غير متعدٍّ[4].	أحد أقسام الكلمة، وهو كلمة تدل على معنى (حدث) في نفسها مقترن بزمان محصّل: الماضي: كلمة دلّت على حدث وزمان انقضى. المضارع: كلمة دلّت على حدث وزمان غير منقضٍ حاضرا كان أو مستقبلاً. الأمر: كلمة دلّت على الطلب بذاتها، مع قبول ياء المخاطبة أو نون التوكيد[5].

[1]) لسان العرب، مادة (جمل)، ص (685،686/1).
[2]) نفسه، ص (683/1).
[3])شرح المفصل، ص (18/1).
[4]) لسان العرب، مادة (فعل)، ص (3438/5).
[5])شرح المفصل، ص (2/7).

الفاعل	هو مشتق (اسم فاعل) من فعل ومن ثَمَّ فهو يدل على: العامل (الذي يقوم بالعمل).	ما أسند إليه عامل مُفرّغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به. وفي تعريف آخر: هو اسم أو ما في تقديره مقدّم عليه فعل أو ما جرى مجراه على طريقة فعل أو فاعل[1].
الحال	الحال: كِنية الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شرّ يُذكّر ويؤنث. والجمع أحوال (على التذكير) وحالات (على التأنيث)[2].	وصف، فضلة، مذكور لبيان الهيئة للفاعل أو المفعول[3].
التمييز	مِزْتُ الشيءَ أميزه تمييزًا: عَزلتُه وفرزْتُه، وكذلكَ مَيَّزْتُهُ تمييزًا فانماز... يقال: مِزْتُ الشيءَ من الشيء إذا فرَّقْتُ بينهما فانماز وامتاز، ومَيَّزْتُه فتميَّز..[4]	اسم نكرة، فضلة، مبيِّن لإبهام اسم أو نسبة[5].
التوابع	تَبِعْتُ الشيءَ تُبُوعًا: سرتُ في أثره واتَّبَعَه وأَتبَعَهُ وتَتَبَّعَه قَفَاه وتطلّبه مُتَّبعًا له والتابع: التالي، والجمع تَبَّع وتَبَّاع وتَبَعة[6]. وتَبَعة[6].	الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها[7]
النعت	النعت: وصفُك الشيءَ تنعته بما فيه وتبالغ	التابع الذي يَكمِّل متبوعه لدلالته

[1]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (73/2).
[2]) لسان العرب، مادة (حول)، ص (1057/2).
[3]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (294،293/2).
[4]) لسان العرب، مادة (ميز)، ص (4307/6).
[5]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (360/2).
[6]) لسان العرب، مادة (تبع)، ص (416/1).
[7]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (299/3).

	في وصفه، والنعت: ما نُعت به. نَعَتَهُ يَنْعُتُه نعتًا: وَصَفَهُ.. وجمع النعت: نُعُوت.. والنعت من كل شيء: جيده وكل شيء كان بالغًا[1].	على معنى فيه أو في متعلّق به[8]
البدل	بَدَلُ الشيء: غيرُه، وعند ابن سيده: يدْلُ الشيء وبَدَلُه وبديله الخلف منه[2].	التابع المقصود بحكمٍ بلا واسطة[3] واسطة[3]
العطف	عَطَفَ عليه يَعْطِف عَطْفًا: رجع عليه بما يكره، أو لَهُ بما يريد... وعطف الشيء..: حَنَاه وأمالَهُ عطف فلان إلى ناحية كذا يعطف عَطْفًا إذا مال إليه[4].	تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف العاطفة[5].
التوكيد	وَكَّد العَقْدَ والعَهْدَ: أوْثَقَهُ، يقال: أوكَدْتُهُ وأكَّدْتُهُ وآكدْتُه إيكادًا وبالواو أفصح، أي شَدَدْتُهُ وتوكَّد الأمرُ وتأَكَّدَ بمعنى، ويقال: وَكَّدْتُ اليمين... وإذا حَلَفْتَ فوَكِّد... وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك...[6]	تابع يُقصد به كون المتبوع على ظاهره[7].

[1]) لسان العرب، مادة (نعت)، ص (4470/6).
[8]) نفسه، ص (300/3).
[2]) نفسه، مادة (بدل)، ص (231/1).
[3]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (399/3).
[4]) لسان العرب، مادة (عطف)، ص (2996/4).
[5]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (353/3).
[6]) لسان العرب، مادة (وكد)، ص (4605/6).
[7])شرح المفصل، ص (40/3).

المفرد	الفَرْد: الذي لا نظير له...[1] قال الليث: الفَرد ما كان وحده يقال: فَرَدَ يَفْرُدُ وأفردتُه جعلتُه واحدًا[2].	ما لا يُقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه[9].
الشرط	الشَّرْط: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه[3]	تعليق جملة بجملة وتكون الأولى سببًا، والثانية متسببًا، وذلك باستخدام أدوات معينة[4].
الجزاء	الجزاء: المكافأة على الشيء وعند أبي الهيثم: الجزاء يكون ثوابًا ويكون عقابًا[5].	جواب الشرط؛ أي الجملة الثانية التي يتعلق حصولها بحصول الأولى[6]. الفعل الذي بعد الشرط[7].
الإضافة	ضَافَ إليه: مال ودنا، وكذلك أضاف.. والمضاف: المَلْصَق بالقوم المُمال إليهم، وليس منهم. وكلّ ما أميل إلى شيء وأسند إليه، فقد أضيف[8].	نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيها الجر[9].
الجزم	الجَزْم: القَطْع[10]	حال إعرابية تختص بها الأفعال (وبخاصة الأفعال المضارعة) دون الأسماء[11].

[1]) لسان العرب، مادة (فرد)، ص (3373/5).
[2]) لسان العرب، مادة (فرد)، ص (3374/5).
[9]) الفاكهي (عبد الله بن أحمد بن علي): شرح كتاب الحدود في النحوية، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط 2، القاهرة، مصر، 1993، ص 42.
[3]) نفسه، مادة (شرط)، ص (2235/4).
[4]) شرح كتاب الحدود النحوية، ص 132.
[5]) لسان العرب، مادة (جزى)، ص (619/1).
[6]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (204/4).
[7]) شرح الكافية الشافية، ص (1584/3).
[8]) لسان العرب، مادة (ضيف)، ص (2626/4).
[9]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (81/3).
[10]) لسان العرب، مادة (جزم)، ص (619/1).
[11])شرح المفصل، ص (41/7).

الاستثناء	استثنيْتُ الشيءَ من الشيء: حاشَيْتُهُ[1] قال الأنباري: معنى حاش في كلام العرب أعزلُ فلانًا من وصف القوم بالحَشَى وأعزِلُهُ بناحية ولا أدْخِلُهُ في جملتهم[2].	صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكلّ استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء[3].
المستثنى	مشتق (اسم مفعول) من الفعل استثنى[4]، استثنى[4]، ويكون المقصود (الشيءُ مستثنى من الشيء) أي لا يدخل فيه ويُعْزَل عنه.	المُخْرَج بـ "إلا" أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة...[5]، والثاني (المستثنى منه) وحدّه: المخرج منه
الجرّ	الجرّ: الجَذب، جَرَّه يَجُرُّهُ جَرًّا.. وانْجَرَّ الشيءُ: انجَذبَ[6].	نوع من الإعراب يُحدثُه العامل في آخر الاسم سواء أكان العامل حرفًا أم مضافًا[7].
الجارّ	مشتق (اسم فاعل) من الفعل جَرّ ومنه قيل للسَّيل العظيم: جارُّ الضَّبُع وهو المطر الذي يجرُّ الضَّبُع عن وجارها من شدّته وقيل: جارُّ الضَّبُع أشدّ ما يكون من المطر، كأنه لا يدع شيئًا إلا جَرَّه[8]. جَرَّه[8].	العامل الذي يُحدث الجرّ في آخر الاسم[9].

[1]) لسان العرب، مادة (ثنى)، ص (517/1).
[2]) نفسه، مادة (حشا)، ص (891/2).
[3])شرح المفصل، ص (75/2).
[4]) سبق توضيح دلالته المعجمية.
[5]) همع الهوامع، ص (184/2).
[6]) لسان العرب، مادة (جرر)، ص (591/1).
[7])شرح المفصل، ص (117/2).
[8]) لسان العرب، مادة (جرر)، ص (591/1).
[9]) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (3/3).

النِّداء	النِّداء والنُّداء: الصوت مثل الدعاء والرُعاء، وقد ناداه، ونادَى به، ونادَاه مُناداةً ونداء أي صاح به[1]. والنِداء، ممدود: الدعاء بأرفع الصوت[2]. الصوت[2].	الدعاء بحرف من حروف المخصصة للنداء[3].
المنَادَى	مشتق (اسم مفعول) من نادَى[4]، ويُطلق على المقصود بالنداء؛ أي من يُدعى بصوت عالٍ.	من المفعولات المنصوبة بما لازم إضماره، وهو المدعوّ بحرف من الحروف المخصصة للنداء[5].
التعلُّق	عَلِقَ بالشيء عَلَقًا وعَلِقَهُ: نَشِبَ فيه، وعَلِقَ به عَلاَقَةً وعُلُوقًا: لَزِمَه[6]. وعلّق الشيءَ بالشيء ومنه وعليه تعلقًا نَاطَه. وتعلَّق: لَزِم، وتَعَلَّقَهُ وتَعَلَّقَ به بمعنى[7].	الارتباط المعنوي للظرف والجارّ والمجرور بفعلٍ أو شبْهِه[8].

من خلال النماذج السابقة نجد أن المصطلحات ارتبطت بالدلالة المعجمية اللغوية، مما يعني أن المعنى الأصلي يؤدي دوره في اختيار صيغة المصطلح، وأكثر ما يتمثل ذلك في مصطلح (المبتدأ)، حيث نلاحظ أن النحاة خلطوا بين المبتدأ والابتداء وبعضهم استخدم الابتداء ويريد مفهوم المبتدأ[9]، كما قصر حدّ المبتدأ عن الاشتمال على كلّ خواصِّ مفهومه فالتعريف الأكثر شيوعا بين النحاة: "اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل

[1]) لسان العرب، مادة (ندى)، ص (4388/6).
[2]) نفسه، ص (4388/6).
[3]) ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ص (3/4).
[4]) سبق توضيح دلالته المعجمية.
[5])شرح المفصل، ص (127/1).
[6]) لسان العرب، مادة (علق)، ص (3071/4).
[7]) نفسه، ص (3072/4).
[8]) همع الهوامع، ص (90/3).
[9]) ينظر: المقتضب، ص (126/4).

اللفظية، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به" قد تضمن خواصّ مهمة للمبتدأ، أنه "مبدوء به الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر"[1]. وكما نلاحظ فاللفظ اللغوي جاء متناسبا مع المفهوم وإن كانت الدلالة المعجمية هي الابتداء اللفظي الصريح، أما الدلالة المفهومية فتعني الابتداء من حيث الرتبة، فالمبتدأ النحوي رتبته الابتداء وإن تأخَّر لفظا[2]. وقد كان الأمر أكثر وضوحا عند ابن عصفور ت(669هـ)؛ فحين يتعرض للمبتدأ يفرق بين هذا الوصف (المبتدأ) والاسم (الابتداء) فالأخير هو « جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا معرَّى عن العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه»[3]، أمّا الأول فهو « الاسم أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو نية على الوصف المتقدم»[4].

وأمّا مصطلح (الجملة) فهو مشتق – كما مرّ بنا نقلا عن ابن منظور– من جملة الحبل الذي يُطلق عليه جِمالة إن كان غليظًا؛ حيث يُعدّ إجمالاً لجملة قوى كثيرة جُمعت معًا وهو ما يتماثل مع الجملة النحوية التي يُجمل فيها عدة عناصر تُجمع معاً[5].

كما نقف على علاقة سببية هي علاقة المشابهة التي تربط بين المفهوم النحوي والدلالة اللغوية والمعجمية للحال، فالأول يدل على هيئة صاحبه (مختلفًا عن الصفة)، ومعجميا هو كِنية الإنسان فأُطلق المصطلح هنا للتشابه بين المفهوم النحوي والمعنى الأصلي[6].

أمّا (التمييز والنعت والضمير)؛ فالأول مصطلح البصريين أطلقوه على النكرة المبينة لإبهام اسم أو نسبة؛ لتشابهها مع معنى التمييز المعجمي (تفريق الشيء عن غيره وعزله وفرزه بغرض إبرازه)، في حين أطلق عليه الكوفيون مصطلحات أخرى لما رأوه من مشابهة بين معناها الأصلي والمفهوم النحوي؛ مستخدمين الاسم والوصف من (بيّن وفسّر)؛ فعندهم التبيين والتفسير، ودلالتهما اللغوية والمعجمية التوضيح والوضوح

---

[1]) همع الهوامع، ص (207/1).

[2]) إيناس كامل الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط 1، مصر، 2006، ص 120.

[3]) ابن عصفور (علي بن مؤمن): المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، (دون دار نشر)،ط 1، (د ب)، 1972، ص 82.

[4]) نفسه، ص 82.

[5]) ينظر: المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 122.

[6]) نفسه، ص 122.

والإيضاح والظهور والكشف المغطّى[1]، وكذلك: المبيّن والمفسّر؛ حيث استخدموا الوصف من الجذر نفسه، ولعلّ في هذا ما يجعل المشابهة أكثر قوة منها مع (التمييز) فابن مالك يقول عنها: «..ويميز إمّا جملة وإمّا مفردًا عددًا، أو مُفهِم مقدارٍ أو مِثلِيَّةٍ أو غيرِيَّةٍ ...»[2] وهي دلالة مباشرة على إزالة الغموض واللبس. أمّا النعت فقد شاع استخدامه بين البصريين والكوفيين على الرغم من انّه من وضع الكوفيين، أما البصريون فقد أطلقوا على مفهومه الصفة والوصف، وقد استخدم ابن مالك كلا المصطلحين، وهكذا ترادفت المصطلحات الثلاثة في كتب النحاة دلالة على مفهوم نحوي واحد، « ومن جانب آخر ترادفت الصفة مع الوصف في الدلالة على مفهوم صرفي، ونعني به صيغًا شكلية محدّدة كاسم الفاعل واسم المفعول... وهذا الترادف من جانب، والاشتراك اللفظي من جانب آخر مردّه إلى المشابهة التي يسند إليها واضع المصطلح عند تخيره لصيغة مصطلحه»[3]. وأمّا الضمير فقد أسماه الكوفيون (الكناية) التي تدل – معجميا– على التستر، وأن يُكنى عن الشيء دون ذكره[4]، وهنا كذلك علاقة مشابهة؛ حيث توجد علاقة مشابهة بين دلالة الضمير المعجمية ودلالته الاصطلاحية[5].

راعى النحاة في اشتقاقهم لصيغ المصطلحات تجانس الصيغ الدّالة على مفاهيم متصلة ومن ذلك استخدام صيغة الاسم أو المصدر (الجرّ) للدّلالة على مفهوم محدد يصدق على نوع من العمل النحوي ليشتقوا منه اسم الفاعل مصطلحًا على العامل المحدِث لهذا العمل[6]. « وسميت الحروف العاملة الجرّ، لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء؛ أي توصلها إليها فيكون المراد من الجرّ المعنى المصدري، ومن ثّم سماه الكوفيون الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال التي توصلها إلى الأسماء»[7]، وكما نرى فهناك علاقة بين الدلالة اللغوية مع المفهوم الاصطلاحي النحوي.

---

[1]) لسان العرب، مادة (بين)، ص (406/1).
[2]) شرح الكافية الشافية، ص (707/2).
[3]) المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 123.
[4]) لسان العرب، مادة (كنى)، ص (3944/5).
[5]) المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 123.
[6]) نفسه، ص 123.
[7]) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ص (203/2).

أمّا الفاعل « فإن الأصل أن يكون الفاعل حقيقيًا وهو القائم بالفعل ثم انصرف هذا أيضًا ليشمل الفاعل المجازي أو النحوي وإن لم يقم – حقيقة– بالفعل مثل: (مات زيد)»[1].

رابعا: المصطلح وتعدد المفاهيم النحوية

هناك مصطلحات تحمل في طياتها عدة مفاهيم نحوية أو أنها ترتبط بمفاهيم أخرى قد تكون مناقضة لها أحيانا، وهذا ما سَنُبَيِّنُهُ من خلال عرضنا لبعض النماذج من المصطلحات النحوية التي تحمل عدة مفاهيم نحوية.

أ- مصطلح "المفرد":

لعل أكثر مصطلحات النحاة تداخلاً واضطرابًا وتوزعًا في الأبواب هو مصطلح "مفرد" الذي تعددت استعمالاته ومفاهيمه التي لا يتفق ضرب منها مع آخر في الدلالة أو في المقولة النحوية، بل أن المقولة التي تبدوا واحدة قد تستخدم لها أضرب عدة من مفاهيم هذا المصطلح، على حين نرى أنه قد يضم استخدام من هذه الاستخدامات مقولات نحوية تباعد بينهما تصنيفات الأبواب عندهم، فهذا ابن مالك يعرف المفرد بقوله: « ما لا تركيب فيه»[2]، ويقول في المفرد كذلك: « ما ليس مضافًا ولا شبيهاً به»[3]. « وللمفرد من حيث حيث هو عند النحاة إطلاقات أربعة: فتارة يراد به عندهم "ما يقابل المثنى والمجموع" وتارة "ما يقابل المضاف وشبهه" وتارة "ما يقابل الجملة وشبهها" وتارة "ما يقابل المركب"»[4].

ولعل من المفيد أن نسرد هنا بعض تلك الأضرب التي وردت في كتب النحاة من ذلك ما يلي:

1- مفرد في مقابلة "جملة":

هذين المصطلحين من أكثر مصطلحات النحاة تقابلا في الأبواب والوظائف، ولعلهما أكثر مقولتين يقع التبادل بينهما في المواقع التركيبية، ولقد دفع هذا التبادل الوظيفي بينهما النحاة إلى الحديث عن الجملة التي تساوي المفرد. أو هي بتأويله، في مواقع عدة من

[1]) المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص 123.
[2])شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص (1284/3).
[3]) شرح الكافية الشافية، ص (246/1).
[4]) شرح كتاب الحدود في النحوية، ص 86،85.

نحوهم، منها[1]: (الجملة الواقعة خبرا)، (الجملة الواقعة فاعلاً)، (الجملة الواقعة نائب فاعل)، (الجملة الواقعة صفة)، (الجملة الواقعة حالاً)، (الجملة الواقعة بعد "أن" المفسرة)، (الجملة الواقعة شرطا أو جواباً)، (الجملة الواقعة مضافًا إليها)، (ما اكتنف "أم" المتصلة من جانبيها)، (ما له محل إعرابي من الجمل).

كما ورد عنهم في الوقت نفسه أن المفرد قد ينوب عن الجملة ويؤدي وظيفتها[2]، ويجعلون من اسم الفعل في مثل (صه) ومن أحرف الجواب كـ (نعم) و(لا) آيات على ما يقولون[3].

وقضية البدائل في المواقع الوظيفية أمر يقره الاستعمال اللغوي، وتؤكده مناهج الدّراسات اللغوية على تنوعها، لكن الذي لا يُقرُّ عليه أحد هو أن تعدد مصطلحات الشيء الواحد في المجال الواحد، فتتداخل وتضطرب، ويعصف تداخلها بقيمها الاصطلاحية جميعا، فلا يصبح لقضية البدائل الموقعية – التي يتحدثون عنها– ولا لغيرها معنى أو مضمون[4].

2– مفرد في مقابلة "مثنى" و "جمع":

يتسم مصطلح "مفرد" في هذه القسمة الثلاثية المعتمدة أساسًا الدلالة بالقصور والتداخل لما يلي:

– أن الاعتماد على الدلالة في تحديد مصطلح "مفرد" هنا سوف يؤدي إلى أن يخرج منه ما لا يدخل تحت تسميته مثل: زوج، شفع، مثنى، وكل ما دل على صيغ المفاعلة مما يفيد المشاركة، كما سيؤدي إلى أن يدخل فيه ما هو منهما، مما له شكل المثنى أو الجمع أو مثل: حمدان، زيدان، محمدين، عوضين، حسانين، سمعان، سعدون، زيدون، وأحلام.. وهكذا يتداخل مصطلح مفرد – إنْ نحن حكمنا الدلالة وحدها– مع مقولة المثنى والجمع[5].

---

[1]) أحمد عبد العظيم عبد الغني: المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990، ص 37.

[2]) ينظر: حاشية الصبان، ص (190/1)، الهمع الهوامع، ص (147،132/2)، شرح ابن عقيل، ص (655/1).

[3]) المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص 38.

[4]) نفسه، ص 38.

[5]) نفسه، ص 25.

– أن المثنى والجمع النحويين لا يعتمدان –عند النحاة– على دلالة التثنية في الأول أو في الجمع في الثاني (وإن كانت التفرقة الثلاثية عنهم قائمة عليها)، وإلا أدخل تحتهما ما لا يعدُّه النحاة مثنى أو جمعًا اصطلاحين، بل لا بد من تحقيق شروط في الصيغة، أو تغيير فيها، أو اتصال لواحق بها، أو كل هذا مجتمعًا، وإن نحن تبعنا حدودهم، وشروطهم في المثنى والجموع، انتهينا معهم إلى تداخل القسمة الثلاثية المتحدث عنها؛ ذلك أننا سنلحظ الإعراب، ولواحق الصيغة، ونعتمد عليها في تحديد مصطلحات: مفرد، ومثنى، وجمع، وحين نفعل لنمايز، سوف نرى أن فريقًا من النحاة يرى أن العلامات الشكلية للمثنى لا تُلزم في العربية مخالفته للمفرد في الإعراب، إذ قد يعرب المثنى إعراب المفرد بحركات مقدرة على لواحق المثنى كالمفرد المقصور، أو يعرب إعرابًا ظاهرًا بالحركات على النون منه مع إلزامه الألف، كما أن المفرد الذي تلحقه علامة التثنية الشكلية قد يعرب – إلى جانب إعراب المفرد– إعراب المثنى[1].

3– مفرد في مقابلة "مركب":

يستخدم النحاة مصطلح "مفرد" في مقابلة "مركب" في عدة أبواب منها[2]: (التقابل بينهما باب معنى الكلمة)، (التقابل بينهما في باب العلم)، (التقابل بينهما في باب الضمير)، (التقابل بينهما في باب الفعل).

فعلى سبيل المثال في باب الضمير؛ يتحدث النحاة في تقسيماتهم للضمير عن المفرد والمركب منه، ويعنون بالإفراد في الضمير شيئًا لا علاقة له بدلالته، أو مرجعه، وإنما يعنون أمورا تتعلق بشكله وصيغته، فالضمائر: هو، أنا، نحن، من قبيل المفرد، والضمائر: إياي، إياك، إياه، من قبيل المركب، والمتتبع لأقوالهم سوف يقف على أن ما عُدَّ مفردًا عن قوم عدَّه آخرون من المركب، وأن ما ألحقه نحاة بالمركب، أدرجه فريق منهم تحت المفرد، وإنما اضطربت أمورهم في هذا السبيل لأن مقولة الإفراد أو التركيب هنا لا يصح درسها معزولة عن تبيين أوجه التطور التاريخي الذي لحق الصيغ الضميرية

[1]) ينظر: حاشية الصبان، ص (79/1)، همع الهوامع، ص (4/1)، شرح ابن عقيل، ص (59،58/1).
[2]) ينظر: المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص 9.

في اللغات السامية، ولو أننا أرجعنا البصر كرتين أوجدنا أن مصطلحي "مفرد" و "مركب" هنا يندرجان معاً تحت مصطلح "مفرد"[1].

4- مفرد في مقابل "مركب"، و "معطوف"، و "عقود":

يستخدم النحاة في باب تمييز العدد أربعة مصطلحات، « اختلفوا في توزيعها على تصنيفهم الرباعي المجحف للأعداد، فهم يستخدمون مصطلح "مفرد" للأعداد من (3-10)، ولمائة، ولألف، وما شاكلهما، والمصطلح مركب لتسعة أعداد من (11-19) مع الاختلاف على طبيعة هذا المركب (فمنهم من يراه جميعه من قبيل المركب العددي، ومنهم من يراه جميعه من قبيل المركب الإضافي، ومنهم يرى العدد من قبيل المركب الإضافي، أما الباقي فهو من قبيل المركب العددي)، والمصطلح "ألفاظ العقود" لثمانية ألفاظ من ألفاظ العدد (20، 30، 40- 90)، والمصطلح "معطوف" لما بين ألفاظ العقود من أعداد (ولا يعطف هنا إلا بالواو)»[2].

ب- مصطلح "شبه جملة":

من المصطلحات المألوفة في كتب النحاة مصطلح "شبه جملة" وهو يأتي بعدة مفاهيم أهمها:

1- شبه جملة المصطلح عليه "بالمفرد":

حين يقع شبه الجملة في المواقع الإعرابية التي تقرر قواعد النحاة حلول المفرد دون غيره فيها، فإن شبه الجملة – تحت وطأة ما يُراد للقواعد النحوية من صرامة- يوظف ليعني المفرد، وهذا القدر من المعالجة مشروع مبرر؛ لأن الموقع الإعرابي قد تتوارد عليه، وتؤدي وظيفته النحوية أشكال متعددة، وصورة متنوعة من التركيب، لكنّ غير المشروع هو أن يخلط بين مصطلحات البدائل التي يمكن أن تتعاقب على الموقع فنقيس تبادل

[1]) نفسه، ص 15.
[2]) مرجع‌سابق ، ص 20، 21.

المصطلحات بينها على صلاحية تبادلها موقعيا؛ فنسمي "شبه الجملة" "مفردا" و "جملة" لوقوعه موقعيها أو العكس[1].

2- شبه جملة المصطلح عليه "بالجملة":

يوظف النحاة ما يندرج تحت شبه الجملة لشغل المواقع التالية: (موقع الخبر)، (موقع الصفة)، (موقع الحال)، (موقع نائب الفاعل).

وفي هذه المواقع جميعها يصح لنا أن نجعل شبه الجملة حالا محل المفرد، أو متعلقًا به، ويصح لنا كذلك أن نجعله حالاً محل الجملة، أو متعلقا بها، مع إضافة ضرورية تتصل بالموقع الأخير (نائب الفاعل) هي أن شبه الجملة حين يشغل موقع نائب الفاعل أن يكون متعلّقه مشتقا لا فعلاً [2] وعليه؛ فشبه الجملة عند هذا الفريق لا يساوي الجملة، بل يساوي المفرد، « أمّا أولئك الذين يجيزون وقوع الفاعل أو نائبه جملة اعتمادًا على نصوص اللغة فإنهم يعلّقون شبه الجملة بالمشتق أو الجملة على السواء، ويعممون شبه الجملة تبعًا لما يُتأوّل به»[3].

ج- مصطلح "الجملة":

الجملة في نظر النحاة ما تكوّن من ركنين أساسيين، وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها. وركنا الجملة الأساسان هما: الفعل ومرفوعه، أو المبتدأ وخبره، وتنقسم الجملة عندهم إلى قسمين رئيسيين هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

ويرد استخدام الجملة بمعنى مفرد، ويصطلح عليها به في الأبواب النحوية التالية[4]: (الظرف المضاف إلى الجمل)، (الجملتان المكتنفتان أن المفسرة)، (الاستثناء الواقع جملة

---

[1]) نفسه، ص 91، 92.
[2]) ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (83/1).
[3]) المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص 96.
[4]) نفسه، ص 106.

في مثل: "ما مررت بأحد إلا زيد خير منه)، (جملة الشرط)، (جملة جواب الشرط)، (الجمل المحكية الواقعة خبرا، وهي نفس المبتدأ في المعنى)، (جملة الخبر)، (جملة الصفة)، (جملة الحال)، (جملة مقول القول)، (المصدر المؤول الواقع بعد أحرف العطف الأربعة: "الواو"و "الفاء" و "ثم" و "أو")، (المصدر المتوهم).

فالجملة في تلك المواقع تساوي المفرد، وتؤول به[1]، « بل لا يطلق عليها فيها مصطلح "جملة" عندهم إلا بحق الأصل، أمّا واقعها في موقعها الذي تحتله الآن فإن ما يستخدم لها فيه هو مصطلح "مفرد"؛ لأن تلك المواقع تقتضي الإعراب، وهو لا يكون إلا للمفرد في تصوراتهم، فالذي يحل محله يأخذ القيمة الاصطلاحية ليأخذ ما لها من قيمة إعرابية، ولو ذهبنا نقارن بين ما قرروا في تعريف الجملة من استقلال في الدلالة، وتمام في المعنى، واستيفاء لموقعيات تركيبية بعينها فإننا سنجد أنفسنا نبحث في حجرة مظلمة عن قطة سوداء لا وجود لها»[2].

د- مصطلح "تصرف":

يستخدم النحاة هذا مصطلح "تصرف" وأحيانا يضعون المصطلح في صيغة اسم الفاعل فترد للمعنى الوظيفي نفسه صيغة "متصرِّف"، ويتردد هذا الاستخدام في جمهرة من الأبواب النحوية، ويوظّف النحاة هذا المصطلح للتعبير عن قيم ومقولات نحوية وصرفية مختلفة، وقد أدى هذا إلى تداخل الدلالة الوظيفية للمصطلح واختلاطها تداخلاً واختلاطًا يحتاج المصطلح بسببهما إلى مذكرات تفسيرية تعقُبه كي يتحدد المراد به، والمقصود منه في كل حالة من حالات استخدامه في الأبواب حتى أصبح من المألوف أن تقرأ في كتبهم، ونعني بالتصرف كذا، أو المتصرف في هذا الباب هو كذا وكذا..، وبدون هذا التنوير يحار المتعلم والمعلم في تبيين دلالة المصطلح[3].

فعلى سبيل المثال يستخدم النحاة مصطلح "متصرف" مرادفا لمصطلح "اشتقاق"، ويستعملون "صيغة متصرفة" أو مصطلح "فعل متصرف" في مقابل "صيغة جامدة" أو

---

[1]) ينظر: شرح المفصل، ص (19/1)، (29،15/7)، خزانة الأدب ولب لباب الأدب،ص (205/10، 206)،شرح ابن عقيل، ص (1/ 540)، حاشية الصبان، ص (190/1).

[2]) المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص 107.

[3]) نفسه، ص 109.

"غير متصرفة" أو "غير مشتقة". ويرد ذلك بصفة واضحة في حديثهم عن النواسخ الفعلية الناقصة وما ألحق بها من أفعال تسمى – تغليبا– أفعال المقاربة، وحين نظم حديث النحاة في باب النَّواسخ الفعلية الناقصة وما ألحق بها إلى حديثهم الصرفي في باب الجمود والتصرف سنجد أنهم استخدموا التصرف مرادفا للاشتقاق على نحو متداخل مختلط[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المصطلح النحوي قد ينحرف عن دلالته النحوية الموضوعة له في الأساس ويتخذ عدة دلالات ومفاهيم أخرى تتداخل مع بعضها البعض وهذا ما لاحظناه من خلال مصطلحات: المفرد، الجملة، شبه جملة، مركب، تصرف... و للإشارة فهناك مصطلحات أخرى لم نتطرق لها والحديث عنها طويل واكتفينا بعرض بعض النماذج التوضيحية.

[1]) مرجعسابق، ص 115.

الفصل الثالث

مرجعية المصطلح عند ابن مالك بين التبعية والاستقلال

المبحث الأول: المصطلح النحوي والاستعارة المعرفية

المبحث الثاني: المصطلح النحوي بين سلطة السلف والاجتهاد

المبحث الثالث: تجديده وتطويره لمفهوم بعض المصطلحات

أولا المصطلح النحوي والاستعارة المعرفية

المتأمل في طبيعة علوم اللغة العربية عند مختلف المشتغلين بها، من نحاة وبلاغيين، وفقهاء، وأصوليين، ومتكلمين، يجدها على الرغم من التمايز في الغاية والمنهج، إلا أن بينها رابطا جامعا، مرده النص الذي صدرت عنه ومن أجله. ويظهر هذا التداخل المعرفي بين العلوم البيانية المختلفة في أوجه متعددة، منها الجانب الاصطلاحي. حيث تنتقل المصطلحات من علم إلى آخر في رحلة يَعبُر فيها المصطلح بحمولته المفاهمية حينا، وبشكله أحيانا أخر. فلا غرابة أن نجد مصطلحات فقهية في النحو، وأخرى مستمدة من علم الأصول، ومصطلحات هي من تأسيس المحدثين. وهذا ما يروم البحث بيانه، واصطلح عليه بالاستعارة المعرفية، وهي جملة المصطلحات النحوية التي استعيرت من علوم أخرى.

أ- مصطلحات متأثرة بأصول الفقه:

لا يخفى على الدّارس التداخل المعرفي والمنهجي بين النحو العربي والفقه الإسلامي، ولا سيما في الجانب الأصولي، فلقد استعار النحاة مناهج الأصوليين ومصطلحاتهم ومفاهيمهم، وحاولوا أن يبنوا بها المنوال النحوي العربي، ولا سيما في اجتهادهم العقلي والتفسيري لنظام العربية، وصرح ابن جني بذلك في إشارته إلى أنه أول من ألف في أصول النحو على طريقة أصول الفقه فقال: « لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّله وقد تُعلّق عليه به وسنقول في معناه »[1]، وليس معنى تصريح ابن جني أنه أول من استخدم مصطلحات الفقه وأصوله، بل هي شائعة قبله وامتدت في القاموس النحوي التراثي. ومن أبرز هذه المصطلحات وأهمها ما يلي:

[1]) الخصائص، ص (2/1).

1- مصطلح القياس:

القياس من المصطلحات الشائعة في البيئة الفقهية، وهو في عرف الأصوليين: « حمل معلوم على معلوم، في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما، من إثبات حكم أو صفة، أو نفيهما عنهما»[1].

وانتقل المصطلح إلى النحو العربي، ومن استخدامه عند ابن مالك قوله: « فلو لم يرد عن العرب مميز مؤكد في باب (نعم) لحكم بجوازه قياساً على وروده في غير باب (نعم)»[2]، وقوله في موضع آخر: « وألحق ابن أفلح ب (أصار) (أكان) المنقولة من (كان) بمعنى (صار)، وما حكم به جائز قياسًا، لكنّي لا أعلمه مسموعًا»[3]، ويعتبر القياس من أهم الأدلة التي يعتمد عليها ابن مالك باعتباره الأصل الثاني من أصول النحو وأدلته، وباعتباره كذلك ركيزة أساسية في عملية البناء النحوي.

2- مصطلح الإجماع:

إن الإجماع هو من مصطلحات علم أصول الفقه، فهو عند الأصوليين: « اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور»[4]، وقد انتقل هذا المصطلح إلى النحو العربي، واستخدمه ابن مالك في قوله: « وإن كانا مفردين أضيف الاسم للقب بإجماع. وجاز عند الكوفيين جعل للقب تابعًا للاسم»[5]، وفي قوله: « إذا دخل شيءٌ من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء، إنْ لم يكن (إنَّ) أو (أَنَّ) أو (لكِنَّ) بإجماعٍ من المحقّقين»[6]، وفي قوله أيضا: « ولأنَّ (عسى) لا يَتَقَدَّمُ خبرها إجماعاً، لعدم تصرُّفها مع الاتفاق على فِعليَّتِها فـ (ليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التَّصرُّف مع الاختلاف في فِعْلِيَّتِهَا»[7]. ويعتبر

---

[1]) الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي): **المستصفى من علم الأصول**، تح: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة، المملكة العربية السعودية،(د.ت)، ص (481/3).

[2])**شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ص (787/2).

[3]) شرح التسهيل، ص (83/2).

[4]) الرازي (محمد بن عمر بن الحسين): **المحصول في علم الأصول**، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط 2، لبنان، 1992، ص (20/4).

[5]) شرح الكافية الشافية، ص (250/1).

[6]) نفسه، ص (376/1).

[7]) نفسه، ص (397/1).

الإجماع أحد الأدلة التي النحوية التي اعتمدها ابن مالك في مؤلفاته النحوية وشروحه اللغوية.

3- استصحاب الحال:

هو مصطلح من المصطلحات الفقهية وهو من الأدلة الشرعية التي يستفاد منها الأحكام، حيث جاء في المحصول قول الرازي: « واعلم أن القول باستصحاب الحال أمر لابد منه في الدين والشَّرع والعُرف»[1]، وهو عند الأصوليين أنواع منها[2]: استصحاب البراءة الأصلية، والاستصحاب ما دل العقل والشرع على ثبوته، واستصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي،...إلخ،

وقد انتقل هذا المصطلح للنحو العربي، وهو من الأدلة التي اعتدّ بها ابن مالك، وهو دليل قوي يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس، وقال بعض الباحثين: « أمَّا ابن مالك فقد أخذ به دليلا من أدلة النحو، وقد أكثر من الاستدلال باستصحاب الحال مع التصريح بذلك الاسم»[3]، ومن مظاهر اعتداد ابن مالك به قوله: « وإنما كانت (رُبَّما) صارفة معنى المضارع إلى المضي؛ لأنَّ (رُبَّ) قبل اقترانها بـ (ما) مستعملة في المضي، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هي بذلك أحق لأنَّ (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقبله معنى إلى معنى... و (ما) المتَّصلة بـ (رُبَّ) غير قالبة معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضي»[4]. وقوله في باب الاستغاثة: « إن كان المستغاث قبل الاستغاثة معرباً استُصحب إعرابه كقولك في (يا غلام زيدٍ): (يا لَغُلامَ زَيْدٍ)... وإن كان مبنِيّاً قبل النِّداء استُصحب بناؤه، وحُكم بجرِّه تقديراً»[5]. والأمثلة في ذلك كثيرة.

---

[1]) المحصول في علم أصول الفقه، ص (163/2).

[2]) **ابن قدامة المقدسي** (موفق الدين عبد الله بن أحمد): روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، تح: **شعبان** محمد اسماعيل، مؤسسة الريان،**ط 2، لبنان**، 2002، **ص** 80.

[3]) عصام عيد فهمي أبو غربيَّة: أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، **مصر**، 2006، **ص** 417.

[4]) شرح التسهيل، ص (28/1).

[5]) نفسه، ص (410/3).

4- المصطلحات المتعلقة بالحكم:

ظهر تأثر علم النحو بأصول الفقه كذلك فيما يتعلق بالحكم، وهو أحد أركان القياس فاستخدم النحويون مصطلحات: (الواجب والوجوب والجائز والجواز)، التي هي في الأصل مصطلحات فقهية.

وقد تواجدت هذه المصطلحات بكثرة في مصنفات ابن مالك المختلفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر قوله: «.. وأجاز – أيضا- قومٌ وَقُوعَهُ بين نكرتين كمعرفتين نحو: (حَسِبْتُ خَيْراً مِنْ زَيْدٍ هُوَ خَيْراً مِنْ عَمْرو)»[1]، وقوله أيضا: « وجائز تقديمُ المعمول على عامِلِ الصِّلةِ نحو قولك في (جاءَ الذِي ضربَ زيداً): (جاء الذي زيداً ضربَ)»[2]، وقوله: « فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيا إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضي إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد إلى التكلف»[3].

ب- مصطلحات متأثرة بعلم الحديث:

لقد كان ابن مالك من أبرز المستشهدين بالحديث النَّبوي الشريف، فقد بنى عليه كثيراً من القواعد التي كانت مرفوضة عند النحاة السابقين، فقد أكثر من الاستناد إلى الحديث الشريف في تأييد القواعد النَّحوية، لا بل إنَّ كتبه كلها قائمة على شواهد من الحديث النبوي وردت في صحيح البخاري، وهذا ما يدل على مدى اطلاع ابن مالك الواسع على الأحاديث النبوية والعلوم المتصلة به من رواة وأسانيد[4].

ولما كان النحو علما عربيًا مرتبطًا بالثقافة العربية ووليدها، كان حتما أن يلتقي هذا العلم مع علوم شتى من تلك الثقافة، فكما استفاد المحدثون من النحو واللغة استفاد النحويون من علم الحديث. ومن أهم مصطلحات الحديث التي وُجدت في عند علماء النحو[5]:

---

[1]) شرح الكافية الشافية، ص (244/1).
[2]) نفسه، ص (313/1).
[3]) شرح التسهيل، ص (26/1).
[4]) ينظر: موقف النحاة بالاستشهاد بالحديث، ص 22، والفكر النحوي عند ابن مالك، ص 45.
[5]) نفسه، 73.

1- مصطلح الإسناد:

يعتبر مصطلح الإسناد من مصطلحات علم الحديث التي استخدمها علماء النحاة ومنهم ابن مالك، وذلك في قوله: « فإن كان الفعل متقدِّماً على جُزْأي الإسناد لم يجز الإلغاءُ إلاَّ إذا تقدَّم ما يتعلق بهما، أو بالفعل الداخل عليهما»[1]، وقوله كذلك: « فلو توسط الفعل بين جُزْأي الإسنادِ استوى الإِعمالُ والإِلغاءُ»[2]، والأمثلة في ذلك كثيرة.

2- مصطلح المسند:

المسند عند المحدثين حديث مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال[3]، وقال الخطيب المسند ما اتصل سنده إلى منتهاه[4]، وقد امتلأت كتب ابن مالك بهذا المصطلح ومنها قوله في باب الفاعل: « الفاعل هو المُسندُ إليه تامٌ، مقدَّمٌ، فارغٌ، باقٍ على الصَّوغِ الأصلي. أو ما يقوم مَقَامَه»[5]، وقوله في باب الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعُولين: «.. كلٌّ واحدة من (أنَّ) و (أنْ) بصلتها تتضمن مُسنداً ومُسنداً إليه مُصرَّحاً بهما...»[6].

ج- مصطلحات متأثرة بمصطلحات المتكلمين وأهل الجدل والمنطق:

تأثر النحو العربي بمصطلحات المتكلمين والمناطقة، فقد ظهرت بعض المصطلحات التي يصنفها العلماء تحت مصطلحات المتكلمين، ومن تلك المصطلحات ما يلي:

1- مصطلح الاستدلال:

وهذا المصطلح مرتبط بمصطلح الدليل، وعُرف مصطلح الاستدلال بأنه « النظر في الدليل وهذا التعريف يختص بمذهب الأصوليين والمتكلمين وتعريفه بإقامة الدليل يشتمل مذهب المنطقيين»[7].

---

[1]) شرح الكافية الشافية ص (556/2).
[2]) نفسه، ص (556/2).
[3]) مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، ص 79.
[4]) التهانوي (محمد علي): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان،ط 1، لبنان، 1996، ص (1428/3).
[5]) شرح الكافية الشافية، ص (576/2).
[6]) نفسه، ص (554/2).
[7]) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 88 .

وقد استخدم ابن مالك هذا المصطلح في مصنفاته وهذا ما نجده في "باب الابتداء" قوله: « إذ ليس مع المبتدأ معنىً إلاَّ الابتداء. وأمَّا الخبرُ: فرافِعُهُ المُبتدأ – وحده– أو الابتداءُ – وحده–. أو المبتدأ والابتداء – معاً–. هذه الثلاثة أقوال البصريين. والأول قولُ سيبويه، وهو الصحيح، والاستدلال على صحته وضَعفِ ما سواه...»[1]، وقوله في "باب الأفعال الرافعَة الاسم الناصبة الخبر": «.. إلاَّ أني لم أجد لذلك شاهداً من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا»[2].

2- مصطلح العكس:

مصطلح من مصطلحات أهل الجدل والمنطق، وقد استخدمه النحاة بمفهوم يختلف عن المفهوم الذي يعبر عنه هذا المصطلح عند المنطقيين[3]. وقد ورد مصطلح العكس في تعريفات ابن مالك منها قوله في "باب الحروف الناصبة الاسم الرافِعة الخبر": « قد تقدَّم أنَّ (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر. وعكْسُ ذلك نصب الاسم ورفع الخبر، وهو عملُ هذه الأحرف»[4]، وقوله في موضع آخر: «.. وعكسه أَضعفُ الوُجُوه...»[5].

3- مصطلح المنع:

من المصطلحات المتعلقة بالجدل والمنطق[6]، وقد استخدم ابن مالك هذا المصطلح في تعريفاته ويظهر هذا في قوله: « فإذا رُفع وجُعِلَ خَبَرَ مبتدأٍ امتنع إظهار ذلك المبتدأ، كما امتنع إظهار النَّاصب في حال النَّصب»[7]، وقوله: « والاعتبار في ذلك وما أشبهه: الإفادةُ، فإن عُدمت ثَبَتَ المنعُ، وإنْ وُجدت فلا مَنع»[8].

---

[1]) شرح الكافية الشافية، ص (334/1).
[2]) نفسه، ص (392/1).
[3]) مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، ص 104.
[4]) شرح الكافية الشافية، ص (471/1).
[5]) نفسه، ص (419/1).
[6]) مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي، ص 104.
[7]) شرح الكافية الشافية، ص (361/1).
[8]) نفسه، ص (365/1).

ثانيا: المصطلح النحوي بين سلطة السلف والاجتهاد

المصطلح النحوي من أهم القضايا التي شغلت النحويين، بصريين كانوا أو كوفيين، ذلك لأن كلَّ من الفريقين أطلق مصطلحات خاصة به على المسميات النحوية المختلفة، فعلى الرغم من اعتماد الكوفيين على البصريين في أخذهم المسائل النحوية واللغوية إلاَّ أنهم اختلفوا في تسمية هذه المصطلحات عن البصريين في عدد من المسائل النحوية واللغوية، وخاصة الفراء الذي كان كثير الميل إلى تغيير مصطلحات البصريين التي بدأ بها النحو العربي، وكُتب لها الرقي والسيادة وتسميتها بمصطلحات أخرى خاصة بهم[1].

« وقد نشأت المصطلحات النحوية البصرية قبل المصطلحات النحوية الكوفية، ذلك لأن الدراسة النحوية عند البصريين كانت أسبق منها عند الكوفيين، فعندما نشأت مدرسة الكوفة، وتميزت عن المدرسة البصرية، أراد علماؤها أن يعملوا على تمييز نحوهم من نحو البصريين، فعهدوا إلى مناهج، وأساليب خاصة تكون علامات وأمارات محددة، ومميزة لنحوهم، فكان من أهم هذه العلامات أن اتخذوا لنحوهم مصطلحات تغاير مصطلحات البصريين، التي لم تكن في نظرهم كافية لتأدية المعنى المراد، فاستعاضوا من مصطلحات البصريين بمصطلحات تخالفها وتباينها تماما» [2].

لقد كان الخلاف كبيرا بين الفريقين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي، « ولقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة في نظر كل فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها، حتى وصلوا بها جميعا إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلحات النحوية إليه، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مُدارسات وخُصومات شديدة، ومُناظرات في هذا العلم لم تهدأ حتى استقرار النحو، ورست حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا»[3]. ويرى شوقي ضيف أن مصطلحات الكوفيين

---

[1]) ينظر: **أحمد عبد السلام الرولشدة: الفكر النحوي لابن مالك** في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، رسالة ماجستير ، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، **(مخطوط)**، ص 128.

[2]) ينظر: الجبالي حمدي محمود، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا،رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1982، **(مخطوط)**، ص 17.

[3]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ، ص 156.

ما هي إلا مصطلحات أرادوا بها أو على الأقل بأكثرها إلى مجرد الخلاف على مدرسة البصرة[1].

أمّا بالنسبة لموقف ابن مالك من المصطلحين النحوي البصري، والنحوي الكوفي، فقد استعمل ابن مالك كِلا المصطلحين، إلا أنه أكثر من استعمال المصطلح البصري لأنه أكثر شيوعا وانتشارا. وهذا لا يعني أنه بصري المذهب، فقد شاهدناه يعارض الكثير من آراء البصريين ويأخذ بآراء الكوفيين، فهو لم يكن بصريا بحتا، ولا كوفيا بحتا، بل كان يرجح رأي الكوفيين في أغلب الأحيان لأنه لا يعتمد على التعليل والتأويل كما هو الحال عند البصريين[2]. ومن الأمثلة على استخدام ابن مالك للمصطلحات البصرية والكوفية:

المصطلح البصري:

1- الصفة:

ويقابله عند الكوفيين مصطلح (النعت)[3].ويرى الدكتور شوقي ضيف أن "الفراء" أوَّل من اصطلح على تسمية النعت باسمه[4].

أما بن مالك فقد استخدمه بقوله: « ولو روي (مخرجي) على أنه مفرد غير مضاف لجاز وجعل مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، كما تقول: "أمخرجي بنو فلان"، لأن "مخرجي" صفة معتمدة على استفهام، مسندة إلى ما بعدها، لأنه وإن كان ضميرا فهو منفصل»[5].

2- منصرف وغير منصرف:

وهو مصطلح بصري، يسميه الكوفيون بـ (ما يجري وما لا يجري)[6]. وقد استخدمه ابن مالك في مواطن عدة فعلى سبيل المثال عند حديثه عن إشكال عدم تنوين لفظ

---

[1]) المدارس النحوية، ص 168.
[2]) ينظر: **الفكر النحوي عند ابن مالك، ص 129، 130.**
[3]) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 165.
[4]) ينظر، المدارس النحوية، ص 202.
[5]) **ابن مالك**: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث، بغداد، العراق، 1985، ص 65.
[6]) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 166.

(ثمان) في قول أبي برزة: « غزوت مع رسول الله ﷺ .. سبع غزوات أو ثماني»[1]. وفي ذلك يقول: (وإنما يفترق لفظ (ثمان) ولفظ (جوار) في النصب، فإنك تقول: "رأيت جواري ثمانيا"، فتترك تنوين (جوار) لأنه غير منصرف –وقد استغنى عن تنوين العِوض بتكمّلِ لفظه– وتُنوَّنُ (ثمانياً) لأنه منصرف، لانتفاء الجمعية»[2].

3- التمييز:

ويقابله عند الكوفيين (التفسير)[3].

هذا وقد أطلقه الفراء على ما عرف عند البصريين باسم (المفعول لأجله)[4]. كذلك أطلقه على (المفعول به)[5].

وقد استخدمه ابن مالك بقوله: « تضمن هذا الحديث ثلاثة أشياء: أحدها، وهو أسهلها وقوع التمييز بعد (مثل) ومنه ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف/109]، و (على التمرة مثلها زبدا)... »[6]. وقوله أيضا: « ولمَّا كان الغرض بالتَّمييز رَفعَ الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد، والزنِ والكيلِ والمساحةِ أكثر منه بعد ما سوى ذلك قوي داعي التَّمييز مع هذه فوقع بعدها أكثرَ من وُقوعهِ بعد غيرها»[7].

4- المضمر:

ويقابله عند الكوفيين مصطلح "المكني"[8].

---

[1]) البخاري (محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري، تح: محمد إسماعيل، المطبعة المنيرية، مصر، ص (78/2)، وقد ورد برواية: وثمان.
[2]) شواهد التوضيح، ص 101.
[3]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 16.
[4]) نفسه، ص 16.
[5]) السامرائي إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، ط 1، الأردن، 1987، ص 125.
[6]) شواهد التوضيح، ص 127. والحديث هو: (لو كان مثل أحد ذهبا ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء). ينظر: صحيح البخاري، ص (3 / 144)
[7]) شرح الكافية الشافية، ص (768/2).
[8]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 174.

ومنه عند ابن مالك ما جاء في قوله معلقا على قول النبي ﷺ: «الصبح أربعا»[1]، قلت: « "الصبح أربعا" منصوبان بـ ... (تصلي) مضمرا. إلا أن (الصبح) مفعول به، و(أربعا) حال، وإضمار الفعل في مثل هذا مطرد، لأن معناه مشاهد، فأغنت مشاهدة معناه عن لفظه»[2]. وأيضا في قوله: « المُضْمَرُ والضَّمِيرُ: اسمان لما وُضِع من الأسماء لمتكلِّم، أو مخاطبٍ أو غائبٍ، متميِّزاً بنفسه كـ (إنَّك) و (إنَّه)»[3].

5- ضمير الشأن:

ويسميه البصريون أيضا ضمير القصة، والحديث، والأمر، والجملة بعده تكون خبرا عنه وتفسيرا له. ويقابله عند الكوفيين "الضمير المجهول"[4]. وكلاهما يريد به ضمير الذي لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له[5].

ومنه عند ابن مالك قوله: « ويجوز كون الهاء من (العلة) ضمير الشأن، وكون الضمير من (يخفف عنهما) ضمير النفس، وجاز تفسير ضمير الشأن بـ (أن) وصلتها مع أنهما مصدر لأنهما في حكم جملة، لاشتمالهما على مسند ومسند إليه»[6].

6- ضمير القصة:

وهو ذاته ضمير الشأن، إلا أن النحويين يخصصونه للضمير الدال على مؤنث، ويجعلونه مكان ضمير الشأن والأمر، مثل: (إنها جاريتك منطلقة)[7]. منطلقة)[7].

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في معرض إيضاحه لإشكال قول عبد الله بن عمر لأبيه: « لا إيمنها»[8]، وفي ذلك يقول: « ولا يجوز أن يكون الضمير من

---

[1]) صحيح البخاري، ص (1 / 160)
[2]) شواهد التوضيح، ص 215، 216، وينظر أيضا: ص 85، 213.
[3]) شرح الكافية الشافية، ص (225/1).
[4]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 180.
[5]) مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 311.
[6]) شواهد التوضيح، ص 207.
[7]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 180.
[8]) صحيح البخاري، ص (2 / 196)، وتتمة القول: (أقم فإني لا إيمنها أن ستصد عن البيت).

(إيمنُها) ضمير القصة، لأن عامل ضمير الشأن والقصة لا يكون إلا ابتداء أو بعض نواسخه. و(إيمن) مغايرٌ لذلك»[1].

7- المفعول معه:

ويقابله عند الكوفيين مصطلح (شبه المفعول). في حين أن الكوفيين ليس عندهم مفعول إلا المفعول به[2].

ومثاله عند ابن مالك ما جاء في قوله: « وفي (ومالنا والرمل) شاهد على وجوب نصب المفعول معه بعد الضمير المجرور في نحو: (ما لك وزيدا)، و: (ما شأنك وعمرا)، و: (حسبك وأخاك درهم). وإنما جاز نصب ما ولي الواو في هذه الأمثلة وشبهها لأن متولها ضمير مجرور، ولا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار»[3]. وفي قوله كذلك: كذلك: « وقد يُطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بـ (مع) أو بالباء التي للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة»[4].

8- ألف الوصل أو همزة الوصل:

ويقابله عن الكوفيين (الألف الخفيفة)[5]. ويذهب القوزي إلى « أنَّ الفراء نظر إلى هذه هذه الألف فوجدها دون مستوى الهمزة فلم يقف عند تسميتها بـالألف، ورآها فوق مستوى الحركة فوصفها بهذا الوصف وأطلق عليها هذا الاصطلاح»[6].

ومن أمثلة ابن مالك: « فإن كانت فاءُ ما وزنه افتعلَ همزةً أبدلت ياءً بعد همزة الوصل مبدوءاً بها، نحو: ايتمرَ وايتمرْ وايتمار.... وقد يُشبَّه هذا النَّوعَ بما فاؤه واوٌ أو ياءٌ فتجيء بتاءٍ مشدَّدةٍ قبل العين، لكنه مقصورٌ على السماع، كاتَّزرَ، واتَّكلَ من الغيظ، ومنه قراءة

---

[1]) شواهد التوضيح، ص 162.
[2]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 162.
[3]) شواهد التوضيح، ص 239.
[4]) شرح التسهيل، ص (247/2).
[5]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 181.
[6]) نفسه، ص 181.

ابن محيصن ﴿ فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤۡتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ ﴾ [البقرة 283]، بألف وصلٍ وتاءٍ مُشِدَّةٍ»[1].

فقد استخدم ابن مالك كلا اللفظين (ألف الوصل وهمزة الوصل) للدلالة على هذا المصطلح في مسألة واحدة، وهذا دليل على أنه بصري المصطلح.

9- الحال:

ويقابله الكوفيون بمصطلح (القطع)[2]. وقد أطلق عليه سيبويه والمبرد (مفعولا فيه)[3].

وقد استعمله ابن مالك بكثرة في كتبه، ومن ذلك قوله: « وذكر لزوم التنكير مخرج لصلح من قولك: (ظننتُ زيداً أخاً صالحاَ)، فإن فيه ما في الحال من النصب والفضليَّة والوقوع موقع في حال كذا، لكنه غير لازم التنكير لجواز أن تقول: (ظننتُ زيداً الأخ الصالح)، فانفصل من الحال»[4].

10- التوكيد:

ويطلقون عليه أيضا مصطلح (التكرير)، ويقابله عند الكوفيين مصطلح (التشديد)[5].

ومنه عند ابن مالك، قوله: « وهذا الكلام تلفيق عار من التحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر، وإن لم يرفع إبهاما، فإن التوكيد حاصل، ...»[6]. وقوله: « التابعُ جنسٌ يَعَمُّ التوكيد وغيره والتوكيد تابعٌ يَعْتَضِدُ به كونُ المتبوع على ظاهره»[7].

11- اسم الفاعل:

وهو ما يطلق عليه الكوفيون مصطلح (الفعل الدّائم)، وكثيرا ما يسميه الكوفيون فعلا إذا كان عاملا، فهو عندهم ثالث أقسام الفعل، إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعا من الفعل المضارع، وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله[1].

---

[1]) شواهد التوضيح، ص 238، 239.
[2]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 170.
[3]) نفسه، ص 171.
[4])شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص 418.
[5]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخرق 3هـ ، ص 170.
[6]) شواهد التوضيح، ص 167، 168.
[7]) شرح التسهيل، ص (1169/3).

ومثاله عند ابن مالك، قوله: « و (مُخْرِجَيّ) خبر مقدم، و (هم) مبتدأ مؤخر. ولا يجوز العكس؛ لأنّ (مخرجيّ) نكرة، فإنّ إضافته إضافة غير محضة، إذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال، فلا يتعرّف بالإضافة. وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ، لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح»[2].

12- النفي:

ويسمونه أيضا بـ (الإثبات)، ويقابله الفراء بمصطلحي (الجحد والإقرار) عند الكوفيين[3]. وقد اقتبس من ألفاظ المتكلّمين وكلامهم في الثّبوت والثّبات، والنفي والمنفي[4].

وقد أورده ابن مالك عند تطرقه لإشكال قول النبي ﷺ: « ليس صلاةٌ أثقلَ على المنافقين من الفجر والعشاء»[5]، وذلك بقوله: « وفي (ليس صلاة أثقل على المنافقين) بعض إشكال، وهو أن يقال: (ليس) من أخوات (كان) فيلزم أن تجري مجراها في أن لا يكون اسمها نكرة إلاّ بمصحّح، كالتخصيص، وتقديم ظرف، كما يلزم ذلك في الابتداء. والجواب أن يقال: قد ثبت أنّ من مصححات الابتداء بالنكرة وقوعه بعد نفي، فلا يستبعد وقوع ايم (كان) المنفية نكرة محضة، كقول الشاعر[6]:

إذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِياً فإنّ التَّأَسِّي دَوَاءُ الأسَى

وأمّا (ليس) فهي بذلك أولى، لملازمتها النفي، فلذلك كثر المجيء اسمها نكرة محضة، كـ (صلاة) في الحديث المذكور»[7].

---

[1]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 185.
[2]) شواهد التوضيح، ص 65.
[3]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 171.
[4]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة **اللغة والنحو، ص** 309.
[5]) صحيح البخاري، ص (1/ 158).
[6]) ينظر: الهمع الهوامع، ص (198/2).
[7]) شواهد التوضيح، ص 199.

ب- المصطلح الكوفي:

1- ما لم يسم فاعله:

ويماثله عند البصريين جملة مواد هي: المفعول الذي لم يتعداه فاعله، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل، والمفعول الذي لا يذكر فاعله، والفعل الذي يبنى للمفعول، ولم يذكر من فعل به[1]. أي الفعل المبني للمجهول.

وقد ذكره ابن مالك عند حديثه عن استعمال (حوّل) بمعنى (صيّر) وعاملة عملها في قول النبي ﷺ: « ما أحبّ أنّه يحوّلُ لي ذهباً»[2]. وفي ذلك يقول: « وقد جاءت في هذا الحديث مبنيّة لما لم يسمى فاعله، فرفعت أوّل المفعولين، وهو ضمير عائد على (أحد) ونصبت ثانيهما، وهو (الذّهب) فصارت ببنائها لما لم يسمّ فاعله جارية مجرى (صار) في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبرا، وهكذا حكم (ظنّ) وأخواتها»[3].

2- الخفض:

وهو من عبارات الكوفيين، ويقابله الجرّ عند البصريين[4]. ويرى الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ الخفض ليس من وضع الكوفيين، وأنّ الجر ليس من وضع البصريين، وإنّما هما مصطلحان مقتبسان من أوضاع الخليل بن أحمد الفراهيدي ومصطلحاته، إلاّ أنّ الكوفيين توسعوا في (الخفض) فاستعملوه في الكلمات المنونة بعد أن كان الخليل بن أحمد لا يستعمله إلاّ في المنون، وأنّ البصريين نقلوا (الجرّ) من كونه حركة يستعان بها على التخلص من السّاكنين[5]. وقد أورده ابن مالك عند حديثه عن جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وقد استخدمه بقوله: « ومن مؤيّدات جواز قراءة حمزةَ ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [النساء/1] بالخفض»[6].

---

[1]) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 121، 122.
[2]) صحيح البخاري، ص (3 / 144).
[3]) شواهد التوضيح، ص 125.
[4]) ينظر شرح المفصل، ص (117/2).
[5]) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 311.
[6]) شواهد التوضيح، ص 109.

3- النعت:

ويقابله عند البصريين مصطلح (الصفة). وقد أطلقه سيبويه في كتابه على (عطف البيان)، كما جعل الصفة والوصف من مرادفاته[1].

استخدم ابن مالك مصطلح (النعت) في عدة مواطن نذكر منها عند حديثه عن إشكال قول النبي ﷺ: « انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلاّ إيمانٌ بي وتصديقٌ برُسلي»[2]، وذلك بقوله: « ويجوز أن تكون الهاء من (سبيله) عائدة على (من) ولـ (سبيله) نعت محذوف، كأنّه قيل: "انتدب الله لمن خرج في سبيله المرضيّة"، التي نبه عليها بقوله: ﴿ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان/57]، وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الإنسان/3]»[3].

4- الصلة:

وهو مصطلح استخدمه الفراء لما يسميه البصريون بالزيادة والحشو[4]. ويسميه البصريون باللغو أيضا، إلاّ أنّ الفراء استخدم مصطلح (الصلة) ليطلقه على الزّيادة في القرآن الكريم؛ تأدّبا وتورّعا من أن ينسب الزّيادة إلى كتاب الله تعالى لأنّ مفهوم الزّيادة أن يكون دخولها كخروجها[5].

ومثاله عند ابن مالك، قوله عند استشهاده على جواز العطف على ضمير الجرّ بغير إعادة الجار: « ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة/217]، فجرّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل)؛ لاستلزامه العطف على الموصول وهو (الصدّ)

---

[1]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 165.
[2]) صحيح البخاري، ص (1 / 17).
[3]) شوهد التوضيح، ص 85.
[4]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ ، ص 178.
[5]) نفسه، ص 179.

قبل تمام صلته؛ لأنّ (عن سبيل) صلة له، إذ هو متعلق به، و (كفر) معطوف على (الصدّ) فإن جعل المسجد معطوفاً على (السبيل) كان من تمام الصلة للصدّ...»[1].

فكما لاحظنا ممّا سبق، فقد استخدم ابن مالك المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، إلاّ أنه أكثر من المصطلحات البصرية لدقتها وكثرة شيوعها، وأوجز من المصطلحات الكوفية، فكادت أن لا تظهر مقارنة بالمصطلحات الكوفية، ممّا يدّل على أنّه أميل للمصطلح البصري، فهو بصريّ المصطلح.

ج- مصطلحات ابن مالك الخاصة:

اهتمام ابن مالك بالمصطلح ودلالته أدى إلى صياغة مصطلحات جديدة لم يُسبق إليها، منها ما نسبه إليه المتأخرون ومنها ما أوحت نصوصه بأسبقيته إليها، وستكون هذه الاجتهادات والتجديدات في المصطلحات النّحوية مدار الحديث في هذا المبحث؛ إذ سنعرض أبرز هذه المصطلحات ونضعها في دائرة البحث والتحري لمعرفة وجه الجدة ومدى دقته، ومن ثم منهجه في تجديداته، ومن أهم المصطلحات النحوية التي نسبت إليه ما يلي:

1- مصطلح الشبه الوضعي:

وافق ابن مالك المحققين من النحويين في أنّ« الاسم يبنى لمشابهته الحرف، ثم فصّل أوجه الشبه»[2]، فقال في الألفية[3]:

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ فِي اسمَي جِئْتَنَا وَالمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وفِي هُنَا

وَكَنِيَابَةٍ عَن الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أَصْلاَ

فتضمنت هذه الأبيات ذكر أربعة أنواع من الشبه؛ هي: (الشبه الوضعي)، و (الشبه المعنوي)، و (الشبه الاستعمالي)، و (الشبه الافتقاري)، ولم يرد من ذلك الإحاطة بجميع

[1]) شواهد التوضيح، ص 108، 109.
[2]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 637.
[3]) شرح ألفية ابن مالك، ص 9.

أوجه الشبه؛ بل ذكر بعضها على سبيل التمثيل[1].

والمراد بالشبه الوضعي: « كون الاسم على حرف واحد أو حرفين في الوضع (كاسمي جئتنا) وهما التاء ونا فإنهما اسمان بدليل صحة الإسناد إليهما، وهما مبنيان لأن (التاء) على حرف واحد في الوضع و (نا) على حرفين بالوضع.. فشابها بذلك الحرف؛ لأن أصل الحرف، أن يوضع على حرف هجاء أو على حرفي هجاء. وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعداً، فما وُضع من الأسماء على أقل من ثلاثة فقد شابه وضعه وضع الحرف، فاستحق البناء، وأما ما وُضع على أكثر من حرفين ثم طرأ عليه حذف نحو: يدٍ و دمٍ، فهو معرب؛ لأن له ثالثا في الوضع»[2].

فالاسم عند ابن مالك من خلال هذا التعريف لا ينبغي أن يوضع على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون الثالث محذوفاً، فإذا وُضع على حرف أو حرفين استحق البناء كما الحروف.

وقد اعترض أبو حيان على هذا المصطلح بقوله: « لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل»[3] وردُّه « بأنه لو سمي بباء (اضرب) مثلا أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه، وما قبلها عند غيره، فيُقال (أبُ) أو (رِبٌ)، فلو أجب الشبه الوضعي البناء لكانت هذه الباب أولى به»[4]، وقد ردَّ عليه الخضري بقوله: « إن ابن مالك ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية، فيعرب ما سُمي به، ولو كان حرفاً، ولذلك عبَّر بالوضعي دون اللفظي»[5].

2- مصطلح المعرف بالأداة، أو المعرف بأداة التعريف، أو ذو الأداة:

عقد ابن مالك في (التسهيل) عن حديثه عن أنواع المعرفة بابا بعنوان: « باب المعرّف بالأداة»[6]. وعبّر عنه في باب المعرفة والنّكرة حين عدّ أنواع المعرفة بـ « ذي

---

[1]) ينظر: توضيح المقاصد، ص (1/ 301).
[2]) نفسه، ص (299/1).
[3]) ينظر:شرح الأشموني، ص (232/2)، وينظر: الصبان محمد بن علي: حاشية الصبان علىشرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، (دت)، ص (27/1).
[4])شرح الأشموني، ص (232/2، 233).
[5]) حاشية الخضري، (27/1).
[6]) التسهيل، ص 42.

الأداة»[1]، وقال في شرح الكافية: « فصل في المعرّف بالأداة»[2]، وقريب من هذا التّعبير ما ذكره في الألفية؛ إذ عنون بقوله: « المعرف بأداة التّعريف»[3].

وتقابل هذه المصطلحات عند ابن مالك ما اصطلح السّابقون على تسميته (المعرف بالألف واللام) ، أو (المعرف باللام) ، أو (المعرف بأل). وابن مالك بتعبيراته السّابقة عن هذا المفهوم يتوخى الدقة في التعبير، والخروج بالاصطلاح النّحوي من الخلاف المشهور بين النّحويين في ماهية المعرّف، حيث يقول في شرح التسهيل: « قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التّعريف هي "اللام" وحدها، وأنّ المعبّر عنها بـ "الألف واللام" تارك لما هو أولى، وكذا المعبّر عنها بـ (أل) »[4].

فمن النّحويين من يرى أن أداة التعريف هي الألف واللام، ومنهم من يرى أنها اللام وحدها، ومنهم من يرى أنها الهمزة وحدها، والتّعبير بـ (المعرف بالأداة) أو (المعرف بأداة التعريف) أو (ذي الأداة) يخرج هذا المصطلح من النّزاع، ليكون أشمل في التعبير، كما أنّ هذا المصطلح يجري على ما ذكر من قوله: « وقد تخلفها (أم)»[5]، وقصد بذلك (أم) (أم) الحميرية، هذا فضلا عما في هذه المصطلحات من اختصار، وهو من أهم شروط المصطلح النّاجح؛ فقال الصبّان معلقا على ترجمة ابن مالك في الألفية بـ (المعرف بأداة التعريف): « الأخصر، والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقول (ذو الأداة)، والتّعبير بـ (أداة التعريف) أولى من التّعبير بـ (أل) لجريانه على جميع الأقوال، وصدقه على (أم) في لغة حمير»[6].

وقد لقيت مصطلحات ابن مالك قبولا لدى المتأخرين؛ فها هو أبو حيان يعقد بابا عنوانه: (باب المعرّف بالأداة)[7]، وابن هشام يقول: « النّوع الخامس من أنواع المعارف:

---

[1]) مرجع سابق، ص 21.
[2]) شرح الكافية الشافية، ص (319/1).
[3]) شرح ألفية ابن مالك، ص 17.
[4]) شرح التسهيل، ص (253/2).
[5]) التسهيل، ص 42.
[6]) حاشية الصبان، ص (274/1)، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ص (180/1).
[7]) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني،ط 1، مصر، 1998، ص (985/2).

ذو الأداة»[1]، والسيوطي يعنون للضرب الرابع من أضرب المعرفة بقوله: (أداة التعريف)[2].

3-مصطلح لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة):

مذهب جمهور العرب أن الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع فإنّه يجرّد وجوبا من علامة تدلّ عليه[3]، فيقال: (قام الزيدان)، و (قام الزيدون)، و (قامت الهندات)، وفي لهجة عربية[4] منسوبة إلى طيئ و أزد شنوءة أو بلحارث بن كعب تتّصل علامة بالفعل تدلّ على تثنية الفاعل أو جمعه؛ فقال سيبويه: « واعلم أنّ من العرب من يقول (ضربوني قومك)، و (ضرباني أخواك)؛ فشبهوا هذا بالتّاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)»[5]، والنحويون يسمون هذه اللغة « لغة أكلوني البراغيث»[6]. أمّا ابن مالك فقد سماها في أكثر من موضع[7] (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) فقال: «وقد تكلم بها النبي ﷺ فقال: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليّل، وملائكة بالنهار)[8] »[9]. كما أكد نسبة هذا المصطلح إليه إليه ابن عقيل[10] والسيوطي[11].

والجدير بالذكر أن هذا المصطلح الجديد الذي أطلقه ابن مالك لم يلق قبولا كسابقيه لدى المتأخّرين، وأرجع ذلك إلى أمرين[12]:

---

[1]) ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط 1، **لبنان**، 1994، ص 134.
[2]) الهمع الهوامع، ص (271/1).
[3]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص641.
[4]) نفسه، ص 641. وينظر: شرح الكافية الشافية، ص (581/2). الهامش.
[5]) **الكتاب**، ص (40/2).
[6]) منهم سيبويه في الكتاب ص (19/1)، **وابن السراج: الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت، لبنان، 1996، ص (71/1)، **وابن جني: سر صناعة الإعراب**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، ط 2، سوريا، 1993، ص (273/2)، **والزمخشري : الكشاف**، تح: **عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض**، مكتبة العكيبية، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1998، ص (576/1)، وغيرهم.
[7]) ينظر: التسهيل، ص 44، 140، 226.
[8]) صحيح البخاري، ص (203/1).
[9]) شرح التسهيل، ص (116/2)، وينظر: شرح الكافية الشافية، ص (582/2).
[10]) ينظر: حاشية **الخضري**، ص (366/1).
[11]) الهمع الهوامع، ص (257/2).
[12]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 642.

الأول: أنّ هذا المصطلح قائم على قضيّة خلافية، في مقابل مصطلح (أكلوني البراغيث) المأخوذ بالتواتر من لغة العرب، واصطلح النّحويون على دلالته، فلم يترك المتأخّرون ما أجمع عليه إلى ما اختلف فيه.

الثاني: أنّ أوّل من استدل بهذا الحديث هو الإمام السهيلي[1]، وقد أشار إلى أنّ الواو في في (يتعاقبون) ضمير في موضع الرفع على الفاعلية عائد على متقدم، معللا بأنّ ما ذكر من نص الحديث هو اختصار من الرّاوي؛ إذ حذف صدره، ولفظه الذي رواه البراز هو: (إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)[2]. وعليه فإنّ (يتعاقبون) صفة لـ (ملائكة) الواقع اسم (إنّ)، و (الواو) ضمير راجع عليها، وليست علامة على الجمع. أمّا (ملائكة) الثاني فهو جملة مستأنفة، خبر لمبتدأ محذوف وليس فاعلا. « ومن هنا فإن مصطلح ابن مالك لا يُعبر عن المفهوم المراد في هذه اللغة»[3].

هذا فضلا عن أنّ هذا المصطلح الجديد لم يقدّم اختصارا في اللفظ يسبغ عليه خفّة تشفع له بالقبول عند الدّارسين؛ بل فيه زيادة الجار والمجرور.

4-مصطلح النائب عن الفاعل:

اختلف النحويون قبل ابن مالك في تسمية هذا المصطلح، فقد كانت معظم مصطلحاتهم تعتمد على التّعبير الوصفي للدّلالة على المفهوم؛ فسمّاه سيبويه (المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر)[4]، وسمّاه في موضع آخر آخر (المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول)[5]. وقد حاول النّحويون من بعده التعبير بمصطلح أكثر دقة وتحديد، فهجروا مصطلحات سيبويه، وعبّروا عنه بعدد من التّعبيرات، منها: (المفعول الذي لا يُذكر فاعله)[6]، و(المفعول الذي لم يُسم من فعل به)[7]، و (ما

[1]) ينظر: توضيح المقاصد، ص (586/2)، حاشية الصبان، ص (528/2).
[2]) ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 642.
[3]) نفسه، ص 643.
[4]) الكتاب، ص (53/1).
[5]) نفسه، ص (41/1). وهذا المصطلح خاص بباب الفعل الناصب لمفعولين، نحوى: كسى، وأعطى؛ إذ يبنى للمجهول وأسند للمفعول الأول.
[6]) ينظر: المبرد (أبو عباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط 1، مصر، 1994، ص (50/4).
[7]) هو أحد تعبيرات ابن السراج في الأصول (76/1).

لم يُسم فاعله)[1]، و (المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يُسم فاعله)[2]، و (المفعول الذي أُقيم مقام الفاعل)[3]، ونُسب إلى الجمهور ومنهم أبو حيان الأندلسي مصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله)[4].

أمّا ابن مالك فسمّاه (النّائب عن الفاعل)[5]؛ قال أبو حيان: « هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله بالنّائب، لم أره لغير هذا المصنّف، وإنّما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) »[6]، وأكّد هذه النّسبة لابن مالك الخضري[7]، ويكاد يتفق المتأخرون والمعاصرون على أن هذا المصطلح هو من صنيع ابن مالك ولم يسبق إليه.

ويرى "ناصر محمد عبد الله" أن هذا المصطلح قد استعمل عند الجرجاني في اختصاره للعوامل المئة[8]، ولا ينفي هذا الأمر أنّ لابن مالك الأثر الأبرز في إظهار هذا المصطلح المصطلح وشيوعه في الدّرس النّحوي، ولاسيما أنّه قد توافرت فيه مميزات النّجاح من اختصار ووضوح في المعنى ودقة في التعبير، ما جعلته يلقى قبولا وشهرة لدى الدّارسين.

ومصطلحات المتقدمين كما رأينا لا تسلم من طول والغموض، أمّا الدقة في التّعبير فقد وقف المتأخرون وأخذوا يقارنون بين مصطلح (النّائب عن الفاعل) وغيره من المصطلحات[9]، وخاصة مصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله) « فرأوه غير جامع ولا مانع»[10]، وقد فَضَّل ابن هشام في (المغني) استخدام مصطلح (النّائب عن الفاعل)، بدلا من (مفعول ما لم يسمى فاعله)؛ لطوله وخفائه: « ولصدق هذه العبارة على

---

[1]) عبر به عدد من النحويين منهم: **الوراقي في علل النحو، ص** 277، والأنباري في أسرار العربية، ص 95.
[2]) وهو ما عبر عنه في اللمع، ص 82.
[3]) نفسه، **ص** 45.
[4]) ينظر: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، سوريا، (د.ت)، **ص** (225/6)، حاشية الصبان، ص (549/2)، حاشية الخضري، ص (379/1).
[5]) ينظر: التسهيل، ص 77، شرح الشافية الكافية، ص (602/2)،**شرح عمدة اللافظ، ص** (183/1)، شرح ألفية ابن **مالك، ص** 25.
[6]) التذييل والتكميل، ص (225/6).
[7]) حاشية الخضري على ابن عقيل، ص (379/1).
[8]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 644.
[9]) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، **ص** (588/6)، حاشية الصبان، ص (549/2)، حاشية الخضري، ص (379/1).
[10]) **الاعتراض النحوي عند ابن مالك** واجتهداته، ص 645.

المنصوب من نحو: (أعطي زيد دينارا)) ثم قال: (ألا ترى أنه مفعول لـ (أعطي)، و (أعطي) لم يسم فاعله؟ وأمّا (النّائب عن الفاعل) فلا يصدق إلاّ على المرفوع»[1]. وأضاف في "شرح شذور الذهب" وجها آخر لا يقلل فيه من دقّة مصطلح الجمهور؛ « وهو أنّ ظاهره لا يشمل غير المفعول مع أنّ النّائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره»[2].

وغيره»[2].

أمّا مصطلح (ما لم يسمّ فاعله) ففيه اختصار لكنه غير دقيق في الدّلالة على نائب الفاعل؛ إذ يدخل ضمن هذه التّسمية الفعل المبني للمجهول نفسه[3]، « لأن الفاعليّة ترتبط بالمفعول والفعل على السّواء، فهو مردود لعدم تفرّده الدلالة على المفهوم، وهو شرط في دقة المصطلح»[4].

ومن هنا نخلص إلى أنّ هذا المصطلح الذي أشاعه ابن مالك قد لقي قبولا في مجال الدّراسة النّحوية من بعده، مع الإشارة إلى أنّ ما فعله ابن مالك ما كان إلاّ مرحلة من مراحل التجديد والتطوير في هذا الاصطلاح، فها هو اليوم يظهر أكثر اختصارا بمسمّى (نائب الفاعل).

5-مصطلح عديل الظرف:

من المصطلحات التي نسبت إلى ابن مالك مصطلح عديل الظرف فـ « بين (الظرف) و (الجار والمجرور) تلازم كبير في المعنى؛ والظرف يتضمن معنى حرف الجر (في) باطراد، ويشترك معه في كثير من المسائل النحوية، ومن ذلك أنه لا بد من تعلقهما بفعل أو ما في معناه، كما أنّ حكمها بعد المعارف والنّكرات حكم الجمل، وإذا وقع أحدهما صفة أو صلة أو خبرا أو حالا أو جاء معتمدا على استفهام جاز أن يرفع فاعلا على الأرجح، وقد قال ابن هشام: (الظرف والجار والمجرور أخوان)؛ فإنّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فتعمل فيها رائحة الأفعال، كما أجيز الفصل بهما بين كثير من

---

[1]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص (588/6).

[2]) ابن هشام: شرح شذور الذهب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط 1، لبنان، 1421هـ، ص 191.

[3]) ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهداته، ص 645.

[4]) ينظر: قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، ص 69.

العوامل ومعمولاتها، ولاسيما أنه اشتد اتصالهما حتى عدا كالشيء الواحد، ومن ذلك جواز الفصل بهما بين (أنّ) المصدرية والفعل المضارع المنصوب، و (لا) النّاهية والمضارع المجزوم، و(كم) الخبرية وتمييزها عن والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، وأفعل التفضيل و (من) الجارة، وغير ذلك»[1].

والظرف عند معظم النحويين[2] « كثيرا ما يطلق على المجرور مع ما جره من حرف، قال الرضي: لأنّ كثيرا من المجرورات ظروف، وعلى ما شملهما وهو معروف، بحيث [إن] اقترنا أريد بكل معناه، وإن أفرد الظرف شمل شركه وأخاه. وأمّا الاكتفاء بذكر أخيه، فلا يستغني الظرف عن النّظر فيه»[3].

وقد ذكر ابن مالك في حديثه عن (كيف) أنها لمّا أوّلت بـ (على أي حال؟) سمّيت ظرفا[4]، « وذلك في إشارة إلى أنّ الظرف عند النّحويين قد يطلق من باب المجاز على الجار والمجرور كما نقل ذلك عنه ابن هشام ووافقه فيه»[5]. لكنّه كثيرا ما يعبّر عنهما بذكرهما جميعا فيقول: (الظرف والجار والمجرور)، وفي (شرح عمدة الحافظ) استعمل مصطلحا جديدا انفرد به ولم يسبق إليه، وهو (الظّرف وعديله)، يعني به (الجار والمجرور)، وذلك في عدد من المواضيع منها قوله: « وكما انقسم المخبر به إلى مفرد وجملة وإلى ظرف وعديله، انقسم النّعت إلى ذلك؛ لكنّ الجملة والظرف وعديله لا ينعت بها إلاّ النكرة»[6].

وننوه هنا إلى أنه لم يكتب لتعبير الجمهور ومصطلح ابن مالك الانتشار المقبول لدى المتأخرين؛ وهذا « على الرغم من أنّ لفظ (الظّرف وعديله) أدقّ في التّعبير من لفظ الجمهور الذين يطلقوا لفظ (اللفظ) على الظرف والجار والمجرور معا، وفي ذلك اشتراك وتعبير عن المفهوم بلفظ غيره، وهو مظنّة الخطأ واللبس. وتفسير ذلك هو ظهور

---

[1]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 646.
[2]) ينظر: **الكتاب، ص (159/2)، المقتضب، ص (172/4)**.
[3]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 647.
[4]) ينظر: التسهيل، ص 242.
[5]) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص (140/3). (**وقال ابن مالك ما معناه**: (لم يقل أحد إن (كيف)**ظرف**؛ إذ ليست زمانا ولا مكانا، لكنها لما كانت تفسر بقولك: (**على أي حال**)، لكونها سؤال عن الأحوال العامة سميت ظرفا؛ لأنّها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا..)
[6])**شرح عمدة الحافظ، ص (541/1)**، وينظر: **ص (623/2 و 636)**.

مصطلح (شبه الجملة) وانتشاره الكبير في أروقة الدّرس النّحوي على يد ابن هشام، وهذا المصطلح هو الأقرب إلى منهج النّحو التّعليمي الذي يحفل بالتقسيم والتنظيم، وربط العلائق بين أجزاء الدّرس النّحوي؛ إذ يمثّل مصطلح (شبه الجملة) لأوّل وهلة منزلة بين المفرد والجملة»[1].

6-مصطلح بدل المطابق أو بدل الموافق:

البدل هو التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة[2]، وقد تعدّدت أنواعه عند النّحويين، والمشهور أنّه على أربعة أقسام: بدل كل، وبدل بعض، وبدل اشتمال، وبدل غلط ونسيان.

وقد اختلف النّحويون في التّعبير عن النّوع الأوّل (بدل كل)، وهو الذي يستوي فيه البدل والمبدل منه في المعنى مع اختلافهما لفظا في الغالب؛ فبدأ التّعبير عنه وصفيا طويلا عند القدماء أمثال سيبويه[3]، « ثم كانت شهرة الوضع الاصطلاحي على يد ابن جني»[4] الذي سمّاه: (بدل الكل)، ثم زاده بعض النحويين[5] تحديدا فعبّروا عنه بـ (بدل الكلّ من الكلّ)، ولمّا كان في هذا الاصطلاح خطأ لغوي يتمثل في إدخال (أل) على كلمة (كل)[6] سمّاه الجمهور (بدل كل من كل)، ومنهم ابن هشام الذي قال: « وإنما لم أقل (بدل الكل من الكل) حذرا من مذهب من لا يجيز إدخال (أل) على (كل)، وقد استعمله الزجاجي في جمله واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للنّاس»[7].

وهناك مصطلح شاع استخدامه في التّعبير عن هذا النوع عند بعض النّحويين، وهو « (بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة) أو نحوه، ونسبه ابن عقيل إلى المغاربة»[8].

---

[1]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 648.
[2]) **أوضح المسالك، ص** (399/3).
[3]) ينظر: **الكتاب، ص** (14/2، 16)، **المقتضب، ص** (26/1).
[4]) ينظر: **اللمع، ص** 144، **الخصائص، ص** (280/2).
[5]) ينظر: **ابن الأنباري** (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد): أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، سوريا، (دت)، ص 264، وينظر:**شرح المفصل، ص** 155.
[6]) ينظر: شرح التسهيل، ص (245/3).
[7]) ينظر:**شرح قطر الندى، ص** 345.
[8]) **الاعتراض النحوي** عند ابن مالك واجتهاداته، ص 649.

أمّا ابن مالك فقد استخدم مصطلحين؛ جاء الأوّل منهما في (الكافية الشافية) و (الألفية)، وهو مصطلح (بدل المطابق أو المطابقة)؛ إذ قال في شرح الكافية في حديثه عن أنواع البدل: « منها (المطابق)، والمراد به ما يريد النّحويون بقولهم: (بدل كلّ من كلّ). وذكر (المطابقة) أولى؛ لأنّها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى فإنّها لا تصدق إلاّ على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط؛ للإجماع على صحة البدليّة في أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم /1، 2]»[1].

والمصطلح الثاني (بدل موافق من موافق)، وجاء ذكره في شرح التسهيل؛ إذ قال معللا نصّه في التسهيل: « وعبّرت عن هذا النوع ببدل (كلّ من كلّ) جريا عادة النحويين، وهي عادة غير مطردة، فإنّ المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحدا، فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه كلّ نحو: (إلى سراط العزيز الحميد؛ الله)، فالعبارة الجيدة أن يقال: (بدل موافق من موافق)»[2].

وإذا كان ابن مالك أوّل من صاغ هذا الاصطلاح فإنّنا نجد عند بعض السّابقين إشارة إلى لفظة المطابقة وإن قصدوا بها اللفظيّة في البدل من دون صياغة مصطلح (بدل المطابقة)؛ ومنهم ابن الوراق الذي قال في إحدى علتي ترجيح البدليّة على النّصب في الاستثناء التّام المنفي: « أنّ البدل مطابق للفظ ما قبله، وعناه ومعنى الاستثناء سواء، فلمّا كان المعنى واحدا كانت مطابقة اللفظ أولى من اختلاف يوجب تغيير حكم؛ فلذلك كان البدل أجود»[3].

ومما لا شك فيه أنّ مصطلحي ابن مالك كانا أدقّ من ناحية الدّلالة للعلة التي ذكرها وكرّرها في أكثر من موضع، « ومفادها أنّ المصطلح المشتمل على لفظه (كل) غير

---

[1]) شرح الكافية الشافية، ص (3/ 1276).
[2]) شرح التسهيل، ص (333/3).
[3]) **أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق**: **علل النحو، تح**: محمود جاسم محمد درويش، مكتبة الرشد، ط 1، **المملكة** العربية السعودية، 1999، ص 395.

جامع لكل صور البدل المطابق»[1]، فضلا عمّا في مصطلح (بدل المطابق) من اختصار في اللفظ موف بالدّلالة.

أمّا مصطلح (إبدال الشّيء من الشّيء) « فهو مصطلح لا يفي بالدّلالة المطلوبة من دون تحديد؛ فإنّ الشّيء قد يطلق كلّه وعلى بعضه»[2]، وهذا ما جعل ابن برهان يحترز في تعبيره عن نوع البدل في قوله تعالى: ﴿ وَلله عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران/ 97] فيقول: « فذلك بدل الشّيء وهو هو لا بعضه»[3].

وفي الأخير يبدوا أن مصطلح (بدل الموافق) لم يلق رواجاً لدى النحاة المتأخرين، على خلاف مصطلح (بدل المطابق)، وهذا راجع إلى أن الثاني يبدوا أكثر وضوحاً واختصاراً في اللفظ.

7-مصطلح التفريق المجرّد:

(أو) حرف من حروف العطف، « وقد تعدّدت معانيه في مصنّفات النّحويين، فجاء على معنى واحد عند بعض النّحويين، ووصلت معانيه عند بعض المتأخرين إلى اثني عشرة»[4]، وبين هذا وذاك تفاوت النّحويون في ذكر معانيه؛ فاختلفوا في بعضها، وأدخل بعضهم بعضها في بعض.

قال المرادي: « ومذهب الجمهور أنّ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء فإذا عطف بها في الطّلب فهي للتّخيير أو الإباحة، وإن عطف بها في الخبر، فهي للشّك والإبهام أو التّقسيم»[5].

والذي نبحث عنه في هذا الموضع هو معنى (التّقسيم)، ويظهر في نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَرَىٰ ﴾ [البقرة/ 135]، وهذا المعنى ذكره ابن مالك في

---

[1]) **الاعتراض النحوي** عند ابن مالك واجتهاداته، ص 650.
[2]) نفسه، ص 651.
[3]) ينظر:**شرح اللمع** ، ص (231/1).
[4]) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص (398/1).
[5]) توضيح المقاصد، ص (1011/2).

(الكافية الشافية)، ومثّل له بنحو: (الاسم النّكرة أو المعرفة)[1]، وكذا عبّر عنه في الألفية[2]، والجدير ذكره أنّ ابن مالك لم يكن أول من ذكر هذا المعنى بهذا الاصطلاح كما فهم من كلام بعض المتأخرين؛ بل ذكره بعض النحويين قبله، وقد يسمونه (التنويع)، وعبّر عنه بعضهم بـ (التفضيل)، وهو بمعناه[3].

أمّا ابن مالك فقد عدل عن هذا المصطلح في التّسهيل وشرحه، وفضل استعمال مصطلح (التّفريق المجرد) بدلا من (التّقسيم)، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ لا أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ ﴾ [آل عمران/ 195]، وقوله تعالى: ﴿ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا ﴾ [النساء/ 135]. ثم قال معللا التسمية ومرجحا لها: « والمراد بوصف التّفريق بالمجرّد خلوّه من الشك والإبهام والإضراب والتّخيير؛ فإنّ مع كلّ واحد منها تفريقا مصحوبا بغيره» [4]، والتّعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التّعبير عنه بـ (التقسيم)؛ لأن «استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال (أو)، كقولك: (الكلمة اسم وفعل وحرف، فالاسم ظاهر ومضمر، والفعل ماض وأمر ومضارع، والحرف عامل وغير عامل)»[5]،أمّا وجه اختيار التّفريق بدلا من التّقسيم فيرجعه بعض المتأخرين، ومنهم الدسوقي في قوله: «الفرق بين (التّقسيم) و (التّفريق) أنّ الأوّل يقتضي سبق مقسّم؛ كليّا كان كالكلمة، أو كلاّ كالنّاس والثنتان. والتّفريق قطع الاتصال بين شيئين تقدم ما يشملهما أم لا؛ بذلك أعم وأشمل»[6].

ولم يلق مصطلح (التفريق المجرد) قبولا لدى المتأخرين[7]؛ بل « استخدموا كثيرا مصطلحي (التّقسيم) و(التفصيل)، وربما يرجع ذلك إلى ضآلة الفرق بين المصطلحات مع ظهور معنى التقسيم واختصاره وذكره في الألفية»[8].

---

[1]) شرح الكافية الشافية، ص (1220/3).
[2])**شرح** الألفية، ص 18.
[3]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 652.
[4]) شرح التسهيل، ص (220/3).
[5]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 653.
[6]) **الدسوقي (محمد عرفة)**: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، تح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 200، ص (180/1) .
[7]) ينظر:**شرح ابن الناظم، ص** 379. **أوضح المسالك، ص** (378/3).
[8]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 654.

8- واجب الخفاء وجائز الخفاء:

استعمل ابن مالك للدلالة على أقسام الضمير مصطلح "واجب الخفاء، وجائز الخفاء"، فقال: « فمنه واجب الخفاء وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر مطلقا»[1].

وقصد بذلك الضمير في (أفعل، ونفعل، وافعل، وتفعل، ونزال)، وهو ضمير المتكلم المفرد وضمير المتكلمين وضمير المخاطب المفرد، وهذا الضمير واجب الاستتار، ومنه جائز الخفاء « وهو المرفوع بفل الغائب والغائبة وما في معناه من اسم وفعل وصفة وظرف وشبهه»[2]، وهو ضمير الغائب مؤنثا ومذكرا، وقد اعترض أبو حيان على هذه التسمية فقال: « وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه»[3].

9- تمييز الجملة:

يقسم النحاة التمييز إلى قسمين « الأول منتصب عن تمام الكلام، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلا في الإسناد، ومنتصب عن تمام الاسم، وهو ما كان الإبهام حاصلا من الاسم الذي هو جزء الكلام»[4].

وعرف القسم الأول باسم تمييز النسبة والثاني بتمييز المفرد، أما عند ابن مالك فهو ينقسم إلى تمييز المفرد وتمييز الجملة، وجعل تمييز المفرد شاملا لبعض صور تمييز النسبة[5].

« فمن الأول قولهم: "طبت نفسا"، "واشتعل الرأس شيبا"، إذ الإبهام واقع على عموم الجملة، وجعل من الثاني ما أزال الإبهام عن مفرد أو عن نسبة، كما في قولهم: "امتلأ

---

[1]) شرح التسهيل، ص (120/1).
[2]) نفسه، ص (120/1).
[3]) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص (462/1).
[4]) نفسه، ص (377/2).
[5]) عمار ربيح: التراث النحوي في المغرب العربي والأندلسي، أطروحة دكتوراه، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، (مخطوط)، ص 182.

الإناء ماءا"»[1]، قال ابن مالك في تعريفه للتمييز: « وهو ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة، وتمييزه إما جملة وإما مفردا»[2].

قال الدماميني: « والمصطلح عليه بين القوم أن المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة، الذي هو أعم من تمييز الجملة شرط أن تكون الجملة فعلية، وقد صرح به في الشرح»[3].

10- التركيب المزجي:

قال ابن مالك[4]:

وَالعَلَمُ أَمْنَعُ صَرفُهُ ما رُكِّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نحو مَعْدِ يَكْرُبَا

وقال في شرح التسهيل، « والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث»[5]، ومن أمثلة ذلك ما زيدت عليه (ويه) مثل: نفطويه وعمرويه أو بعلبك، أو ما ما ذكره ابن مالك في ألفيته من (معد يكرب) وغير ذلك. وقبل ابن مالك كان النحاة يستعملون لفظ (التركيب) للدلالة عليه وقد عبر ابن خروف عن ذلك حينما كان يترجم لمصطلح سيبويه في الكتاب وهو « باب تحقير كل اسم من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد»[6]. فقال باب تحقير المركب[7].

نخلص مما سبق أن ابن مالك نظر للمصطلح النّحوي نظرته إلى الآراء النّحوية، فأعمل فيه فكره، وأقام في صياغته أدلته وأصوله، فخالف النّحويين في صياغته ومفهومه، واختلف رأيه هو مصنّف إلى آخر بحسب ما يمليه عليه نظره واجتهاده. كما تبيّن لنا أنّ وفرة الإنتاج النّحوي وغزارة التأليف وسعة انتشاره وقبوله كان له الأثر الكبير في أن تنسب إلى ابن مالك بعض المصطلحات النحوية التي سبق إليها.

---

[1]) مرجع سابق، ص 182.
[2]) شرح التسهيل، (383/2).
[3]) تعليق الفرائد، ص 167.
[4]) شرح ابن عقيل، ص (323/3).
[5]) شرح التسهيل، ص (172/1).
[6]) ينظر: الكتاب، ص (475/3).
[7]) ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي): شرح كتاب سيبويه؛ المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تح: خليفة محمد خليفة بريري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي،ط 1، ليبيا، 1995، ص 158.

وختاما نقول ابن مالك كان يتحرى في صياغة المصطلح دقّته في الدّلالة على المفهوم المراد؛ بأن يكون جامعا مانعا، مختصر العبارة، مع صحتها وسلامتها، فلا تحمل خطأ لغويا أو تفضي إلى محذور شرعي.

رابعا: تجديده وتطويره لمفهوم بعض المصطلحات

تعد جهود ابن مالك مرحلة مهمة من مراحل تطور المصطلح النحوي، ويظهر ذلك من خلال نقده لمصطلحات السابقين، واعتراضه عليها من ناحية الصحة النحوية أو الدّلالية أو لأسباب أخرى. وسنعرض في هذا المبحث نقده وتجديده لبعض مفاهيم المصطلحات واعتراضه عليها لقصورها عن التّعبير بدقة عن المعنى المقصود.

1-مصطلح باب الترخيم:

من تحرّي ابن مالك دقّة المصطلح تعبيره عن باب الترخيم بقوله: (باب ترخيم المنادى)، وعلّل هذه التسمية في صدر الباب بقوله: « يستعمل لفظ التّرخيم في التّصغير كما يستعمل في النّداء، والمُرادان مختلفان[*]، فلذلك قيّدت هنا الترخيم بإضافته إلى المنادى، ولم أطلق فأقول: (باب الترخيم)»[1]؛ كما هو عند جمهور النحويين السابقين كسيبويه[2]، وابن السراج[3]، وابن جني[4]. وتعبير ابن مالك قريب ممّا ذكره الزمخشري الذي عنون بقوله: (فصل: المنادى المرخم)[5].وربّما أراد النحويون من مصطلح (باب التّرخيم) « أن أن يشتمل المنادى المرخّم قياساً، وغير المنادى المرخم ضرورة، فالمراد فيها واحد؛ وهو (حذف آخر الاسم تخفيفا)»[6]. « فأطلقوا الترخيم للدّلالة على أنّ الحذف في التّرخيمين –الشاذ والقياسي– من جنس واحد. ثمّ انّهم أرادوا ترخيم التّصغير فإنّهم يقيّدونه»[7]، وهذا وهذا ما نجده عند سيبويه حيث قال: (هذا باب الترخيم في التصغير)[8]، وبالمصطلح

[*]) الترخيم في النداء: هو أن يحذف من آخر الاسم حرف أو أكثر. أمّا في التّصغير: فهو حذف حروف الزيادة من الاسم المراد تصغيره.

[1])شرح التسهيل، ص (42/3).

[2]) **قل في الكتاب، ص** (239/2). (هذا باب الترخيم).

[3]) ينظر: **الأصول في النحو، ص** (359/1).

[4]) ينظر: **اللمع، ص** 176.

[5]) **المفصل، ص** 76.

[6]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 161.

[7]) نفسه، ص 161.

[8]) **الكتاب، ص** (476/3).

نفسه عبّر ابن السرّاج[1]، « أمّا حين يطلقون (الترخيم) فهم يريدون ترخيم المنادى وما في معناه»[2].

وسمّاه أيضا في الكافية: (باب التّرخيم في النداء)[3]؛ ولعلّ هذا المصطلح أدق في التّعبير التّعبير عن هذا الباب؛ ولاسيما إذا علمنا أنّ شرط ترخيم غير المنادى أن يكون صالحا للنداء[4].

2- مصطلح المستغاث به:

قبل أن يصيغ ابن مالك مصطلحاته يتحرّى الصّحة النحوية لكونها شرطاً لصحة الدّلالة ودقتها، فعبّر بلفظ (المستغاث) لما يسمّيه النّحويون ومنهم سيبويه[5] والمبرد[6] وابن السرّاج[7] وابن جني[8] (المستغاث به)، « وعلّة هذه التّسمية عند ابن مالك أنّ فعل فعل الاستغاثة يتعدّى بنفسه»[9]، وذلك نحو: « "استغاث زيد عمرا"؛ قال الله تعالى: ﴿ إِذْ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ [الأنفال/9] وقال تعالى: ﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص/15] فالدّاعي مستغيث، والمدعو مستغاث»[10]. ونبّه على أنّ مصطلح (مستغاث) مقصود به ما أراده النّحويون بقولهم: (المستغاث به)، فقال: « والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك»[11]. ومصطلح (المستغاث) مذكور قبل ابن مالك عند الزّمخشري في المفصل[12].

---

[1]) ينظر: **الأصول في النحو** ، (60/3).
[2]) الهمع الهوامع، ص (76/5).
[3]) ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (1350/3).
[4]) ينظر: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 162.
[5]) ينظر: **الكتاب**، ص (220/2، 231).
[6]) ينظر: **المقتضب**، (254/4).
[7]) ينظر: **الأصول في النحو**، ص (352/1).
[8]) ينظر:**سر صناعة الإعراب**، ص (12/2).
[9]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 163.
[10]) شرح التسهيل، ص (409/3).
[11]) نفسه، ص (409/3).
[12]) ينظر: **المفصل**، ص 75.

« وتجدر الإشارة إلى أنّ حدة الخلاف مع الجمهور في استعمال المصطلح (المستغاث به) بدت أخف حين خرج استعماله على نحو مقبول»[1]؛ وهذا ما نستنتجه في شرح العمدة عندما قال: « ومن قال: مستغاث به لم يصب لكن لورود ذلك عن العرب حمل على تضمين استغاث معنى استعان»[2]. وربّما كان هذا سببا في استعماله المصطلحين جنبا إلى جنب في شرح الكافية عندما قال: « إذا نودي المنادى ليخلّص من شدّة أو يعين على مشقة فنداؤه استغاثة، وهو مستغاث أو مستغاث به»[3]، فأجاز الاستعمالين.

3- الضرورة:

مصطلح الضرورة ليس من ابتكار ابن مالك، إنما مفهومه لها وتضييقه في دلالتها هو ما جعل هذا المصطلح يبدوا جديدا على ما كان عليه قبل ابن مالك، فالصورة عند جمهور النحاة ما يظطر إليه الشاعر في قافيته ووزنه وجد له مخلصا أو لم يجد، فجاء به ولو خرج على قاعدة الأصل[4]. بينما هي عنده، « ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخرجا»[5]، ولذلك ألفيناه لا يقول بمصطلح الضرورة في وصل المضارع ب(ال) مثل قول الشاعر[6]: [البسيط]

مَا أَنتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ ولاَ ذِي الرَّأيِ وَالجَدَالِ

لأنه يمكن أن يقول: ما أنت بالحكم المَرضِيِّ، ولكنه لم يقل، فالضرورة عند ابن مالك ما ليس للشاعر عنها من مندوحة[7] « فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»[8].

وهو في الحقيقة اختيار موفق، فالضرورة لا تسمى ضرورةً إلا إذا اضطر الشاعر إليها ولم يصلح في موضعها تركيب آخر وإلا ذهب الوزن أو المعنى، وهذا الشعر الذي حدثت

---

[1]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 163.
[2])شرح عمدة الحافظ، ص (287/1).
[3]) شرح الكافية الشافية، ص (1334/3).
[4]) التراث النحوي في المغرب العربي والأندلسي، ص 183.
[5]) نفسه، ص 183.
[6]) البيت للفرزدق في الإنصاف، ص (521/1).
[7]) التراث النحوي في المغرب العربي والأندلسي، ص 183.
[8]) شرح التسهيل، ص (202/1).

فيه الضرورة لا يحتج به ولا يقاس عليه لأن من شأن الضرورات أن تكون قليلة وقلتها تمنعها من أن يقاس عليها وأن تقعد القواعد على أساسها[1].

4- مصطلح باء الاستغاثة:

قد يتجنب ابن مالك بعض المصطلحات لمصطلحات شرعية بعيدة عن الصحة النحوية أو دقة الدّلالة[2]؛ ومن ذلك أنه عندما ذكر أنّ من معاني الباء الجارّة (السّببيّة)، (السّببيّة)، وعرّفها بأنّها « الدّاخلة على صالح للاستغاثة به عن فعل معدّاه مجازا نحو: ﴿ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ ﴾ [البقرة/22]، و ﴿ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ ﴾ [الأنفال/ 60]»[3]، ثمّ قال: « والنّحويون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستغاثة»[4]، وهذا ما ورد عند جمهور النّحويين؛ منهم المبرد[5] وابن سراج[6] والزمخشري[7].

وعلّل ابن ملك تسميته بقوله: « وآثرت على ذلك التّعبير بالسّببيّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ فإنّ استعمال السّببيّة فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز»[3]. ولعلّ ما قاده إلى أنّ الله تعالى غنيّ عن خلقه، فليس في حاجة للاستعانة بمخلوقاته، « وعليه فإنّ ابن مالك جعل من قلة اطراد هذا المصطلح سبباً في الاستعانة عنه، واستبدل به ما يطرد من دون محذور شرعي»[4].

والحقيقة أنَّ هذه التّسمية « إدراج لباء الاستعانة في الباء السّببيّة»[5]، والنّحويون يفرّقون بين الباءين؛ فباء السببية عندهم « هي التي تدخل على سبب الفعل، نحو: مات زيد بالحبّ، وبالجوع، وحججت بتوفيق الله. وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم

---

[1]) ينظر: التراث النحوي في المغرب العربي والأندلسي، ص 184.
[2]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 163.
[4]) نفسه، ص (150/3).
[5]) ينظر: المقتضب، ص (39/1).
[6]) ينظر: الأصول في النحو، ص (412/1).
[7]) ينظر: المفصل، ص 366، والكشاف، ص (161/1).
[3])شرح التسهيل، ص (150/3).
[4]) الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، ص 164.
[5]) نفسه، ص 164.

المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة؛ نحو: كتبت بالقلم، ونجرت الباب بالقدّوم، وبريت القلم بالسكّين، وخضت الماء برجلي، إذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة، ولا القدّوم سببا للنّجارة، ولا السكين سببا للبري، ولا الرّجل سببا للخوض بل السّبب غير هذا»[1].

وقد اضطرب رأي ابن مالك في استعمال هذا المصطلح؛ « فقد جعل الباء في (كتبت بالقلم) باء سببيّة»[2]، كما هي قوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا ﴾ [البقرة/22]؛ لكنه في شرح الكافية جعل الباء نفسها للاستعانة[3].

5- المحصور:

ذكر محمد كامل بركات أن ابن مالك خالف النحويين والبلاغيين في تسمية المحصور فيه، فقال: « أكثر النحاة والبلاغيين على أن المتأخر بعد "إلا" هو المحصور فيه، والثاني بعد "إنما" كذلك، قياسا لها على ما وإلا، وقد خالفهم ابن مالك فسمى المتأخر محصورا»[4].

وقد أشار ابن مالك في شرح عمدة الحافظ إلى ذلك فيقول: « وقد يعرض ما يمنع توسيط الخبر فيجب عند ذلك تأخيره، فمن أسباب ذلك: كون الخبر محصورا نحو (ما كان الدرهم إلا لك)، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ ﴾ [الأنفال/35]، وقد يعرض ما يوجب توسيط الخبر فمن أسباب ذلك: كون الاسم محصوراً نحو: (ما كان لك إلا درهم)، وكقوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [العنكبوت/24]»[5].

---

[1]) مرجع سابق، ص 164.
[2]) نفسه، ص 164.
[3]) ينظر: شرح التسهيل، ص (150/3)، شرح الكافية الشافية، ص (806/2).
[4]) ينظر: تسهيل الفوائد، مقدمة المحقق، ص 49.
[5])شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص 205، 206.

تلك هي أهم المصطلحات النحوية التي جددها ابن مالك، فهو لا يتبى أي مصطلحٍ إلا ويتحرى دقته، وهذا لجعل المصطلح جامعا مانعا.

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

– للمصطلحات أهمية كبيرة في شتى العلوم، ممّا يجعلها جديرة بالدراسة قبل الخوض في موضوعاته، فهي مفاتيح المعاني والمفاهيم، وهي الركيزة الأساسية في تأسيس العلوم المعرفية.

– مرّ المصطلح النحوي برحلة طويلة حتى استقر في كتب النحاة، ويعود الفضل في هذا إلى مجموعة من علماء النحو الذين كرّسوا حياتهم من أجل هذا العلم أمثال: أبو الأسود الدؤلي ، والخليل ابن أحمد، وسيبويه، وهذا لتحصين القرآن الكريم من اللحن.

– اعتمد ابن مالك في تعريفاته الاصطلاحية مسالك وأشكال مختلفة للتعريف الاصطلاحي ، فيعتمد على التعريف بالمثال في بعض مصطلحاته في حين يعتمد على التعريف بالمعنى الوظيفي في بعض المواضع الأخرى، زيادة على التعريف الشكلي والتعريف بالترادف وغيره، ثم إن ابن مالك لا يقف عند حدّ التعريف؛ بل يعقب بشرح ألفاظه وذكر تقييداته ومحترزاته، وذلك بهدف زيادة ضبط المصطلحات النحوية ودقة تحديدها.

– شكلت قضية التناسب الاصطلاحي شرطا جوهريا في عملية الاصطلاح عند النحاة، وعلى رأسهم ابن مالك، إذ لابد من قيام علاقة منطقية بين المصطلح والمفهوم، وذلك ليتسنى للباحث النحوي إدراك المقاصد الجوهرية للمصطلح، وهذا ما شأنه أنْ يجعل النحوَ علماً محكماً ومضبوطاً من الناحية الاصطلاحية.

– مثلت اللغة عاملا مهما فرض نفسه على العمل الاصطلاحي، على اعتبار أن النحو قائم على اللغة، لذا فقد أولى ابن مالك أهمية بالغة للدلالة اللغوية في عمله الاصطلاحي، لأنها الأقدر على تحديد المقصود من المصطلح وبيان مفاصله.

– كثيرا ما يخرج المصطلح النحوي عن دلالته النحوية الأصلية ليحمل مفاهيم أخرى تصل في كثير من الأحيان حد التناقض، وهذا ما لاحظناه من خلال مصطلحات: المفرد، الجملة، شبه الجملة، المتصرف، وهذا شائع ومعروف في الدّرس النحوي.

– اعتمد ابن مالك في منهجه الاصطلاحي على الاستعارة المعرفية من علوم أخرى، إذ عمد إلى استعارة جملة من المصطلحات الشائعة في علوم شتى، ووظيفها في الدّرس النحوي، وكان ذلك ظاهرا في الاستعارة الاصطلاحية من علم أصول الفقه، والحديث، وكذا الكلام والجدل والمنطق.

– كان ميول ابن مالك إلى المصطلحات البصرية جليا وواضحا من خلال جملة من المصطلحات التي أخذها عن نحاة المدرسة البصرية، ووظفها في عمله الاصطلاحي وهذا راجع إلى قدمها وسعة انتشارها، في حين لم يأخذ بمصطلحات الكوفيين إلا في القليل النادر.

– تبلغ ذروة الاهتمام بالمصطلح ودلالته عند ابن مالك أنه صاغ مصطلحات جديدة لم يُسبق إليها، منها ما نَسَبَهُ إليه المتأخرون ومنها ما أوحت نصوصه بأسبقيته إليه، مثل مصطلحات (النائب عن الفاعل) و(المعرف بالأداة)، مما يؤكد أن نظرته إلى المصطلح نظرة ثاقبة ودقيقة تعتمد على الرصد الصحيح والضبط الدقيق للمصطلح، وهذا ما جعل معظم النحاة تتبنى مصطلحاته وتعتمد عليها في علمهم ومؤلفاتهم النحوية.

– يُحسب لابن مالك جهده المتميز والمتفرد في تجديد وتطوير المفاهيم القديمة لبعض المصطلحات، إذ يتحرى في صياغته للمصطلح الاختصار والدقة في الدلالة على المفهوم المراد، والحرص على جعله جامعا لكل دلالاته مانعا لدخول غيره، مع حرصه في كثير من المصطلحات على عدم الوقوع في المحضور الشرعي.

– ضرورة مواصلة البحث في المصطلح النحوي لأنه يسهم في استقرار المعرفة النحوية، ولا سيما إذا تم الوقوف على جوانبه الفكرية والمنهجية التي كانت وراء تشكيل مفاهيمه وفي هذا خدمة للنحو العربي.

وفي الأخير أحمد الله تعالى الذي منّ علي بإنهاء هذا العمل، وأسأله التوفيق والسّداد في القول والفعل، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواة ورش.**
- **البخاري (محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري، تح: محمد إسماعيل، المطبعة المنيرية، مصر.**

المصادر والمراجع:

1) أحلام الجلاني: **تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة**، إتحاد الكتاب العرب، ط 1، سوريا،(د–ت).

2) أحمد أمين: **ضحى الإسلام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.

3) أحمد عبد العظيم عبد الغني: **المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990.

4) أحمد عفيفي: **المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل ابن أحمد الفراهيدي**، دار الكتب المصرية، ط 1، مصر، 1995.

5) أحمد مكي الأنصاري: **أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ونشر الرسائل الجامعية، مصر، 1964.

6) الأشموني: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط 1، لبنان، 1955.

7) ابن أمير الحاج: **التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه**، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، 1999.

8) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد): **أسرار العربية**، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، سوريا، (د–ت).

9) الأنصاري (أبو يحي بن زكرياء): **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ط 1، لبنان، 1991.

10) إيناس كامل الحديدي: **المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، مصر، 2006.

11) بروكلمان: **تاريخ الأدب العربي**، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط 3، مصر، 1974.

12) أبو البقاء الكفوي: **الكليات**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط 2، مصر، 1993.

13) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، مصر، (د–ت).

14) التهانوي (محمد علي): **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، مكتبة لبنان، ط 1، لبنان، 1996.

15) الجاحظ (أبوعثمان عمرو بن بحر):

– **البيان والتبيين**، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط 4، لبنان، (د–ت).

– **الحيوان**، تح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، مصر، 1965.

17) الجرجاني (الشريف علي بن محمد): **التعريفات**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط 1، لبنان، 1985.

18) جرمانوس فرحات: **بحث المطالب في علم العربية**، مكتبة لبنان ناشرون، ط 2، لبنان، 1995.

19) جعفر عبابنة: **مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي**، دار الفكر، ط 1، 1984.

20) جمال الدين أبو الحسن علي ابن يوسف القفطي: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 1، مصر، 1976.

21) ابن جني (أبو الفتح عثمان):

- **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د-ت).

- **سر صناعة الإعراب**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، ط 2، سوريا، 1993.

23) الجوهري: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 2، لبنان، 1979.

24) ابن حزم (علي بن أحمد بن سعيد): **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الحديث، ط 1، القاهرة، مصر، 1984.

25) حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء- التحليل- التفسير)**، دار الشروق، ط 1، الأردن، 2002.

26) الحسن محمد بن عبد الله الوراق: **علل النحو**، تح: محمود جاسم محمد درويش، مكتبة الرشد، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1999.

27) حمد العسكري: **ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، تح: عبد العزيز أحمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1960.

28) أبو حيان الأندلسي:

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، ط 1، مصر، 1998.

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي، دار القلم، سوريا، (د-ت).

30) خديجة الحديثي، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.

31) ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي): **شرح كتاب سيبويه؛ المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب**، تح: خليفة محمد خليفة بريري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط 1، ليبيا، 1995.

32) الخليل بن أحمد الفراهيدي: **كتاب العين**، تح: مهدي مخزومي وإبراهيم السمرائي، مؤسسة الأعملي، ط 1، لبنان، (د–ت).

33) الخوارزمي (محمد بن أحمد بن يوسف): **مفتاح العلوم**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط 1، لبنان، 1984.

34) الدسوقي (محمد عرفة): **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام**، تح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، (د–ت).

35) الرازي (محمد بن عمر بن الحسين): **المحصول في علم الأصول**، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط 2، لبنان، 1992.

36) رياض عثمان: **المصطلح النحوي وأصل الدلالة**، تق: حسن حمزة، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 2010.

37) الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق): **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط 5، بيروت، لبنان، 1986.

39) الزمخشري : **الكشاف**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، مكتبة العكيبية، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1998.

40) السامرائي إبراهيم: **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، ط 1، الأردن، 1987.

41) السبكي (تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي): **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، تح: علي محمد معوض، عالم الكتب، ط 1، بيروت، لبنا، 1998.

42) ابن السراج: **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 2، بيروت، لبنان، 1996.

43) أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: **أخبار النحويين البصريين**، تح: طه محمد القرني، محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى الباجي الحلبي وأولاده، ط 1، 1955.

44) ابن سلام الجمحي: **طبقات فحول الشعراء**، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، (د–ت).

45) السمعاني (أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار): **قواطع الأدلة في الأصول**، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 1997.

46) سيبويه: **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط 1، لبنان، 1973.

47) ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل): **المحكم والمحيط الأعظم**، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 2000.

48) السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين):

– **معجم مقاليد العلوم**، تح: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط 1، مصر، 2004.

– **الهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،تح: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980.

50) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، دار المعارف، ط 7، مصر، 1992.

51) الصبان محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، (د–ت).

52) عبد السلام المسدي: **المصطلح النقدي وآليات صياغته**، علامات (كتاب يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي)، مج2، المملكة العربية السعودية، 1993.

53) عبد الصبور شاهين: **اللغة العربية لغة العلوم والتقنية**، دار الإصلاح، ط 1، الدمام، المملكة العربية السعودية، 1983.

54) عبد القادر عمر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، (د–ت).

55) عبد القادر فاسي الفهري: **اللسانيات واللغة العربية**، منشورات عويدات، ط 1، 1986.

56) عبد الله بوخلخال: **مصطلح السيميائية في البحث اللساني العربي الحديث: النشأة والتطور والمفهوم والتعريف**، ضمن أعمال السيميائية والنص الأدبي، أعمال ملتقى معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 1995.

57) عبد الله صالح الفوزان: **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المسلم، ط 1، (د–ب)، 1999.

58) عبده الراجحي: **دروس في المذاهب النحوية**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1992.

59) عز الدين البوشيخي: **دور المصطلحات في بناء العلوم الإسلامية**، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، مطبعة المعارف الجديدة، المملكة المغربية، 1996.

60) صام عيد فهمي أبو غربيَّة: **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، مصر، 2006.

61) ابن عصفور (علي بن مؤمن): **المقرب**، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، (دون دار نشر)، ط 1، (د–ب)، 1972.

62) ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوري، 1985.

63) العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين):

– **مسائل خلافية في النحو**، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، ط 1، سوريا، 1992.

– **الباب في علل البناء والاعراب**، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، ط 1، سوريا، 1996.

65) علي أبو المكارم: **تقويم الفكر العربي**، دار الثقافة، ط 1، لبنان، 1975.

66) علي عبود الساهي: **المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية**، مطبعة الجامعة، ط 1، بغداد، 1984.

67) أبو عمر عثمان بن سعيد الداني:

– **التيسير في القراءات السبع**، تح: أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، مج1، لبنان، 1984.

– **المحكم في نقط المصحف**، تح: عزة حسين، منشورات الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، 1960.

69) عوض حمد القوزي: **المصلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر ق 3هـ** ، عمادة شؤون جامعة الرياض، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1981.

70) الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي): **المستصفى من علم الأصول**، تح: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة، المملكة العربية السعودية،(د-ت).

71) ابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا):

- **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط 1، لبنان، 1993.

- **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط 2، بيروت، لبنان، 1999.

73) أبو فارس الدحداح، **شرح ألفية ابن مالك**، مكتبة العبيكان، ط 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

74) فاضل السمرائي: **معاني النحو**، دار الفكر، ط 1، الأردن، 2000.

75) فاضل ثامر: **اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث**، المركز الثقافي العربي، ط 1، لبنان، 1994.

76) الفاكهي (جمال الدين عبد الله بن أحمد):

- **شرح الحدود النحوية**، تح: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، ط 1، لبنان، 1996.

- **شرح كتاب الحدود في النحوية**، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط 2، القاهرة، مصر، 1993.

78) فخر الدين الرازي: **مفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، لبنان، 1981.

79) أبو الفرج قدامة ابن جعفر: **نقد الشعر**، مطبعة الجوائب، ط 1، قسنطينة، الجزائر، 1302هـ.

80) ابن قدامة المقدسي (موفق الدين عبد الله بن أحمد): **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**، تح: شعبان محمد اسماعيل، مؤسسة الريان، ط 2، لبنان، 2002.

81) القونوي (قاسم بن عبد الله بن أمير علي): **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء**، تح: أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1986.

82) ابن مالك:

– **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1968.

– **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (د–ب)، (د–ت).

– **شرح الكافية الشافية**، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط 1، المملكة العربية السعودية، 1986.

– **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تح: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1977.

– **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تح: طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث، بغداد، العراق، 1985.

87) المبرد (أبو عباس محمد بن يزيد): **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط 1، مصر، 1994.

88) محمد الخضري: **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، مصر، (د–ت).

89) محمد الدرويش: **لغة النظر ونظار اللغة**، منشورات الفكر، ط 1، المملكة المغربية، 2009.

90) محمد المختار ولد أباه: **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، دار الكتب العلمية، ط 2، لبنان، 2008.

91) محمد سليمان الياقوت: **مصادر التراث النحوي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

92) محمد سمير نجيب اللُبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الفرقان، ط 1، لبنان، 1985.

93) محمود فهمي حجازي: **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د–ت).

94) المرادي (ابن أم قاسم): **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، مصر، 2001.

95) مرتضى الزبيدي: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، 1969.

96) مصطفى إبراهيم وآخرون: **المعجم الوسيط**، تح: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 2004.

97) مصطفى الشهابي: **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، مطبوعات المجمع العلمي العربي، سوريا، 1988.

98) المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي): **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، تح: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، الكويت، 1993.

99) ابن منظور: **لسان العرب**، باب الصاد مادة (صلح)، دار صادر، لبنان، (د–ت).

100) مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، دار الرائد العربي، ط 3، لبنان، 1986.

101) ابن الناظم (أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك): **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 2000.

102) ابن النديم، **الفهرست**، شرح: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان، 1996.

103) ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد):

- **أوضح المسالك إلى ألفية مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5، لبنان، 1399هـ.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، ط 1، الكويت، 2002.

- **شرح شذور الذهب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط 1، لبنان، 1421هـ.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط 1، لبنان، 1994.

البحوث والرسائل الجامعية:

108) أحمد عبد السلام الرواشدة: **الفكر النحوي لابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، رسالة ماجستير ، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، (مخطوط)، 2007.

109) الجبالي حمدي محمود: **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،(مخطوط)، 1982.

110) جنان التميمي: **الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا)**، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008.

111) عمار ربيح: **التراث النحوي في المغرب العربي والأندلسي**، أطروحة دكتوراه، قسم الأدب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (مخطوط)، 2009.

المجلات والدوريات:

112) إبراهيم كايد محمود: **المصطلح ومشكلات تحقيقه**، مجلة التراث العربي، سوريا، ع: 97، 2005.

113) عصام نور الدين: **تطور المصطلح النحوي حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي**، مجلة علوم اللغة، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، مج9، ع 1، 2006.

114) علي توفيق الحمد:

– **المصطلح العربي شروطه وتوحيده**، مجلة جامعة الخليل للبحوث، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، الأردن، مج2، ع: 01، 2005.

– **قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد)**، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مج9، مصر، ع 1، 2006.

116) لحسن توبي: **التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية**، مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية، ع:48، 1999.

117) محمد حلمي هليل: **المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة (دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي اللغة)**، مجلة اللسان العربي، المملكة المغربية،ع: 21، 1983.

118) محمد خطابي:

– **المادة المصطلحية الحديثة في "معجم المفصل في الأدب" لمحمد التونجي**، مجلة اللسان العربي، الرباط، المملكة المغربية، ع: 47، 1997.

– **المعجمات الأدبية العربية الحديثة (1974–1996)**: دراسة تحليلية نقدية للمصطلح والمفهوم، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، الرباط، المملكة المغربية، ع: 4، 2003.

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....أ-ج
الفصل الأول: المصطلح والتأسيس المعرفي لعلم النحو.....4
المبحث الأول: المصطلح بين الشكل والفهوم.....5
1- مفهوم كلمة مصطلح.....5
1-1 المصطلح ومدلوله الاستعمالي عند اللغويين العرب.....7
1-2 المصطلح ومفهومه في المؤلفات اللسانية الأوربية الحديثة.....11
المبحث الثاني: المصطلح والضوابط العلمية.....12
- معايير صياغة المصطلح.....15
المبحث الثالث: ضرورة البحث في المصطلح النحوي.....18
المبحث الرابع: تاريخ المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستواء.....20
- المرحلة الأولى.....21
- المرحلة الثانية.....22
- المرحلة الثالثة.....24
- جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي ومصطلحاته.....27
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه (180هـ).....30
- جهود علماء البصرة والكوفة في استقرار المصطلح النحوي.....33
المبحث الخامس: مشروعية البحث عن المصطلح عند ابن مالك.....36
الفصل الثاني: الجهاز المفاهيمي لتأسيس المصطلح عند ابن مالك.....37
المبحث الأول: المصطلح وأشكال التعريف.....38
1- مفهوم الحد والتعريف.....38
أ- عند اللغويين والنحاة.....38
ب- الحد والتعريف عند الأصوليين.....40
ج- الحد والتعريف عند المحدثين.....41
2- أشكال التعريف وأنواعه عند ابن مالك.....42

أ- التعريف بالتمثيل أو المثال.....42
ب- التعريف بالمرادف.....44
ج- التعريف بالضد أو النقيض.....44
د- التعريف الشكلي.....45
هـ- التعريف بالتقسيم.....45
و- التعريف الدلالي.....46
ي- التعريف بالمعنى الوظيفي.....47
المبحث الثاني: التناسب الاصطلاحي (مناسبة المصطلح للمفهوم).....48
1- المبتدأ.....48
2- الحال.....48
3- المضارعة.....49
4- المتعدي.....49
5- الفاعل.....50
6- النداء.....51
7- المبني.....51
8- التنوين.....51
9- الجزم.....52
10- الندبة.....52
المبحث الثالث: المصطلح وتسلط الدّلالة المعجمية واللغوية.....53
المبحث الرابع:المصطلح وتعدد المفاهيم النحوية.....63
أ- مصطلح "المفرد".....63
1- مفرد في مقابلة "جملة".....63
2- مفرد في مقابلة "مثنى" و "جمع".....64
3- مفرد في مقابلة "مركب".....65
4- مفرد في مقابل مركب ومعطوف وعقود.....66
ب- مصطلح "شبه جملة".....66
1- شبه جملة المصطلح عليه "بالمفرد".....66

2- شبه جملة المصطلح عليه "بالجملة"..... 66
ج- مصطلح "الجملة"..... 67
د- مصطلح "تصرف"..... 68
الفصل الثالث: مرجعية المصطلح عند ابن مالك بين التبعية والاستقلال..... 70
المبحث الأول المصطلح النحوي والاستعارة المعرفية..... 71
أ- مصطلحات متأثرة بأصول الفقه..... 71
1- مصطلح القياس..... 72
2- مصطلح الإجماع..... 72
3- استصحاب الحال..... 73
4- المصطلحات المتعلقة بالحكم..... 74
ب- مصطلحات متأثرة بعلم الحديث..... 74
1- مصطلح الإسناد..... 75
2- مصطلح المسند..... 75
ج- مصطلحات متأثرة بمصطلحات المتكلمين وأهل الجدل والمنطق..... 75
1- مصطلح الاستدلال..... 75
2- مصطلح العكس..... 76
3- مصطلح المنع..... 76
المبحث الثاني: المصطلح النحوي بين سلطة السلف والاجتهاد..... 77
أ- المصطلح البصري..... 78
1- الصفة..... 78
2- منصرف وغير منصرف..... 78
3- التمييز..... 79
4- المضمر..... 79

5- ضمير الشأن..... 80
6- ضمير القصة..... 80
7- المفعول معه..... 81
8- ألف الوصل أو همزة الوصل..... 81
9- الحال..... 82
10- التوكيد..... 82
11- اسم الفاعل..... 82
12- النفي..... 83

ب- المصطلح الكوفي..... 83
1- ما لم يسم فاعله..... 83
2- الخفض..... 84
3- النعت..... 84
4- الصلة..... 85
ج- مصطلحات ابن مالك الخاصة..... 86
1- مصطلح الشبه الوضعي..... 86
2- مصطلح المعرف بالأداة، أو المعرف بأداة التعريف، أو ذو الأداة..... 87

3- مصطلح لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) 89
4- مصطلح النائب عن الفاعل..... 90
5- مصطلح عديل الظرف..... 92
6- مصطلح بدل المطابق أو بدل الموافق..... 94
7- مصطلح التفريق المجرّد..... 96
8- واجب الخفاء وجائز الخفاء..... 98
9- تمييز الجملة..... 98
10- التركيب المزجي..... 99

المبحث الرابع: تجديده وتطويره لمفهوم بعض المصطلحات..... 100

1- مصطلح باب الترخيم..... 100
2- مصطلح المستغاث به..... 101
3- الضرورة..... 102
4- مصطلح باء الاستغاثة..... 103
5- المحصور..... 104
الخاتمة..... 105
قائمة المصادر والمراجع..... 109
الفهرس..... 123